الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

الدور السيادي لوحدات الدولة الفديرالية
(العراق نموذجًا)

رسالة معدّة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

عماد ميشال الهاشم

لجنة المناقشة :

الدكتور علي شكر	الأستاذ المشرف	رئيسًا
الدكتورة ليلى نقولا	أستاذ	عضوًا
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضوًا

٢٠٢٢

" الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة،
وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط "

الإهداء

إلى روح أبي .. الذي علمني حب المعرفة

إلى روح أمي .. التي سهرت عليّ وأحاطتني بحنانها

إلى زوجتي .. التي ترافقني وتتحمّل معي مشقّات الحياة

إلى ولديّ .. لأشجعهما على التقدم العلمي والثقافي

إلى كل من دعمني .. لأكمل دراستي

أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر

أشكر الله على جميع نعمه ، وله الشكر دائمًا و أبدًا ..

وبعد ..

أتقدم بجزيل الشكر من الدكتور المشرف الذي تفضّل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، والذي لم يبخل عليّ بالتوجيهات والملاحظات والإرشادات رغم ضيق وقته وانشغالاته ، ما عاد عليّ بالفائدة الكبيرة.

كما يسرّني أن أشكر كل من دعمني من الأساتذة في مرحلتَي الإجازة والدبلوم ، و زملائي و أصدقائي الذين شجعوني في متابعة الرسالة رغم الضغوط التي تعرضّنا لها وما نزال بسبب وباء كورونا والظروف الاقتصادية الصعبة التي نمرّ بها.

آمل أن تكون هذه الرسالة بمثابة خطوة أولى لي على طريق البحث العلمي ، وأن تشكّل إسهامًا و لو بسيطًا في الإضاءة على الموضوع المطروح وأن تَلقى قبول اللجنة المشرفة.

المقدمة

عاش الشعب العراقي تحت سلطة النظام المركزي لسنين طويلة، فقد تحمّل تبعات السياسات الخاطئة ومغامرات السلطة داخليًا وخارجيًا، حيث دفع أثمان باهظة وعانى من ويلات القمع والفقر والحرب، ما أدّى إلى إنهاكه ماديًا ومعنويًا، ووصل به الأمر إلى فقدان الثقة بالنظام الحاكم. مع الإشارة إلى أن هذا الشعب يتكوّن من قوميات ومذاهب عدّة، إلّا أن القوميتين الأساسيتين فيه هما العربية والكردية، والمذهبين الكبيرين هما الشيعي والسني، وإذا ألقينا نظرة على طبيعة انتشارهم على الخريطة العراقية، يتبيّن لنا أن الكرد يتواجدون في المناطق الشمالية، والسنّة في غرب العراق وينتشر الشيعة في مناطق الجنوب والوسط.

طالب الكرد منذ زمن أن تمنحهم السلطة المركزية في بغداد الحكم الذاتي، لأنهم يتمتعون بحيثية خاصة ولغة مستقلّة وعادات وتقاليد تميّزهم عن غيرهم من الشرائح العراقية الأخرى، وهم قد عانوا من سياسة التهميش منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط السلطنة العثمانية عام ١٩١٨، حين قُسِّمَت كردستان الكبرى بين أربع دول، هي العراق، إيران، تركيا وسوريا. على أثر ذلك، أنشأ كرد العراق دولة خاصة بهم استنادًا إلى معاهدة " سيفر" ١٠ آب ١٩٢٠ والتي ألغيت لاحقًا بموجب معاهدة لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣، ما دفع بريطانيا إلى شنّ هجوم على مملكة كردستان في شمال العراق، نتج عنه اعتقال رئيس الدولة الكردية "الشيخ محمود الحفيد البرزنجي" ونفيه إلى الخارج، وقد أفضى ذلك إلى نشوء حالة إحباط لدى كرد العراق.

لكن، نكست السلطة المركزية في بغداد بوعودها للكرد مرارًا وتكرارًا وحرمتهم من تحقيق هدفهم المنشود، ووقعت مواجهات عسكرية بين الطرفين في جولات عدّة، حتى أن الكرد كانوا قد تلقّوا مساعدات عسكرية من الخارج، لمواجهة النظام مع السعي إلى تحقيق الحلم القديم بإنشاء دولة مستقلّة في شمال العراق. لكن بانعقاد اتفاقية الجزائر ما بين شاه إيران والعراق في ٦ آذار عام ١٩٧٥، والتي كانت بمثابة نقطة تحوّل، أدت إلى توقّف الدعم الإيراني للكرد، بدأ النظام على أثرها بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة، للقضاء على الحركة الكردية بهدف الحفاظ على وحدة العراق، حينها ارتُكِبَت المجازر بحق الكرد، والتي تكررت لاحقًا في حلبجة والأنفال.

عانى شيعة العراق طويلًا منذ نشأة الدولة العراقية، من الفقر، الحرمان، الاضطهاد والحروب التي خاضها النظام السابق ومنها الحرب مع إيران لمدة ثماني سنوات، وغيرها، حيث كانت أعلى

نسبة من جنود الجيش العراقي من الشيعة، فسقط الكثير منهم في المعارك، ومن ناحية أخرى، كان النظام يقمع بقوة أي حركة معارضة في مناطق الجنوب، خوفًا من أن يتكرر مُجددًا سيناريو الشمال الكردي أي المطالبة بحكم ذاتي في الجنوب وخاصة في محافظة البصرة، حتى أن نظام البعث كان حذرًا مع الشيعة إذ كان لديه شك أن الجمهورية الإسلامية في إيران كانت تلعب على الوتر المذهبي مع شيعة العراق وتحاول أن تؤلِّبهم ضد النظام العراقي. أما السنّة في العراق فلم يكن وضعهم أفضل بكثير من الشيعة والكرد باستثناء مجموعة قليلة منهم التي كانت مقرّبة من الحزب الحاكم، فهم عاشوا نفس المعاناة التي عاشتها الشرائح الأخرى من الشعب العراقي لفترة طويلة.

سنحت فرصة ذهبية للكرد والتي تزامنت مع طرد الجيش العراقي من الكويت من قِبَل التحالف الدولي، حين أُعلِنَت الفديرالية في برلمان كردستان في ٤ تشرين الأول ١٩٩٢، وبعدها تمّ الاتفاق على اعتمادها كنظام للحكم من قِبَل المعارضة العراقية، وترسّخت من خلال القرارات الدولية خصوصًا القرار الصادر في مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار٢٠٠٣. بعد أن سقط العراق تحت الإحتلال الأميركي في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، وأطيح بالحكم المركزي، تمّ اعتماد النظام الفديرالي من خلال قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤ ومن ثم بموجب الدستور الفديرالي الدائم لعام ٢٠٠٥ الذي تمّ التصويت لصالحه من قِبَل أغلبية الشعب العراقي، مع الإشارة إلى أن النظام الفديرالي يحتوي على مستويين في الحكم، حيث تحتكر السلطات الفديرالية الإختصاصات السيادية في الدولة مثل العلاقات الخارجية والدفاع وإصدار العملة ومنح الجنسية ... كما تعطى الوحدات (الولايات أو الأقاليم أو الكانتونات) حرية تامة على الصعيد الداخلي بحسب ما يُقِرُّه الدستور الفديرالي، حيث تُنَظَّم كافة الأعمال غير السيادية ضمن الإقليم.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى تزامن انطلاق الفديرالية العراقية عام ٢٠٠٣ مع إنتشار الفتنة السنية الشيعية على صعيد العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ما أثّر سلبًا على شرائح المجتمع العراقي، وظهرت الميليشيات علنًا في مناطق مختلفة، مدعومة من الخارج، لتحقيق حسابات خاصة. ومع ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" زاد الوضع العراقي الداخلي تعقيدًا، لا سيما مع سقوط الموصل وتقهقر الجيش العراقي عام ٢٠١٤، حينها برزت الأحزاب الكردية وقوّات البيشمركة في إقليم كردستان، وظهرت على صعيد المحافظات غير المنتظمة في إقليم الميلشيات الشيعية المدعومة من إيران بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فهاتان القوتان قامتا بأدوار

متفاوتة في مواجهة داعش عسكريًا في مناطق عدّة داخل العراق وخارجه، ما أدّى إلى ترسيخهما كقوتي أمر واقع على الساحة العراقية، كما أنهما تلقتا دعمًا خارجيًا من قوى دولية وإقليمية.

برزت أيضًا العشائر السنية التي استقطبت بعض ضباط وعناصر الجيش العراقي من الذين عملوا خلال حقبة حُكم الرئيس الراحل صدّام حسين، والتي كان موقفها يتباين ما بين داعم ومناهض لأحد الفريقين المتحاربين، وذلك بسبب الإحباط الذي أصابها من جرّاء سقوط حكم البعث وبعض التجاوزات التي تعرّضت لها مناطقها من بعض قوى الأمر الواقع. وبعد ظهور داعش في العراق، تحمّل السنّة سياسة التخوين من قِبَل الشرائح الأخرى، بسبب التحاق بعض الأفراد منهم بداعش، مع العلم أن بعض العشائر السنية كانت قد حاربت داعش وواجهتها جنبًا إلى جنب مع الميليشيات الشيعية وقوّات البيشمركة، حتى أنّ المذاهب الأخرى أي المسيحيون، الصابئة، الأيزيديون وغيرهم عانوا كثيرًا لا بل أكثر من غيرهم بسبب أنهم أقليات ضمن أكثريات عراقية وارتكبت داعش بحقهم مجازر وجرائم ضد الإنسانية، ما ساهم بزيادة جراح الشعب العراقي.

تفاقم الوضع خطورةً وتزعزعت وحدة الدولة الفديرالية العراقية، حينما أجرى الكرد استفتاء في إقليم كردستان، هدف إلى الانفصال عن العراق، في أيلول٢٠١٧، وكانت نسبة التصويت عالية جدًا، وعمّت الاحتفالات كل أرجاء كردستان، لكن في المقابل اعترضت بغداد بشدة وحاولت منعه، واتخذت على الفور موقفًا معارضًا له ولنتيجته مستندةً إلى الدستور الفديرالي الذي يمنع إجراء هكذا استفتاء من طرف واحد، وبدأت بعملية واسعة النطاق حيث استرجعت سيطرتها على منطقة كركوك، كما بسطت سلطتها على كافة المرافق ونقاط العبور في الإقليم.

تابعت الدول الإقليمية الاستفتاء بحذر، لأنها تعلم جيدًا خطورة انعكاس نتائجه عليها، بسبب انتماء عدد لا يستهان به من مواطنيها إلى القومية الكردية، يمكن أن تراودهم أيضًا فكرة الانفصال، ما يهدد استقرار تلك الدول ووحدة أراضيها. كما أن الدول الكبرى كانت قد ناهضت الاستفتاء، خوفًا من أن تزعزع نتيجته استقرار دول المنطقة، أو أن يؤدّي إلى تقسيم العراق، كما أن بعض الدول الأوروبية عانت وما تزال من بعض الحركات الانفصالية لديها، لذا كان من الطبيعي أن تأخذ موقفًا معارضًا للانفصال لحماية نفسها.

تشرذمت العلاقات بين السلطة المركزية الفديرالية من جهة ووحدات الدولة من جهة ثانية أي إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، بسبب التدخلات الخارجية مع وحدات

الدولة والميليشيات المختلفة، واستقواء هذه الأخيرة بالقوى الخارجية لتعزيز مكانتها على الصعيد الداخلي، أدّى ذلك إلى ضعف الانتماء للدولة العراقية مع بروز انتماءات ما دون الوطنية، حتى طُرِحَ مشروع تقسيم العراق إلى ثلاث دول، ومن ناحية أخرى تلبَّدت العلاقات ما بين وحدات الدولة من جرّاء عدم الاتفاق على تحديد الحدود بينها وعدم توزيع الثروات بشكل عادل، وتمّ تقديم طلبات من محافظات عدّة لتشكيل أقاليم، لكن السلطة المركزية في بغداد لم تستجب لذلك.

وضاق ذرع الشعب العراقي من الأوضاع السيئة التي ما زالت تمرّ فيها البلاد منذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣ واعتماد الفديرالية وصولًا إلى يومنا هذا، حيث تفاقم الوضع الاقتصادي سوءًا، وانتشرت عمليات الفساد من قِبَل المسؤولين، وتوسّع التدخّل الخارجي للقبض على خيرات البلاد، بالإضافة إلى سيطرة الميليشيات وليس الأحزاب على الساحة العراقية وتعرّض الشعب لأعمال إرهابية ذات طابع مذهبي، وإطلاق الوعود الكاذبة من قِبَل المسؤولين العراقيين، دون التوصّل إلى حلول للأزمات، أدّى الأمر إلى انطلاق انتفاضة شعبية في تشرين الأول ٢٠١٩ من كافة الأطياف العراقية، كردة فعل على الأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب، كما نادى المتظاهرون بتغيير النظام والحكّام، الذين فشلوا في تقديم أي حل للمشكلات القائمة، أدّى ذلك إلى بروز حسّ المواطنة العراقية وتبوّئه درجة أعلى من كافة الانتماءات الضيّقة الأخرى.

ونتيجة للتظاهرات التي عمّت مناطق عدّة، تمّ تشكيل حكومة جديدة في ٧ أيار ٢٠٢٠، وأجريت انتخابات نيابية مبكرة في تشرين الأول ٢٠٢١، لكن بنتيجتها تراجع عدد النواب التابعين للأحزاب الموالية لإيران لصالح الأحزاب الأخرى، ولم تستطع القوى التي فازت وعلى رأسها التيار الصدري من تشكيل حكومة، على أثر ذلك طلب التيار المذكور من نوابه أن يقدموا استقالتهم، وحلّ مكانهم المرشحون الذين احتلوا المركز الثاني بحسب الدوائر الانتخابية وينتمون إلى الإتلاف ...، لم تستطع القوى التي حازت على الأكثرية من تأليف حكومة، ما أدّى إلى تفاقم الأزمة السياسية، والتي امتدت حتى آب ٢٠٢٢، كما ظهر الخلاف في البيت الواحد عند الأطياف الكبرى.

زاد من حدّة التشرذم الداخلي، تدخّلات الدول الكبرى والإقليمية التي تعدّت على السيادة الوطنية من خلال، الدخول إلى الأراضي العراقية دون إذن شرعي لملاحقة عناصر تابعة لحزب خارجي مصنّف إرهابيًا، والقصف الذي طال مناطق في شمال العراق، وتحريك ميليشيات عراقية بحسب أجندات خارجية، واللعب على وتر التطبيع مع إسرائيل، كما أصبحت الأراضي العراقية

ساحة مواجهات بين القوى المتناحرة داخليًا وخارجيًا، ما أدّى إلى إرهاق الشعب العراقي، الذي يعاني من مصاعب الحياة.

أهمية البحث:

يتّسم موضوع هذه الرسالة بأهمية عمليّة، بحيث يلقي الضوء على التجربة الفديرالية العراقية من ناحية الدور السيادي لوحدات الدولة العراقية أي إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وما إذا كان يصب هذا الدور في مصلحة وحدة الدولة الفديرالية ككل أو يرمي إلى إعلاء شأن جزء معين على حساب الأجزاء الأخرى، كما يساهم في فهم التنوعات المذهبية والعرقية التي يحتضنها العراق مع إمكانية إدارة تنظيمها دستوريًا، من خلال احترام الهويّات المتنوّعة وتحقيق الإنماء المتوازن في مناطق العراق كافة، مع الإشارة إلى أن الصراعات السياسية تنطلق وتنمو في المجتمعات التي تعاني من الفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى يتسّم الموضوع بأهمية علمية، تهدف إلى إغناء مكتبة الجامعة ومراكز الدراسات بدراسة جديدة، تساعد الطلاب والباحثين على الاطلاع على نظام دستوري فديرالي جديد نسبيًا على صعيد منطقة الشرق الأوسط، وما إذا كانت هناك إمكانية لتطبيقه على بعض الدول المحيطة بالعراق والتي تتمتّع أيضًا بالتعدّدية المذهبية والعرقية، وبطبيعة الحال يمكنهم الأخذ بعين الاعتبار إيجابيات التجربة العراقية وتفادي سلبياتها.

المنهج المعتمد:

للوصول للهدف المنشود، سيتمّ الاعتماد في سياق عمليات البحث على المناهج التاريخي، المقارن والتحليلي.

إشكالية البحث:

"إذا قررت الدولة العراقية تطبيق سياسة الإنماء المتوازن وتوزيع الثروات بين وحداتها كافة، أي في كل من إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بشكل عادل، سيخفّف من حدّة الصراعات السياسية وسيؤدّي ذلك إلى بناء وحدات فديرالية تحافظ على التنوّع الثقافي والحضاري وتساهم في صون وحدة الدولة وإلى ترسيخ إقليم كردستان كجزء لا يتجزّأ من الدولة العراقية؟ أم على الرغم من ذلك، وفي حال سنحت فرصة جديدة للكرد مدعومة إقليميًا ودوليًا للحصول على الاستقلال، سيطالبون مجددًا بالانفصال عن العراق الفديرالي لإنشاء كيان مستقل؟"

في النهاية تطرح الإشكالية التالية:

هل تشارك وحدات الدولة العراقية أي " إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم" في الأعمال السيادية بحسب الأطر المرسومة لها في الدستور الفديرالي العراقي؟ أم أنها وسّعت من أعمالها السيادية لتفرض نفسها كمنافس للسلطة الفديرالية؟ وما هو تأثير الأعمال السيادية لغير السلطة الفديرالية على وحدة الدولة العراقية وسيادتها؟ وهل توجد جهات غير الوحدات التابعة للدولة تقوم أيضًا بأعمالٍ سيادية؟

الفصل الأول: الفديرالية وأسباب اعتمادها في العراق

المبحث الأول: ماهية الدولة الفديرالية

الفقرة الأولى: مدخل إلى الفديرالية

أولًا: الدولة الموحّدة والمركّبة وتعريف الفديرالية

١- تعريف الفديرالية:

"إن مصطلح الفديرالية (Federation) هو مصطلح غير محدد المعاني ويشير إلى عدد من المعاني التي تتصف بالغموض وعدم الوضوح، ومن هذه المعاني التحالف (Aliance)، وكذلك العصبة أو الجماعة (League)، وفي معانٍ أخرى تشير إلى الإتفاق أو الاتفاقية الدولية، أو الاتفاقية التعاهدية (Confederation)، وأخيرًا المعنى الأدق له (Federation) كما أشارت لها دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية (Encyclopedia of the social science)"[١].

ويصف آخرون أن مصطلح الفديرالية (Federalism) مشتق من الكلمة اللاتينية (Foedus) حسب قاموس لويس (اللاتيني)، وهي تعني تحالف أو ميثاق أو عقد أو معاهدة أو اتفاق.

تعني كلمة (Federal) الفديرالية أنها شكل من الأشكال التالية: " تتعلق باتفاق أو معاهدة، أو تشكّلت من خلال اتفاق بين الوحدات السياسية التي تتنازل عن سيادتها الفردية إلى السلطة المركزية ولكنها تحتفظ بسلطات محدودة ومتبقية من الحكومة، أو شكل من أشكال الحكومة والتي تتوزّع فيها القدرة بين السلطة المركزية وعدد من الوحدات الإقليمية المكوّنة أو المتعلقة بالحكومة المركزية المتميّزة عن حكومات الوحدات المكوّنة"[٢].

تعني كلمة (Fédéralisme) الفديرالية " نظام سياسي تتخلى فيه عدّة دول مستقلّة عن جزء من سيادتها لصالح سلطة أعلى"[٣].

---

[١] عدنان الزنكة، **المركز القانوني رئيس الدولة الفديرالية العراق أنموذجًا**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١، ص ٢٦.

[٢] **Merriam Websrer's Collegiate Dictionary**, Eleventh Edition, Massachusetts, ٢٠٠٣, p ٤٥٩.

[٣] **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris, ١٩٨٢, p ٤٠٧.

" الفديرالية تشكّل مفهومًا مشوّشًا بعض الشيء، يقدّم غالبًا، كما يقول دومينيك تيربن، كنوع من الترياق قادر على جمع ما هو كثير التقسيم وعلى التخفيف مما هو شديد المركزة"[٤].

" نجد الأصول النظرية للنظام الفديرالي أو الفديرالية في كتاب الفيلسوف ورجل الدين الألماني جوهان ألتيزيوس (١٥٧٧-١٦٨٣) حول التنظيم السياسي في إطار اتحادي تضامني، وضمّن التيزيوس أفكاره بشأن النظام التضامني في كتاب صدر عام ١٦٠٣ م حمل عنوان (السياسة عرض منهجي) ومعزز بنماذج شاهدة ومقارنة"[٥].

ظهرت إرهاصات الفديرالية منذ إنشاء المدينة الدولة في اليونان القديمة من أجل مواجهة الأخطار الخارجية وتأمين الموارد الاقتصادية، حيث " كانت المدن اليونانية القديمة على مستوى راقٍ في الحضارة والتطوّر، لذا فلا غرابة أن يرجع تاريخ تطبيق الفديرالية في جانبيها النظري والتطبيقي إلى اليونانيين، ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد كانت لهذه المدن الرغبة في تحقيق الاتفاق والتفاهم لأغراض لم تكن هذه المدن قادرةً على القيام بها على الوجه الأكمل منفردة دون الاستعانة ببعضها الآخر، ويعتبر البعض الفديرالية اليونانية القديمة نظامًا للحكم عن اتحاد عدد من الولايات أو الدول تتعايش معًا دون انفصال ودون وحدة"[٦].

٢- الدولة الموحّدة والدولة المركّبة:

تتميّز الدولة الموحّدة بوحدة السلطة على كافة أراضي الدولة، أما الدولة المركّبة تتميّز بتعدّد السلطات والصلاحيات.

أ- الدولة الموحّدة أو البسيطة:

هي الدولة التي تتمركز فيها سلطة موحّدة في المركز أي هناك سلطة واحدة للتشريع وسلطة واحدة للتنفيذ وسلطة قضائية واحدة، وتتألّف من وحدات إدارية (محافظات،

---

[٤] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ٧١.

[٥] إسماعيل المحمد، **الدولة الاتحادية ((الفديرالية))...**، مجلة الحوار، مقالات، العدد ٧١، السنة ٢٥، ١٢ تموز ٢٠١٨.

[٦] وليد كاصد الزيدي، **الفديرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، الطبعة الأولى، العتبة العباسية المقدسة، العراق، ٢٠١٩، ص ٤٧-٤٨.

أقضية،...) وليس من وحدات سياسية. وللتخفيف من وطأة المركزية المطلقة، ظهر أسلوبان هما اللاحصرية واللامركزية.

(١)- اللاحصرية :

تفويض العمل الإداري إلى بعض الموظفين الحكوميين ومنحهم صلاحيات معينة ليقوموا بها بدلًا من السلطة المركزية ويبقون كعيون للسلطة على الشعب، كتخويل المحافظ أن يبت ببعض المسائل، التي تكون قبلًا من صلاحيات السلطة المركزية، بمعنى آخر " إنها المطرقة نفسها التي تضرب ولكن بقبضة أقصر"[٧].

(٢)- اللامركزية :

تتمّ هذه الصيغة بإيلاء بعض الصلاحيات إلى أجهزة منتخبة من قِبَل المواطنين المعنيين أو تمّ تعيينهم من قِبَل السلطة المركزية أو بالطريقتين معًا ولكن على أساس الاستقلال الإداري والمالي تحت وصاية السلطة المركزية، وهي على نوعين لامركزية مرفقية كشركة كهرباء لبنان والجامعة اللبنانية أو لامركزية إقليمية كمجالس البلديات.

ب- الدولة المركّبة أو الاتحادية أو الفديرالية:

مرّت الدولة المركّبة بمراحل عدّة حتى وصلت إلى الشكل الذي نعرفه في يومنا هذا، وهناك أنواع متعدّدة من نماذج الدول المركّبة.

(١)- الاتحاد الشخصي :

حين تجتمع مملكتان تحت عرش ملك واحد، يملك السلطة والسيادة المطلقة فيهما، مع احتفاظ كل بلد على شخصيّته الدولية، في هذه الحالة يتبين " أن نشوء اتحاد الدول هذا لا يؤدّي إلى ظهور دولة جديدة، فكلتا الدولتين تحتفظ بوجودها الخاص واستقلاليتها التامة"[٨]، مثلًا على ذلك عندما قام اتحاد شخصي بين بريطانيا ومملكة الهانوفر، عند تولي جورج الأول عرش بريطانيا عام ١٧١٤، بعد أن كان قد تولى عرش الهانوفر سابقًا.

(٢)- الاتحاد الفعلي :

---

[٧] محمد طي، **القانون الدستوري والمؤسّسات الدستورية**، الطبعة الثامنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٣٣.

[٨] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص ٦٧.

يربط الاتحاد الفعلي الدول المكوّنة له بروابط مُحكمة نسبيًا وذلك إما بموجب معاهدة تحت أمرة ملك أو رئيس واحد يخضعها لهيئات مشتركة تتولى الشؤون الخارجية، المالية، العسكرية والدبلوماسية، لكن تحتفظ كل دولة بدستورها وتشريعاتها وإدارتها الداخلية، " ومن أمثلة الاتحادات الفعلية الاتحاد بين السويد والنرويج سنة ١٨١٥م والتي قامت على معاهدة صلح"[٩] خلال مؤتمر فيينا عقب سقوط نابليون " أو عن طريق تشريع متماثل تصدره كل من الدولتين لهذا الغرض كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد النمسا والمجر بين سنة ١٨٦٧ وسنة ١٩١٨"[١٠] و"الذي تمثّل بقيام ثلاث وزارات خاصة كلّفت بتنسيق وتوحيد الشؤون الخارجية، الحربية والبحرية "[١١].

(٣)- الاتحاد الكونفدرالي :

الكونفديرالية هي شكل من أشكال الدول المركّبة التي تنشأ بموجب معاهدة دولية وليس بموجب دستور، لذلك تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بسيادتها الكاملة، حتى أنها تستطيع الانسحاب من الاتحاد الكونفدرالي ساعة تشاء. " يعرّف دومينيك تيربن الكونفديرالية بأنها اتحاد سياسي – قانوني بين دولتين أو أكثر تهدف إلى الحفاظ على أمنها ضد الاعتداءات الخارجية والمحافظة على السلام في علاقاتها المتبادلة، وتدير بشكل مشترك بعض المصالح"[١٢]. وعُرِفَت تاريخيًا كاتحاد الدول اليونانية أيام الدولة المدينة، تجْمَع الأعضاء عوامل عدّة، منها الموقع الجغرافي والعلاقات الاقتصادية وتتّحد مع بعضها البعض لمواجهة الأخطار الخارجية. وفي العصر الحديث عرفت الكونفديرالية السويسرية عام١٢٩١ والتي عادت وتحوّلت لاحقًا إلى فديرالية عام ١٨٤٨ ولكنها احتفظت باسم الكونفديرالية. كما نشأت أيضًا كونفديرالية أميركا الشمالية عام ١٧٧٦ والتي جمعت ثلاث عشرة ولاية ودامت حتى العام ١٧٨٧ حينما تحوّلت إلى النظام الفديرالي مع توقيع مندوبي الولايات على الدستور

---

[٩] سعدي الإبراهيم، **الفديرالية والهوية الوطنية العراقية**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٣٦.

[١٠] سعد عصفور، **القانون الدستوري**، الطبعة الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٤، ص ٢٥١.

[١١] أحمد سرحال، في **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧٣.

[١٢] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص ٦٨.

الفديرالي، أما على صعيد منطقتنا العربية نذكر " الاتحاد القائم بين الدول العربية التي انضمت إلى ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥"[١٣].

(٤)- الدولة الفديرالية :

هناك تسميات أو مصطلحات عديدة تُطلَق على الدولة الفديرالية، كما أن الفقهاء لم يترجموها إلى اصطلاح معيّن، " فهناك من يُطلِق عليها (الاتحاد المركزي)، و(الاتحاد الفديرالي) و(الاتحاد المركزي أو الفديرالي)، و(الاتحاد الدستوري)، و(الدولة الاتحادية)، و(الدولة الفديرالية)، و(الدولة التعاهدية أو المتعاهدة)"[١٤]، وتجدر الإشارة إلى أن ٤٠% من دول العالم تعتمد النظام الفديرالي، منها دول متقدّمة مثل الولايات المتحدة الأميركية، ومنها دول نامية مثل أثيوبيا.

ثانيًا: نشأة الدولة الفديرالية وانقضائها وتوزيع الاختصاصات

تنشأ الدولة الفديرالية من خلال اتحاد مركزي بين وحدتين أو أكثر (إقليمين أو مقاطعتين أو ولايتين)، بحيث تحتكر الحكومة المركزية الشخصية الدولية، " مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكوّنة للاتحاد الفديرالي ببعض الاستقلال الداخلي، بينما تفقد كل منها مقوّمات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية، كعقد الاتفاقيات والمعاهدات أو التمثيل السياسي، ويكون على رأس هذا الاتحاد، رئيس واحد للدولة هو الذي يمثّلها في المحيط الدولي"[١٥].

١- طرق نشأة الدولة الفديرالية:

تنشأ الدولة الفديرالية من خلال انضمام دولتين (إقليمين أو ولايتين أو مقاطعتين أو دويلتين) أو أكثر تتعاهد على الاتحاد في ما بينها بإحدى الطرق التالية:

---

[١٣] علي عبود بحر العلوم، **الفديرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، الطبعة الأولى، العارف للمطبوعات، ٢٠١٤، ص ٨٩.

[١٤] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفديرالية**، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٤.

[١٥] علي الشمري، **الفديرالية.. ونظم الاتحاد الفيدرالي**، مجلة النبأ، العدد ٥٩، تموز ٢٠٠١.

أ- طريقة الاندماج:

تتّحد دولتين أو أكثر بهدف إنشاء دولة فديرالية، " نظرًا لتوافر عوامل عديدة تدفعها إلى هذا الاتحاد، كتقارب هذه الشعوب واستمرار تواصلها مما يؤدّي إلى تقاربها تاريخيًا وحضاريًا وثقافيًا"[١٦]، فتتنازل كل دولة منها عن سيادتها الخارجية وعن جزء من السيادة الداخلية لصالح السلطة الاتحادية الجديدة التي تمثّلها على الصعيد الدولي، ويهدف الاتحاد إلى تأمين الحماية من الأخطار الخارجية أو لتأمين المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية، وبموجب هذه الطريقة تشكّلت أغلب الدول الفديرالية من خلال الاتحاد الطوعي بينها، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأميركية، أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة.

ب-طريقة التفكك:

تتفكك الوحدات الإدارية لدولة بسيطة، بسبب المشاكل العرقية، الدينية، اللغوية أو الاقتصادية أو حتى بسبب اتساع مساحتها الجغرافية، حيث تستقل نهائيًا عن سيطرة الحكومة المركزية، ثم تتّحد مع بعضها من جديد ولكن كوحدات سياسية مستقلّة تؤلّف دولة اتحادية تحت إطار دستور جديد يشرّع النظام الفديرالي وتصبح هذه الوحدات، أقاليم أو ولايات أو مقاطعات أو دويلات، و" تبدي الرغبة في أن تُبقي بينهما علاقة مميّزة بحيث يؤدّي ذلك إلى تكوين دولة فديرالية تتمتع فيها الدويلات باستقلال نسبي لم تكن تتمتع به في ظل الدولة الموحّدة"[١٧]، ومن أمثلة الدول التي اعتمدت هذه الطريقة الأرجنتين، البرازيل، العراق، وبلجيكا التي " انتقلت من دولة موحّدة إلى فديرالية تدريجيًا عبر اللامركزية، حيث تحوّلت في دستور ١٩٧٠ إلى مجتمعات (المجتمع الفرنسي، المجتمع الفلمنكي، المجتمع الألماني بحدود ألمانيا)، وذلك تمهيدًا إلى اعتمادها كأقاليم فديرالية في دستور ١٩٩٣"[١٨].

---

[١٦] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٥، ص ١٠٩.

[١٧] وليد كاصد الزيدي، **الفديرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، مرجع سابق، ص ١٠٩.

[١٨] رياض الأحمدي، **الفديرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، الطبعة الأولى، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء، ٢٠١٣، ص ٣٦.

ج- طريقة التفكك والاندماج :

تنشأ الدولة الفديرالية من تفكك دولة بسيطة، حيث تتّحد الوحدات الإدارية المنفصلة مع بعضها من جديد ولكن كوحدات سياسية مستقلّة، ثم تنضم إليها وحدات جديدة لم تكن سابقًا جزءًا من الدولة البسيطة بل كانت وحدات سياسية مستقلّة (دول، أقاليم، ولايات أو مقاطعات) فتؤلّف جميعها دولة اتحادية فديرالية بموجب دستور فدرالي يحدّد صيغة الحكم، مثال على ذلك الهند، و" كندا التي نشأت عن طريق إقامة أونتاريو وكيبك من نظام وحدي سابق ومن ثم تمّت إضافة مقاطعات جديدة"[١٩] نيوبونزويك ونوفا سكوشا اللتين كانتا مستقلّتين سابقًا فتحوّلت إلى دولة فديرالية.

د- طريقة الحكم الواقع :

" هناك دول عدّة في العالم تعيش فيها أكثر من قومية، أو ديانة، أو عرق ولا تعترف سلطات هذه الدول بتلك القوميات أو الأديان مما يؤدّي إلى قيام انتفاضات وثورات من قِبَل المكوّن المضّطهد وتعلن قيام إقليم فديرالي دون إرادة المركز"[٢٠]، كما حصل في العام ١٩٩٢ في العراق عندما أعلن إقليم كردستان عن نفسه أنه إقليم فديرالي كأمر واقع في وجه السلطة المركزية في بغداد.

٢- نهاية الدولة الفديرالية:

أ- تنقضي الدولة الفديرالية بنفس طرق انقضاء الدول وفقًا لأحكام القانون العام، فهي تنتهي بإحدى الطرق التالية، " إما تحوّل الدولة الاتحادية إلى دولة موحّدة تصبح فيها الولايات مجرّد وحدات إدارية بعد أن كانت وحدات سياسية متميّزة"[٢١]، وإما بانفصال الوحدات عن بعضها البعض لتنشئ دولًا مستقلّة، أو أنها تنتهي بسبب فقدانها لاستقلالها "كالنمسا التي ضُمَّت إلى ألمانيا سنة ١٩٣٨"[٢٢].

---

[١٩] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص ١١٠.

[٢٠] إسماعيل المحمد، **الدولة الاتحادية ((الفديرالية))**... ، مرجع سابق.

[٢١] سعد عصفور، **القانون الدستوري**، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

[٢٢] علي عبود بحر العلوم، **الفديرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، مرجع سابق، ص ١٠٨.

ب- إن انفصال وحدة أو أكثر عن الدولة الاتحادية لا يعني أنها انتهت، فمع بقاء وحدتين على الأقل متّحدتين ضمن الإطار الفديرالي، تبقى الدولة اتحادية بالرغم من تقلّصها وخسارة وحدات منها، وبشكل عام تتضمّن الدساتير الفديرالية شروط قاسية في وجه حالات الانفصال، كي لا يسمح لأي وحدة من الوحدات أن تنفصل بدون إرادة الدولة الفديرالية وموافقة أكثرية المجالس التشريعية للوحدات، مع العلم أن الدولة الفديرالية تنشأ من خلال قبول الأطراف على الاتحاد مع بعضها بموجب عقد قانوني ضمن بنود الدستور الفديرالي تصادق عليه السلطة التأسيسية، ويعرض على الاستفتاء الشعبي للوحدات كافة، ولكن من الناحية القانونية أيضًا، يجب أن يسمح لأي وحدة وبحسب الظروف أن تنسحب من الاتحاد، لأن هدفه أساسًا حل الأزمات المختلفة، فإذا قوبل طلب الانفصال بالرفض يمكن أن ينشئ أزمات جديدة بين الوحدات والسلطة الفديرالية، لذلك " إذا أبرمت الأطراف العقد بحُريّة وبشروط، فيجب أن تكون قادرة على ترك العقد بحُريّة وبشروط"[٢٣] أيضًا وذلك بحسب ما يقرّه الدستور الفديرالي.

٣- توزيع الاختصاصات في الدولة الفديرالية:

إذا نشأت الدولة الفديرالية بانضمام دول بسيطة إلى بعضها، يتجه الدستور إلى توسيع اختصاصات الولايات لتحتفظ بقدر كبير من استقلالها، ما يؤدّي إلى تحديد اختصاص السلطات الاتحادية، " أما في الدول التي نشأت نتيجة تحوّل دولة بسيطة إلى دولة فديرالية، فيتّجه الدستور إلى منح سلطات الاتحاد الفديرالي جانبًا أكبر من الاختصاصات،"[٢٤] وذلك بعكس الوضع في العراق الذي نشأ عن تفكك دولة بسيطة مركزية، حيث وسّع المشرّع من اختصاصات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم على حساب اختصاصات السلطة المركزية. وفي ما يلي حالات توزيع الاختصاص:

أ- تحديد اختصاصات الوحدات (الولايات أو الأقاليم) وترك ما تبقى للسلطات الفديرالية:

---

[٢٣] R.Cagiano, F.Tobgui, S.Hayat, M.Herland, N.Stojanovic, J.Cagiao Y Conde, **Le Federalisme : Le Retour ?**, La Societe P-J Proudhon - Ehess, ٢٠١٠, P ٣١.

[٢٤] عدنان الزنكة، **المركز القانوني رئيس الدولة الفديرالية العراق أنموذجًا**، مرجع سابق، ص ٤٩.

بهذه الطريقة تتحدّد سلطات الأقاليم ومن ناحية أخرى تصبح السلطات الفديرالية عامة، وكل ما يطرأ من جديد يدخل في اختصاص الحكومة الفديرالية، فذلك يؤدّي إلى توسيع السلطات الفديرالية وتخفيض السلطات العائدة للأقاليم وتقويضها، ما يشكّل خطرًا على النظام الفديرالي ويمكن أن يهدّد الاستقرار، " ويؤخذ بهذا الأسلوب عندما تكون هناك رغبة في تقوية السلطات المركزية، إلّا أنّ اتباع هذه الطريقة بمرور الوقت قد يجعل من المحتمل واليسير أن تتحوّل الدولة الفديرالية إلى دولة بسيطة"[٢٥].

ب- تحديد اختصاصات السلطات الفديرالية وترك ما تبقى لسلطات الأقاليم أو الولايات:

بهذه الطريقة تتحدّد السلطات الفديرالية، أما بالنسبة لسلطات الأقاليم تكون عامة، أي عندما يستجد موضوع جديد تعطى الصلاحية لسلطات الأقاليم كي تعالجه، لكن بسبب العولمة والكلفات المعيشية والاقتصادية التي تواجهها الأقاليم في الدول الفديرالية، من المفضّل أن تتعاون كلتا السلطتين لمواجهة التحديات الجديدة، " وفي معظم الاتحادات الفديرالية، ولاسيما تلك التي تمّ إنشاؤها من خلال تجميع وحدات كانت منفصلة فيما سبق، يتمّ منح السلطة المتبقّية لحكومات الوحدات، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة، أستراليا، النمسا وألمانيا"[٢٦].

ج- تحديد اختصاصات السلطات الفديرالية والأقاليم أو الولايات:

يعاب على هذه الطريقة أن سلطات كل من السلطة الفديرالية والأقاليم قد تحدّدت بموجب الدستور الفديرالي، " فلا بد أن تستجد قضايا لم يكن المشرّع قد تناولها بالتنظيم فيثار التساؤل عندئذٍ عن السلطة التي تختص بتنظيمها هل هي السلطة المركزية أم سلطة الأقاليم، مما قد يكون سببًا لإثارة خلافات من شأنها أن تؤثّر على وحدة واستقرار الدولة الفديرالية"[٢٧]، وتجدر الإشارة إلى صعوبة تعديل الدستور الفديرالي لما يتطلّبه الأمر من خطوات مثل

---

[٢٥] عادل إبراهيم ادهم، **التنظيم الإداري في الدولة الفديرالية العراق أنموذجًا**، أطروحة دكتوراه في فلسفة القانون العام، ٢٠١٤، ص ٦٥.

[٢٦] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفديرالية**، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، طبعة خاصة، كندا، ٢٠٠٦، ص ٥٠.

[٢٧] عبد المنعم أحمد أبو طبيخ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفديرالية**، رسالة جامعية، ص ٤١.

استفتاء عام أو نسبة عالية لتأمين النصاب في السلطة التشريعية وبث التطمينات اللازمة، لأن أي تعديل من شأنه أن يمس النظام الفديرالي للدولة وخاصةً عندما تنشأ الفديرالية من أجل حل أزمة التنوّع العرقي والمذهبي ومشكلة الأقليات.

د- تحديد اختصاصات مشتركة:

في بعض الدول الفديرالية يشير الدستور إلى اختصاصات مشتركة للسلطة المركزية الفديرالية ولسلطات الأقاليم، خاصة للمواضيع البالغة الأهمية والتي تستدعي إشراك جهود الأطراف كافة لإنجاحها، والدستور الفديرالي العراقي يشير في "المادة ١١٤"[٢٨] إلى اختصاصات مشتركة ما بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم كإدارة الجمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها...

ثالثًا: أهداف الدولة الفديرالية

١- إيجاد الحلول المناسبة للبلاد المترامية الأطراف:

إن نظام الحكم المركزي يزيد الضغط على الحكومة المركزية في العاصمة، ويصعّب من مهمة المركز في مراقبة الأطراف، فليس سهلًا تأمين كافة احتياجات ومتطلّبات المواطنين وبالأخص في الدول الكبيرة والمترامية الأطراف، فإن " المساحات الشاسعة لبعض الدول مثل روسيا وأمريكا ووجود مناطق بعيدة عن السلطة المركزية تربط بين سكانها روابط خاصة نابعة عن خصوصية ظروفهم، ومصالحهم المشتركة تفرض تقسيم الدولة إلى ولايات لتسهيل مهمة إدارتها وتخفيف العبء عن السلطة المركزية من خلال منح سلطات الولايات صلاحية إدارة شؤونها الداخلية"[٢٩] التي تهم المواطنين، كالتعليم، الصحة والأمن الداخلي، لذلك قرّرت بعض الدول استبدال نظام الحكم المركزي بالنظام الفديرالي، الذي يسمح للحكومة الاتحادية أن تهتمّ بالأعمال السيادية والعلاقات السياسية والدولية، ومن الدول ذات المساحات الكبيرة التي انتقلت من النظام المركزي إلى النظام الفديرالي هي البرازيل والأرجنتين، وأيضًا إذا كانت هناك أسباب أخرى موجبة بالإضافة إلى كبر المساحة تحتّم اعتماد النظام الفديرالي، فعندئذٍ، من الأفضل تعديل دستور الدولة من نظام وحدي إلى اتحادي

---

[٢٨] دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

[٢٩] إسماعيل المحمد، **الدولة الاتحادية ((الفديرالية))**...، مرجع سابق.

لحل الأزمة، و" خاصة إذا تضمّنت تلك الدول إضافة إلى سعتها الجغرافية قوميات متعدّدة تتباين في ثقافتها وفي أصلها"[٣٠] كالهند التي تضم ديانات متنوّعة، منها الهندوسية، الإسلام وغيرها.

٢- تعزيز السلام:

يساهم النظام الفديرالي بترسيخ عملية السلام على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الأول، عندما تقرّر دول أو أقاليم معيّنة أن تندمج ضمن دولة واحدة تحت إطار نظام فديرالي، هذا يعني أنها وشعوبها اتفقت على نشأة كيان جديد تندمج فيه مع الوحدات الأخرى وبنفس الوقت يسمح لكل وحدة أن تحافظ على حكمها الذاتي، والكل يتشارك في الحكم على المستوى الفديرالي، ما يؤدّي إلى تأمين حالة من الاستقرار بين وحدات الدولة، إذ في بعض البلدان ونتيجة للنزاعات الداخلية الطويلة الأمد، " تفرض عملية إقامة الوحدة بعد فترات النزاع المسلّح تحدّيات خاصة، وقد تصبح الفديرالية جزءًا من خطة أو استراتيجية السلام"[٣١]. أما على الصعيد الخارجي، فإنّ نشأة الدولة الفديرالية الجديدة من أجزاء متعدّدة، تخلق كيانًا قويًا من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية، يساعد في مواجهة التحدّيات الخارجية ويفرض نفسه كلاعب قوي على الصعيد الإقليمي، لذلك تضطر الدول الأخرى أن تتعاون مع الدولة الفديرالية الجديدة وترسي معها علاقات متينة على كافة الأصعدة.

٣- مشاركة المواطن والتخلّص من احتكار السلطة:

يتكوّن النظام الفديرالي من مستويين في الحكم، حيث يسمح للمواطن أن يشارك فعليًا في اختيار حكّامه المحليين في كل وحدة من وحدات الدولة من خلال المشاركة في انتخابات السلطة التشريعية العائدة للإقليم الذي يتبع له، فكلّما ضاقت الدائرة الانتخابية زادت معرفة المواطن بالمرشّحين وببرامجهم، ويتاح له فرصة مراقبتهم وحتى محاسبتهم على أعمالهم الخاطئة، وتسنح له فرصة الاطلاع على العمل السياسي وزيادة ثقافته ومعرفته في الشأن العام ومشاركته في اتخاذ القرارات العامة، فمشاركة المواطن الحقيقية في الحياة السياسية تصب في خانة تطبيق الديمقراطية وتنتج سلطة شرعية منبثقة عن إرادة الشعب مصدر السلطات، بعيدًا عن الأوتوقراطية والاستفراد

---

[٣٠] علي عبود بحر العلوم، **الفديرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، مرجع سابق، ص ١٧٧.

[٣١] جورج أندرسون، **مقدمة عن الفديرالية**، ترجمة مها تكلا، منتدى الأنظمة الفديرالية، كندا، ٢٠٠٧، ص ٧٠.

في الحكم، لأن " حكم الفرد يقود دائمًا إلى الأخطاء والمشاكل والظلم، بينما تؤدّي المؤسّسات في ظل حكم الجماعة دورها بصورة أفضل وأكثر عدالة في ظل القانون والرقابة الدستورية"[٣٢].

٤- حماية وجود الأقليات وحل مشكلة التعدّدية:

عانت بعض المجتمعات المتنوّعة من مشاكل التمييز العرقي، الإثني، الديني، الطبقي واللغوي، وتفاقمت المشاكل في بعض الدول خصوصًا مع وجود بعض الأقليات التي تعيش بجانب أكثريات حاكمة، ما سمح للأكثرية أن تسيطر على الحكم وتضع يدها على مقدّرات البلاد من خلال التفرّد بإصدار القرارات دون مشاركة الأقلية، وهذه الأخيرة شعرت بالإحباط من خلال تهميشها، بالإضافة إلى تعرُّضِها في بعض البلدان إلى الإبادة الجماعية أو إلى محاولات طمس تاريخها، تراثها، تقاليدها ولغتها ودمجها بشكل قصري بما للأكثرية من تراث وتقاليد ومعتقدات لتذوب نهائيًا، فكان من الضروري تغيير النظام السياسي من مركزي إلى فديرالي لحل مشكلة الدول التي تعاني من نزاعات داخلية، لأن " الفديرالية هي وسيلة تضمن السلام والاستقرار والتوافق المتبادل في البلدان التي تتركّز فيها الاختلافات الإقليمية في الهوية أو العرق أو الدين أو اللغة"[٣٣]، فمن خلالها يعطى الحق لكل مجموعة – كبيرة كانت أو صغيرة – في الحكم الذاتي ولكي تحافظ على تراثها ومعتقداتها وتنعم بالاستقلال على الصعيد الداخلي وتشارك بمقاليد الحكم على الصعيد الاتحادي للدولة الفديرالية، فهناك نماذج من الأنظمة الفديرالية الناجحة والتي أثبتت قدرتها على استيعاب الشرائح المتنوّعة في مجتمعها وتعاونها مع بعضها البعض من جهة وبينها وبين السلطة الفديرالية من جهة ثانية لتأمين خير الجميع والعمل في سبيل الوحدة وليس التجزئة، فالتجربة الفديرالية السويسرية خير دليل على ذلك، فإن " تعدّد اللغات والثقافات والأديان في سويسرا لم تُقِم بين الشعب السويسري التنافس والخصومات بل ساعدت على ترسيخ وحدته الوطنية"[٣٤]، لكن هنا تجدر الإشارة إلى أنّ أهمية تطبيق النظام الفديرالي ونجاحه ترتبط بمدى تطبيق الديمقراطية في الدولة، " لأن

---

[٣٢] أكرم شمو، **الفديرالية (الاتحادية)**، يكيتي، العدد ٢٦٦، ٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

[٣٣] Eliot Bulmer, **Federalism**, International IDEA Constitution – Building Primer١٢, second edition, ٢٠١٧, P ٣.

[٣٤] حسين عبيد، **الأنظمة السياسية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٨٦.

مسألة منح صلاحيات وإعطاء حرية لمواطني الدولة في الأقاليم والولايات تتوقّف على مدى انتهاج النظام الحاكم للسبل الديمقراطية"[٣٥].

من ناحية أخرى، إنّ أسلوب الحكم الذاتي ليس حكرًا على الدول الفديرالية فحسب، بل يمكن أن تعتمده الدول الموحّدة أيضًا، فإن دولة الصين الشعبية موحّدة وليست فديرالية، وتضم أقليات عرقية مختلفة، تطبّق نظام الحكم الذاتي من أجل احترام خصوصيات الأطياف كافة، مع العلم أنها تتكوّن من " ٥٦ مجموعة عرقية. يشكّل العرق "هانيتان" الأغلبية (٩١,٦%) ، لذلك تسمّى المجموعات الـ ٥٥ الأخرى الأقليات العرقية"[٣٦] ومن أجل معالجة موضوع الأقليات، " تطبّق الصين الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية. وبالتالي، في ظل الإدارة الموحّدة للدولة، ومع الأخذ في الاعتبار المناطق التي تعيش فيها الأقليات العرقية في مجموعات متجانسة، يتمّ إنشاء هيئات محلية مستقلّة لممارسة حق الحكم الذاتي، وأصبحت مجموعات الأقليات العرقية سادة منطقتهم والتي يديرونها بأنفسهم، وتوفّر الحكومة المركزية أيضًا للمناطق التي تمارس الحكم الذاتي العرقي دعمًا نشطًا بشكل موارد مالية ومادية لتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية لديهم"[٣٧]، ويمكن أن يؤمّن نظام الحكم الذاتي العادل ضمن دولة موحّدة، الحقوق والاستقرار لكافة الشرائح في المجتمع.

رابعًا: مبادئ الدولة الفديرالية

أثّرت كتابات المُراقِبَيْن السياسيَّيْن الإنكليزيَّيْن، ألبرت دايسي وجيمس برايس، على انطلاقة النظرية الفديرالية، " لقد حدّد دايسي شرطان لتتشكّل الدولة الفديرالية، أوّلهما هو وجود عدّة دول وثيقة الإرتباط ببعضها محليًا وتاريخيًا وعرقيًا أو ما شابه يجعلها قادرة على أن تحمل – في نظر سكانها – هوية وطنية مشتركة. والشرط الثاني هو الرغبة الوطنية في الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الاتحاد"[٣٨].

---

[٣٥] سعدي الإبراهيم، **الفديرالية والهوية الوطنية العراقية**، مرجع سابق، ص ٤٧.

[٣٦] Chine, **éditions en langues étrangères**, Premiere edition, ٢٠٠٩, p ٦٦.

[٣٧] Ibid., p ٧٩.

[٣٨] زيد سفوك، **الفديرالية بين الواقع والخيال – مجموعة أبحاث**، الحوار المتمدن، العدد ٥١٢٩، ١٠ نيسان ٢٠١٦.

١ – مبدأ الاستقلال:

إنطلاقًا من هذا المبدأ تحتفظ كل وحدة من وحدات الدولة الفديرالية بإقليمها وحدودها القائمة قبل نشوء الاتحاد حيث " تبذل معظم الفديراليات، عادةً، جهدًا خاصًا لحماية سلامة أراضي الوحدات المكوِّنة للفديرالية عن طريق نصوص في الدستور تتطلّب موافقة الوحدة المكوِّنة لأي تعديل على حدودها"[٣٩]، كما يهدف الاتحاد إلى تشكيل دولة فديرالية قوية تؤمِّن مصالح الجميع ولكن بنفس الوقت تَوَد الوحدات أن تحافظ على خصوصياتها ومصالحها الخاصة، حيث تتمتع كل وحدة من وحدات الدولة الفديرالية باستقلال وحكم ذاتي على الصعيد الداخلي، ويكون لها سلطاتها الخاصة التشريعية، التنفيذية والقضائية شرط أن تلتزم ببنود الدستور الفديرالي، أمّا على الصعيد الخارجي تنحصر السلطة بيد السلطات الفديرالية في ما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، ولكنّ في بعض الحالات الاستثنائية تتمتع الوحدات ببعض السلطات والصلاحيات على الصعيد الدولي، مثال أن تعقد اتفاقيات دولية مع بعض الدول الخارجية أو مع بعض وحدات تلك الدول ضمن إطار الصلاحيات الممنوحة لها من خلال الدستور الفديرالي وبالأخص في الميادين التي تتعلق بالأمور الثقافية والاقتصادية ولضرورات المحافظة على علاقات حسن الجوار مع بعض الدول التي تتواجد على حدودها ولتنظيم عمليات مرور الأشخاص والبضائع وتطوير العلاقات الثقافية.

إن العلاقة ما بين الوحدات والسلطة الفديرالية تقوم على أساس التعاون وليس التبعية، فمن المؤكّد أن تلك الوحدات ترغب بالاتحاد مع بعضها البعض وليس الوحدة، لأنها " لو آثرت الوحدة، لكان من اليسير عليها إقامة دولة بسيطة موحّدة بدلًا من الدخول في إطار الاتحاد الفديرالي"[٤٠]، كما أن المواطن في الدولة التي تعتمد النظام الفديرالي، ينتمي إلى الدولة الفديرالية، ففي هذا السياق يقول "بيار باكتيه" " أن المواطن في الدول الفديرالية يمتلك مواطنية مزدوجة"[٤١].

---

[٣٩] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ١٢٩.

[٤٠] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص ٦٣.

[٤١] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص ٧٥.

٢- **مبدأ المشاركة:** (مجلس الأقاليم – المجلس الأعلى – مجلس القوميات)

" يعني مبدأ المشاركة أن يكون لكل ولاية أو إقليم حق الاشتراك في حكم الدولة الفديرالية، ويكون لها هذا الحق لا على أساس أنها عبارة عن مجموعة من السكان، وإنما على أساس أنها عبارة عن كيان متميّز يمثّل ليسمع رأيه في حكم البلاد"[٤٢]. من خلال هذا المبدأ تشارك كل وحدة من وحدات الدولة الفديرالية في اتخاذ القرارات على الصعيد الفديرالي من خلال ممثليها في الحكومة الفديرالية وفي السلطة التشريعية الفديرالية، وهذه الأخيرة تتألّف في أغلب الدول من مجلسين، المجلس الأول أو الأعلى والمجلس الثاني أو الأدنى. في ما خص المجلس الأول، طريقة التمثيل فيه ليست متماثلة، ففي الولايات المتحدة الأميركية تمتلك كل ولاية نفس عدد الممثلين (اثنان) في مجلس الشيوخ بغض النظر عن عدد سكان الولاية، ما يؤمّن نوع من العدالة في التمثيل وضمان مشاركة وحفظ حق الوحدات الصغيرة، " بينما يتغير عدد ممثلي كل مقاطعة (Land) في ألمانيا الاتحادية تبعًا لأهميتها"[٤٣]، أما بالنسبة للمجلس الثاني فتتمثّل فيه الوحدات كافة بحسب عدد الناخبين فيها، وهذين المجلسين يؤلّفان السلطة التشريعية الاتحادية التي تفسح المجال أمام الوحدات بالاشتراك في السلطة الفديرالية وفي هذا السياق، يقول الفقيه (جورج سل) أنه " لا وجود للدولة الفديرالية إذا لم تشارك الجماعات المكوِّنة لها عن طريق ممثليها في تكوين الهيئات الاتحادية وفي صنع قراراتها"[٤٤]. كما يتجلّى هذا المبدأ في مساهمة جميع الوحدات في عملية تعديل الدستور الفديرالي، إذ تُعَد مشاركتها في هذه العملية إحدى الضمانات لعدم المساس بصلاحياتها واختصاصاتها بدون موافقتها، مع الإشارة إلى أن الدول الفديرالية تختلف في ما بينها في مدى مساهمة الوحدات في عملية تعديل الدستور. في العراق أشار الدستور الفديرالي لعام ٢٠٠٥ عن أنّ السلطة التشريعية الفديرالية تتألّف من مجلسين، أحدهما يمثّل الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، لكن لغاية الآن لم يبصر هذا المجلس النور بعد، كما

---

[٤٢] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٤٣] أحمد سرحال، **في القانون الدستوري والنظم السياسية**، مرجع سابق، ص ٧٣.

[٤٤] عبد المنعم أحمد أبو طبيخ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٣٣.

تُرِكَت عملية تنظيمه من خلال قانون يُقِرُّه مجلس النواب العراقي وليس الدستور الفديرالي أي بعكس ما تُقِرُّه الدساتير الفديرالية الأخرى.

تبيّن لنا أن الدولة الفديرالية ووحداتها، تجمع عنصرين متناقضين، الأول الاستقلال والحكم الذاتي لكل وحدة من الوحدات والثاني المشاركة في الحكم من قِبَل تلك الوحدات مع السلطة الفديرالية، وبهذا تكون قد وضعت نموذجًا يقتدى به من أجل إيجاد حل للأزمات العرقية واللغوية والدينية وللمساحات الجغرافية الواسعة ضمن الدولة الواحدة، فإن " هذين العنصرين معًا، "الحكم الذاتي" للوحدات المكوّنة للفديرالية و"الحكم المشترك" من خلال المؤسّسات المشتركة العامة، وهي التركيبة التي تميّز الأنظمة السياسية الفديرالية، يعتبران ضروريان من أجل ضمان فعاليتهما على المدى البعيد في الجمع ما بين الوحدة والتعدّدية"[٤٥].

الفقرة الثانية: ركائز الدولة الفديرالية والأعمال السيادية

أولًا :الدستور الفديرالي

" إنّ هذا الدستور الفديرالي يؤسّس نظامًا فديراليًا الذي يقصد به، كما يؤكّد البروفيسور إسماعيل الغزال، طريقة للعيش المشترك رغم الفوارق العميقة الموجودة في مجتمع معيّن، أداة مُقْنِعَة لعدم هيمنة مجموعة على أخرى واحتكارها للسلطة. توزيع السلطة من جهة وتوحيد سلطة المواطنين من جهة أخرى"[٤٦].

١- مميّزات الدستور الفديرالي:

يتميّز الدستور الفديرالي أو الاتحادي أنه مكتوب، جامد " وبهذا الخصوص يذهب الفقيه "وير (Whear)" إلى أنّ وجود اتفاق يتمخّض عنه ولادة دولة فديرالية هو من الأهمية إلى درجة أن يعهد بكتابته، إن لم يكن ذلك ضروريًا من الناحية النظرية، إلّا أنّ ذلك مطلوب من الناحية العملية"[٤٧] ومن ناحية إمكانية إجراء أي تعديل على الدستور، لا يمكن أن تتمّ عملية التعديل بسهولة، فهي تتطلّب إجراءات خاصة ومعقّدة، حتى لا يسمح لأي جهة منفردة بإجراء عملية التعديل دون علم بقية الوحدات والسلطات الفديرالية، أو أن يؤثّر التعديل على

---

[٤٥] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٢١.

[٤٦] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص ٥٢.

[٤٧] وليد كاصد الزيدي، **الفديرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، مرجع سابق، ص ٨٩.

النظام ووحدة الدولة ويعرِّضها لخطر الزوال أو أن يغيّر النظام من فديرالي إلى مركزي أو أن تنفصل وحدة من وحداته بدون أخذ الموافقة القانونية بحسب بنود الدستور الفديرالي، مع الإشارة إلى أن " هناك دساتير تشترط إجراء استفتاء شعبي، أو اجتماع مجلِسَيّ البرلمان في هيئة مؤتمر. فدستور الولايات المتحدة يشترط موافقة السلطات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات على التعديل"[٤٨]، وذلك بهدف حماية أهداف الدولة الفديرالية، وخاصةً احترام خصوصيات الوحدات والحفاظ على استقلالها على الصعيد الداخلي، إذ يُعتبر الدستور بمثابة العامود الفقري للدولة الفديرالية، فهو يحدّد السلطات على صعيد وحدات الدولة والسلطة الفديرالية على حدٍ سواء، ويضمن احترام العلاقات المتبادلة العمودية أي ما بين الوحدات من جهة والسلطة الفديرالية من جهة ثانية، والعلاقات الأفقية أي ما بين الوحدات بحد ذاتها، لذلك " فهو يمثّل حجر الزاوية في الدولة، ويحتل قمة الهرم القانوني، ويسمو على بقية الدساتير الخاصة بوحدات الدولة (الأقاليم، الولايات) والتي يجب أن تكون منسجمة مع الدستور الفديرالي في الشكل والمضمون، وعليه لا يجوز لأي من هذه الدساتير أن تتضمّن بنودًا تخالف أحكام الدستور الفديرالي في نصوصه، ويجب أن تلتزم به سلطات وهيئات كل من الوحدات والسلطات الفديرالية، مع الإشارة إلى أن " الدستور الأميركي لعام ١٧٨٧ (الذي أنشئ عام ١٧٨٧، ولكن تمّ اعتناقه رسميًا عام ١٧٨٩) هو أقدم دستور مكتوب يُعْمَل به حاليا"[٤٩].

٢- طريقة وضع الدستور الفديرالي:

إذا نشأت الدولة الفديرالية عن طريق تفكك دولة بسيطة، يوضع الدستور الفديرالي بنفس طريقة وضع دستور الدولة البسيطة، أما في حالة نشوء الدولة الفديرالية عن طريق اندماج عدّة دول بسيطة، "يستوجب الأمر القيام بإجراءاتٍ خاصة تبدأ بعقد معاهدة بين هذه

---

[٤٨] محمد المجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦٩.

[٤٩] موريس دوفرجيه، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢، ص ٩٦.

الدول، تظهر فيها دعائم الاتحاد المراد إقامته، ويرفق بها غالبًا مشروع للدستور الاتحادي"[٥٠]، الذي يعرض على السلطات التأسيسية للدول للحصول على موافقتها، ومن ثم يطرح على الاستفتاء الشعبي، لأن الشعب هو مصدر السلطات، فإذا نال الأكثرية المطلوبة، "يوضع الدستور موضع التنفيذ وتبدأ السلطات الفديرالية التي خلقها هذا الدستور بمزاولة سلطاتها فتقوم باسم الدولة الفديرالية بمهمة إصدار الدستور الجديد"[٥١]، ويعتبر تاريخ إقرار الدستور الفديرالي بمثابة تاريخ ميلاد الدولة الفديرالية.

٣- التماثل وعدم التماثل في الدستور:

تتضمّن أغلب الدساتير الفديرالية بنودًا تماثلية تُطبّق على كافة وحدات الدولة بشكل متساوٍ، لكن بعض الدساتير تحتوي على بعض البنود اللا تماثلية حيث تُطبّق على بعض الوحدات دون غيرها، مع الإشارة إلى وجود نوعين من اللاتماثل، الأول هو اللا تماثل السياسي، الذي يرجع إلى الخصوصية التي تتمتّع بها وحدة معيّنة بشكل منفرد، وخاصة عندما تنشأ الدولة الفديرالية عن طريق تفكّك دولة بسيطة لتلبية رغبات الوحدات بدرجات مختلفة، " استنادًا إلى الكثافات المختلفة للهوية أو المصلحة المنفصلة والمتجذّرة في الخصوصيات الثقافية أو التاريخية أو الجغرافية"[٥٢]. أما بالنسبة للنوع الثاني هو اللا تماثل الدستوري، الذي " يشير إلى الفوارق في المكانة أو السلطات التشريعية والتنفيذية المحدّدة بالدستور للوحدات الإقليمية المختلفة"[٥٣]. من المعلوم أن إسبانيا تعتبر " دولة فديرالية في الواقع منذ إقرار دستورها ١٩٧٨ حيث سمحت بالحكم الذاتي"[٥٤]، فهي تتشكّل من سبع عشرة منطقة حكم ذاتي، وتتمتّع بعض المناطق منها بامتيازات خاصة دون سواها، فإن " الأمر متروك للمنطقة لوضع نظامها الأساسي للحكم الذاتي، ثمّ الحصول على الموافقة عليه من قِبَل الكورتيز. لذلك فنحن نتمتّع باستقلالية "حسب الطلب"، والتي ستختلف بالضرورة من

---

[٥٠] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٤٩.

[٥١] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص ٦٦.

[٥٢] Eliot Bulmer, **Federalism**, Op.Cit., P ١١.

[٥٣] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٨٤.

[٥٤] رياض الأحمدي، **الفديرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص ٣٣.

مكان إلى آخر"[٥٥] ، لذلك يبرز اللا تماثل في تلك المناطق " وفقًا لخصائصها التاريخية، اللغوية، الثقافية أو الاقتصادية، فإن هذه المجتمعات المستقلّة السبع عشرة لا تتمتّع بنفس المستوى من الاختصاصات أو السلطات"[٥٦]، فمنطقتي كتالونيا والباسك تتميّزان باختصاصات تُميِّزها عن غيرها من باقي المناطق حيث " تنص الفقرة ٢٩ من المادة ١٤٩ على أنّ الأمن العام هو من الاختصاص الحصري للدولة، وتُشير إلى أنه يجوز للمجتمعات المتمتّعة بالحكم الذاتي إنشاء شرطتها الخاصة"[٥٧]، وبالأخص منطقتي كتالونيا والباسك. أما في كندا، نجد أن " كيبيك تتمتّع عمليًا بترتيبات غير محدّدة دستوريًا مع الحكومة الفديرالية تعطيها سلطات مختلفة عن تلك التي تحصل عليها المقاطعات الأخرى، وإن كانت عادة متناسقة معها (مثل مخصّصات التقاعد والضرائب والبرامج الاجتماعية)"[٥٨].

ثانيًا: السلطات الدستورية

١- السلطات الفديرالية

ينص الدستور الفديرالي على السلطات الفديرالية حيث تتألف من سلطة تشريعية، تنفيذية وقضائية.

أ- السلطة التشريعية:

تتكوّن السلطة التشريعية الفديرالية في أغلب الفديراليات من مجلسين، الأول يُمَثِّل الوحدات وهو المجلس الأعلى ويسمى بتسميات عدّة، "مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين وبلجيكا. ومجلس المقاطعات في سويسرا، ومجلس الاتحاد في العراق، والمجلس الفديرالي أو الاتحادي في ألمانيا"[٥٩]، وبالنسبة إلى طريقة التمثيل فيه، ففي أغلب البلدان تُمَثَّل جميع الوحدات على قاعدة المساواة، على سبيل المثال، يتألف مجلس الشيوخ

---

[٥٥] Georges Couffignale, **Le régime politique de l'Espagne**, Montchrestien, Paris, ١٩٩٣, p ١٠١.

[٥٦] Stéphane Pelletier, **L'Espagne d'aujourd'hui**, Armand Colin, Paris, ٢٠١٢, p ١٤٠.

[٥٧] Ibid., p ١٣٩.

[٥٨] جورج أندرسون، **مقدمة عن الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٥٩] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٥٢.

في الولايات المتحدة الأميركية من ١٠٠ عضو بمعدل عضوين لكل ولاية، بغض النظر عن كبر مساحة الولاية وعدد سكانها. أما بالنسبة إلى المجلس الثاني، فهو المجلس الأدنى، ويُطلَق عليه تسمية مجلس النواب في الولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين وألمانيا والعراق وبلجيكا[٦٠]، والمجلس الوطني في سويسرا، وتُمَثَّل كل وحدة من وحدات الدولة في هذا المجلس بحسب عدد سكانها، وبالنسبة للتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية تسري على الوحدات والمواطنين في الدولة بأكملها. وبالرغم من أن الصين معلنة " دولة متعدّدة القوميات، فهي لا تضمّ إلّا جمعية واحدة وليس اثنتين"[٦١].

ب–السلطة التنفيذية:

تتألّف السلطة التنفيذية الفديرالية من رئيس الدولة أكان رئيس الجمهورية أو الملك أو الأمير بالإضافة إلى الحكومة الاتحادية المناط بها مهمّة تنفيذ سياسة الدولة الفديرالية وتنفيذ الخطط المتّفق عليها. تتعدّد أنظمة الحكم، رئاسي، برلماني، مجلسي، لكن في كل الأحوال السلطة التنفيذية الفديرالية هي التي تختص بكل الأعمال السيادية في الدولة، وتسري قراراتها على جميع الأراضي والمواطنين فيها.

ج– السلطة القضائية الفديرالية (الإتحادية) :

يحتاج النظام الفديرالي إلى سلطة قضائية دستورية تكون مسؤولة عن تفسير الدستور الفديرالي ودساتير الوحدات، وتتدخّل لحلّ الخلافات والنزاعات ما بين السلطة الفديرالية وسلطات الوحدات وما بين هذه الأخيرة. حتى أنها تفسّر القوانين الفديرالية والمحلية وتراقبها وتتأكّد ما إذا كانت تخالف الدستور الفديرالي، فهذه السلطة تسمّى في الولايات المتحدة الأميركية "المحكمة العليا" و" لقد نصّ عليها الدستور، وهي محكمة تعلو بقية المحاكم الاتحادية التي تنشأ بقانون من الكونغرس"[٦٢]، و تسمى في العراق "المحكمة الاتحادية العليا".

---

[٦٠] الدستور البلجيكي وتعديلاته، المادة ٤٢.

[٦١] موريس دوفرجيه، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

[٦٢] محمد المجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

٢- سلطات وحدات الدولة الفديرالية:

إن سلطات الوحدات تشبه إلى حدٍ كبير السلطات الفديرالية، فهي تتألف من سلطة تشريعية، تنفيذية وقضائية.

أ- الدستور:

يحق لكل وحدة أن يكون لها دستورًا خاصًا بشرط أن لا يخالف مضمون وروحيّة الدستور الفديرالي، وتجدر الإشارة إلى أنّ لكل وحدة دستورًا تتميّز به عن غيرها من الوحدات، حيث أن هذه الدساتير تختلف عن بعضها بعض الشيء، وهذا يفيد الجميع من خلال إمكانية اعتماد الوحدات التجربة الأنجح، والاستعانة بالأفكار الجديدة المجرّبة لتطبيقها ضمن إقليمها.

ب-السلطة التشريعية:

تتألّف السلطة التشريعية في الوحدات من مجلس يُنتخب أعضاؤه من شعب الوحدة مباشرةً، وهذا المجلس يقوم بمهامه التشريعية من خلال سن القوانين الإقليمية، ومراقبة أعمال الحكومة المحلية ومناقشة موازنة الوحدة، وبالطبع كل هذه الأعمال تُطَبَّق بحسب ما يُقِرُّه دستور الوحدة وبالطبع الدستور الفديرالي.

ج- السلطة التنفيذية:

تتألّف السلطة التنفيذية من الحكومة المحلية المسؤولة عن تنفيذ السياسة والأعمال العائدة للوحدة ضمن الخطة الشاملة للحكومة الفديرالية، وتكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية المَحَلِيَّة.

د- السلطة القضائية:

تتألّف من المحاكم المحلية التي تنظر بالدعاوى والخلافات التي تُعْرَض عليها، وتُطَبَّق القوانين المَحَلِيَّة للوحدة والقوانين الفديرالية، على ألاّ تخالف بقراراتها القانون الفديرالي.

ثالثًا: الأعمال السيادية الخاصة بالسلطة الفديرالية

تنحصر بعض الأعمال وخاصة السيادية منها، بالسلطة الاتحادية دون غيرها على صعيد الدولة الفديرالية:

١- الشؤون الخارجية:

في الدولة الفديرالية، ينحصر القيام بالأعمال السيادية التي تختصّ بالسياسة الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي وتمثيل الدولة الفديرالية في المنظّمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات، بالسلطة التنفيذية الفديرالية المُمَثَّلة برئيس الدولة أكان رئيسًا أو ملكًا أو رئيس حكومة أو وزير الخارجية وكذلك إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية محصورة بالسلطات الفديرالية، لكن على السلطات الفديرالية أن تأخذ في عين الاعتبار رأي وحداتها في ما يمكن أن يمسّ هذه الأخيرة من نتائج عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل أن تبت بها مع الدول والمنظمات الدولية، فدستور الإمارات العربية المتحدة يُشير في المادة ٢٤ إلى ما يلي، " على السلطات الاتحادية المختصّة، قبل إبرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية يمكن أن تمسّ المركز الخاص بإحدى الإمارات، استطلاع رأي هذه الإمارة مسبقًا، وعند الخلاف يُعْرَض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه"[٦٣].

٢- الدفاع الوطني:

تنحصر "عملية الدفاع الوطني وكل ما يتعلق بالحرب والسلم وعقد الصلح"[٦٤] بالسلطة الفديرالية، فهي وحدها تختصّ بعمليات الهجوم والدفاع وإعلان الحرب والسلم وعقد اتفاقيات دفاع مشترك مع الدول الأخرى، ويكلّف الجيش الفديرالي بمهام الدفاع عن حدود الدولة ويشترك مع باقي الأجهزة الأمنية الفديرالية بعمليات مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن على الصعيد الداخلي... .

٣- الشؤون الاقتصادية والمالية:

تضع السلطة الفديرالية خططًا اقتصادية ومالية عامة للدولة تهدف إلى تنمية قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، حيث يكون للوحدات دورًا أساسيًا فيها على صعيدها الإقليمي، كما تدير السلطة المركزية " شؤون النفط والمعادن والطاقة الذرية"[٦٥] كما يُصدِر المصرف المركزي التابع للسلطة الفديرالية العملة الوطنية الموحّدة، وأيضًا تُصدِر

---

[٦٣] جمع وتنسيق عصام نعمة إسماعيل، **دساتير الدول العربية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٤.

[٦٤] نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، الطبعة الثانية، أربيل، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

[٦٥] المرجع نفسه، ص ٥٠.

السلطة التشريعية الفديرالية الميزانية العامة للدولة والتي تأخذ بعين الاعتبار ميزانيات الوحدات.

٤- "شؤون الجنسية والإقامة للأجانب، على أنه يحق لسلطات الأقاليم منح الجنسية وفقًا لأحكام القوانين الفديرالية الخاصة بهذا الشأن"[٦٦].

٥- إدارة الموانئ والمطارات الدولية وشؤون الجمارك والمكوس المركزية، وشؤون البريد والبرق والاتصالات المركزية والإشراف على الوزارات والإدارات والمؤسّسات العامة المركزية.

٦- وضع التشريعات المركزية المحدّدة في الدستور الاتحادي، كالتشريعات الجنائية والمدنية بعد التنسيق مع السلطات التشريعية في الأقاليم.

رابعًا :اشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية

١- العلاقات الثقافية والاقتصادية:

تشارك وحدات الدولة الفديرالية في بعض الأعمال السيادية في مجال العلاقات الثقافية، الاقتصادية والتجارية مع بعض الدول أو مع إحدى وحداتها وخاصة تلك التي تتواجد على حدودها، حيث تتعاون معها لجهة مرور البضائع والأشخاص ومكافحة التهريب، وذلك مباشرةً أو من خلال فتح مكاتب خاصة بها في سفارات وقنصليات الدولة الفديرالية وتكليف موظفين يمثّلونها للقيام بالأعمال التي تتعلق بها، وكانت تلك " الوحدات مهتمّة بضمان تمتّع مواطنيها بالرفاهية الاقتصادية ووضع سياسات متعلّقة بمصالحها الاقتصادية الخاصة، وفي بعض الأحيان كان ذلك يشمل إنشاء مكاتب تجارية في بلدان أجنبية لتشجيع التجارة والاستثمار معًا"[٦٧]، وهنا لا بد من الإشارة إلى العلاقة الثقافية المميّزة والتاريخية ما بين دولة فرنسا وإقليم كيبيك الكندي الناطق باللغة الفرنسية.

٢- العلاقات السياسية والدولية:

بالإضافة إلى السلطات الفديرالية " يُسمَح لحكومات الأقاليم أيضًا بإبرام الاتفاقيات مع الدول والمنظّمات الدولية في المسائل والأمور التي تدخل ضمن اختصاصاتها الإقليمية، خاصة في الميادين الثقافية والتجارية"[٦٨]، وذلك ضمن الإطار المرسوم لها في الدستور

---

[٦٦] علي الشمري، **الفديرالية.. ونظم الاتحاد الفيدرالي**، مرجع سابق.

[٦٧] رونالد واتس، **الأنظمة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٥٢.

[٦٨] نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

الفديرالي، فدستور دولة الإمارات العربية المتحدة يُشير في المادة ٢٣ منه على أنه " يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية مَحَلِيَّة مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألّا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية، وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقًا"[٦٩]، كما أنه في بعض الحالات وصلت هذه الأعمال إلى السياسة الدولية، حيث " كان الدستور الفديرالي السوفياتي منذ عام ١٩٤٤ يمنح الدويلات الأعضاء حق التبادل الديبلوماسي مع الدول الأجنبية، وأن يكون لها مُمَثِّلِيْن في المنظّمات الدولية"[٧٠]، فأعطيت لكل من جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء مقعدًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى المقعد الخاص بالاتحاد السوفياتي، الذي أصبح له ثلاثة مندوبين في الجمعية العامة.

٣- على صعيد الدفاع والأمن الداخلي:

في مجال الأمن الداخلي، تسمح بعض الدساتير للوحدات بإنشاء قوّات شرطة خاصة بها غير شرطة الدولة الفديرالية، للقيام بعمليات حفظ الأمن ضمن الوحدة، وخاصة في المناطق التي تتمتّع بالحكم الذاتي، ففي إسبانيا، " لدى كتالونيا قوة شرطة خاصّة بها منذ عام ١٩٨١، ولبلاد الباسك قوّتها الخاصة منذ عام ١٩٨٢، كما أيضًا لمنطقة غاليسيا منذ العام ١٩٩١، من ناحية أخرى، لا تستفيد مناطق الحكم الذاتي الأربع عشرة الأخرى من هذه الامتيازات لأن الشرطة الوطنية والحرس المدني فقط اللذين يجسّدان سلطة الدولة الإسبانية"[٧١].

---

[٦٩] جمع وتنسيق عصام نعمة إسماعيل، **دساتير الدول العربية**، مرجع سابق، ص ٧٣.

[٧٠] عادل إبراهيم ادهم، **التنظيم الإداري في الدولة الفديرالية العراق أنموذجًا**، مرجع سابق، ص ٤٣.

[٧١] Stéphane Pelletier, **L'Espagne d'aujourd'hui**, op.cit., p ١٤٠.

المبحث الثاني: الدولة العراقية

يعتبر العراق أحد الدول العربية الأصيلة، و له تاريخ عريق، وتأثير على الواقع العربي، لكن على الرغم من ذلك تعرّض العراق للكثير من الحروب التي نهشت من أصالته.

الفقرة الأولى: لمحة تاريخية

تقع دولة العراق في الطرف الشمالي للخليج العربي، تحدُّها كل من تركيا من الشمال، إيران من الشرق، الكويت من الجنوب، سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية من الغرب[٧٢]، ومدينة بغداد هي عاصمة العراق وأكبر مدنه وتقع في وسطه، وتاريخيًا ليتمّ تحديد الموقع الجغرافي للعراق كان يشار إلى " الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات، أطلق عليها سكانها القدماء اسم (كلام) في السومرية، و(ماتو) في الأكادية، ومعناها الأرض، وأطلق عليها المصريون اسم (نهرينا)، في حين سمّاها الإغريق (ميزوبوتاميا)، وسمّاها العرب بإسم العراق بفعل دنوّها من البحر واتصالها به عبر نهري دجلة والفرات، أو أنها إسم مأخوذ من عروق الشجر، فالعراق منابت الشجر، فكأنها جمع عرق، ويسمّي أهل الحجاز ما كان قريبًا من البحر عراقًا"[٧٣].

تأسّست الدولة العراقية الحديثة بعد هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وكانت أراضي السلطنة قد قُسِّمَت بين فرنسا وبريطانيا بحسب اتفاقية سايكس بيكو في العام ١٩١٦، وتمّ إنشاء دولة العراق من خلال دمج الولايات العثمانية الثلاث البصرة، بغداد والموصل، ونظرًا لوجود إحتياطي نفطي كبير في الموصل، أصرّت بريطانيا على دمج هذه الولاية في دولة العراق الجديدة وليس ضمن الأراضي التابعة للانتداب الفرنسي في سوريا، وذلك بعكس رغبة فرنسا.

أولًا :الإرهاصات الفديرالية في زمن الولايات العثمانية

عُرِفَ في العراق نظام إداري يشبه إلى حدٍ بعيد النظام الفديرالي وذلك أيام الولايات الإسلامية في العصرين الأموي والعبّاسي ومن ثمّ طُبِّقَ نظام الولايات أيام الحكم العثماني، حيث " شهد القرنان

---

[٧٢] أنظر خريطة العراق في الملحق رقم ١.

[٧٣] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)**، الطبعة الأولى، دار النفائس، ٢٠١٥، ص ١٧.

السادس عشر والسابع عشر اندماجًا تدريجيًا في الإمبراطورية العثمانية للأراضي التي ستصبح في ما بعد أراضي العراق الحديث وذلك على شكل ثلاث ولايات، ترتكز على ثلاث مدن هي الموصل، بغداد، والبصرة"[٧٤].

شكّل صدور قانون الولايات العثماني عام ١٨٦٤، انطلاق إعادة التنظيم الإداري لجميع أجزاء السلطنة، وهدف إلى ترسيم حدود الولايات كافة وترسيخ شكل السلطة وطبيعتها تجاه السكان وتحديد المسؤوليات والوظائف للموظفين من رأس الهرم حتى أسفله، " ومع وصول مدحت باشا المفعم بالقوّة والنشاط إلى بغداد عام ١٨٦٩، تمّ اتخاذ خطوات حاسمة لتنفيذ قانون الولايات العثماني وقانون المُلكِيَّة. فوضع قانون الولايات رسمًا مفصّلًا للحدود الإقليمية للولايات الثلاث وأسّس بُنْيَة إدارية جديدة من مستوى الإقليم وحتى مستوى القرية"[٧٥].

إشتهرت حقبة الحكم العثماني بالاستبداد، إلى أن استلم حزب الاتحاد والترقي السلطة في السلطنة العثمانية الذي كان يضم مجموعة من الشبان المستنيرين، أقدم هذا الحزب على عزل السلطان عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٨ والذي كان رمزًا من رموز الاستبداد " وكانت هذه الحقبة التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى، حقبة إطلاق الحريّات في الولايات العثمانية. ومن ضمنها الولايات العراقية الثلاث بغداد، والبصرة، والموصل"[٧٦]، والتي واكبت هذا التطور من خلال إصدار صحف عربية عدّة وإنشاء جماعات سياسيّة مختلفة.

خلق البريطانيون العراق من ولايات بغداد الموصل والبصرة العثمانية السابقة، وقد كانت تدار كلٌّ منها في العهد العثماني من قِبَل إدارة مستقلّة ولكل منها روابط ضعيفة مع الأخريَيْن، وقد " تمتّع لواء البصرة بروابط قوية مع سائر بلاد منطقة الخليج"[٧٧].

---

[٧٤] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٩.

[٧٥] المرجع نفسه، ص ٤٨.

[٧٦] محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، الطبعة الأولى، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩.

[٧٧] شيركو كرمانج، **الهويّة والأمّة في العراق**، ترجمة عوف عبد الرحمن عبدالله، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٠-٢١.

ثانيًا :مكوّنات الشعب العراقي

يتكوّن الشعب العراقي من أغلبية مُسلِمَة تنتمي إلى المذهبين السنّي والشيعي، ومذاهب أقلية أخرى مثل المسيحيين، الأيزيديين، الصابئة، اليهود ... ومنذ الحكم العثماني، ضمّ أهالي الولايات الثلاث بمجملهم، طيفًا واسعًا من التركيبات الطائفية والاجتماعية المختلفة والتي كانت سائدة في جميع أنحاء السلطنة.

تأثّرت أطياف الشعب العراقي بالمذاهب المتّبعة من قِبَل الدول المحيطة به والتي كانت تمدّ سيطرتها حينًا وتنحصر أحيانًا لتظهر على الساحة قوى جديدة، فمنذ أن ظهرت السلطنة العثمانية في تركيا منذ القرن السابع الهجري، توجّهت أولًا باتجاه الغرب أي إلى أوروبا، ثمّ عادت وتوجّهت باتجاه الشرق أي باتجاه العراق وغيره من البلاد العربية بعد ظهور الدولة الصفوية في إيران. " ومنذ ذلك الحين صار العراق موضع نزاع عنيف بين الدولتين الإيرانية والعثمانية واستمر كذلك ما يزيد على الثلاثة قرون، ومن هنا نشأ المثل المشهور في العراق : "بين العجم والروم بلوى ابتلينا" إنّ هذه "البلوى" التي ابتُلِيَ بها العراق إذ ذاك نشأت من كون الدولة الإيرانية اتخذت التشيّع شعارًا لها بينما اتخذت الدولة العثمانية شعار التسنّن، فأدّى ذلك إلى استفحال الصراع الطائفي في العراق إلى درجة لا تطاق"[٧٨].

في أيام العهد الملكي، كان يُقسم العراق وبشكل تقريبي إلى ثلاث مناطق دينية رئيسية، إحدى هذه المناطق، وأكثرها ازدحامًا بالسكان، كانت وتبقى موطن الشيعية، وبالامتداد تغطي هذه المنطقة كل ألوية جنوب بغداد، أما المنطقة الدينية الثانية تضم وديان الفرات التي يسكنها العرب شمال بغداد، ووديان دجلة بين بغداد والموصل، وهي كلها سنية، " أما المنطقة الدينية الثالثة فتتطابق مع الهلال الجبلي الكردي الذي تغذيه الأمطار في شمال وشمال شرق العراق. وهذه المنطقة سنية أيضًا ولكن لا بد من التفريق بينها وبين المنطقة السنية العربية."[٧٩].

---

[٧٨] علي الوردي، **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إنتشارات مكتبة الحيدرية، ص ١٢.

[٧٩] حنا بطاطو، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة العربية الثانية، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٥٩.

ثالثًا :إعلان قيام الدولة العراقية

إنتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وبنتيجتها خسرت دول المحور بما فيها السلطنة العثمانية بمواجهة الحلفاء، فاقتطعت منها جميع الأراضي والولايات ولم يبقَ لها إلا الأراضي التركية ضمن حدودها الطبيعية، وخرجت الأراضي العربية عن السيطرة العثمانية التي دامت حوالي ٤٠٠ سنة. عقدت إتفاقية سايكس بيكو في ١٦ أيار من عام ١٩١٦ وأهم ما تضمّنته " إعطاء الشاطئ السوري ولبنان إلى فرنسا وإعطاء البصرة وضواحيها إلى بريطانيا وإنشاء دولة عربية شبه مستقلّة في المنطقة الواقعة بين هاتين المنطقتين على أن يخضع نصفها الغربي للنفوذ الفرنسي ونصفها الشرقي لبريطانيا"[٨٠]. وفي أواخر شهر حزيران ١٩٢٠، اندلعت الثورة المسلّحة العراقية في وجه الجيش البريطاني، فقد كان الشعب العراقي يتوق إلى الاستقلال، فما أن غاب الوجود العسكري العثماني حتى حلّ مكانه البريطاني، أدّى ذلك إلى إغضاب العراقيين، " فبعد اعتقال إبن آية الله الشيرازي (الذي أصبح المجتهد الشيعي الأكبر في العراق عقب وفاة آية الله يازدي سنة ١٩١٩) أصدر هذا الأخير فتوى بدت بأنها شجّعت على اللجوء إلى الثورة المسلّحة"[٨١].

دعى ونستون تشرشل وزير المستعمرات والذي عُهِدَ إليه متابعة شؤون العراق إلى عقد مؤتمر في القاهرة خلال شهر آذار من العام ١٩٢١، " حضر المؤتمر وفد كبير من العراق ضمّ معظم الموظفين ذوي المناصب العليا والضباط البريطانيين، فضلًا عن وزيرَين عراقيَين هما جعفر العسكري وساسون حسقيّل. واتُّخذ قرار في مؤتمر القاهرة بإقامة مملكة العراق وتقديم التاج إلى الأمير فيصل الهاشميّ"[٨٢]، وفي ٢٣ آب ١٩٢١، تمّ تتويج فيصل ملكًا على العراق في احتفالٍ رسميّ.

برزت مشكلة الموصل إلى العلن حين طالب كل من العراق وتركيا بضمِّها، و" كان أول المطالبين بإبقاء ولاية الموصل ضمن البلاد، هم جماعة من علماء النجف الأشرف، في اجتماع

---

[٨٠] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥**، الطبعة الثالثة، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص ٨١.

[٨١] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٨٢–٨٣.

[٨٢] المرجع نفسه، ص ٨٧.

أقيم في مدينة الشامية عام ١٩٢٣"[٨٣]. ظلّت عملية شد الحبال بين البلدين حول الموصل قائمة إلى أن وافقت الحكومة التركية على قيام لجنة من قِبَل عصبة الأمم بتحديد ما إذا كانت تركيا مُحقّة بمطالبتها بولاية الموصل وذلك من خلال إجراء استفتاء عام، ولكن أكثرية السكان ومن بينها الكرد قد صوّتت " لصالح الانضمام إلى العراق، وكانت الأسباب الرئيسة التي جعلت الكرد يميلون نحو العراق تتمثّل في الوعود التي تلقّوها من البريطانيين والعراقيين، وخاصةً تصريحهم المشترك الذي أكّد على إقامة نوع من حكم ذاتي لهم داخل العراق"[٨٤]، وفي شهر تموز من العام ١٩٢٥ أصدرت اللجنة توصياتها ببقاء ولاية الموصل في دولة العراق، حيث كانت حدوده الشمالية شبيهة إلى حدٍّ كبير بالحدود الشمالية القديمة للولاية.

في المقابل وضعت اللجنة شرطين، الأول يُبقي العراق تحت الانتداب الإنكليزي لمدة خمس وعشرين سنة، أما الثاني فقد نصّ على منح الأكراد إدارة ذاتية وعلى أن تسمح لهم الدولة العراقية بتطوير هويَّتهم الثقافية من خلال مؤسّسات خاصة بهم، و" في تموز ١٩٢٦ صوّتت عصبة الأمم لصالح هذه التوصيات ولجعل عملية دمج المنطقة الجنوبية من كردستان مع العراق عمليةً رسمية"[٨٥]. ويقال أن من أهم الأسباب التي أوجبت ضم ولاية الموصل إلى العراق وذلك بحسب ما ورد في مذكرات المس بيل سكرتيرة المندوب السامي البريطاني، " لإيجاد حالة من التوازن الطائفي في العراق، بمعنى أن لا تكون نسبة الشيعة في العراق كبيرة وتطغى على الوضع العراقي باعتبار أن الغالبية العظمى لولاية الموصل من السنّة العرب والأكراد ونصف التركمان من السنّة"[٨٦] ومن ناحية ثانية، إن وجود سلسلة الجبال الشمالية تُعتبر حاجزًا طبيعيًا مهمًا في مواجهة أيّة أخطار قد تهدّد العراق من تلك الجهة، " وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٢ تمّت الموافقة على عضوية العراق في عصبة الأمم بإجماع الأصوات في جمعية العصبة"[٨٧].

---

[٨٣] محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٣٣.

[٨٤] شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، مرجع سابق، ص ٧٠.

[٨٥] المرجع نفسه، ص ٧٠.

[٨٦] محمد محمد الحيدري، **تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٥٨ دراسة وتحليل**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٨.

[٨٧] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ١٢١.

إن نتائج الغزو الإنكليزي في العام ١٩١٤ والأحداث التي حصلت خلال ثورة ١٩٢٠ إنعكست بطريقة إيجابية وللمرة الأولى منذ قرون عدّة على المجتمع العراقي حيث " انضم الشيعة سياسيًا إلى السنّة وضمّت عشائر من الفرات جهودها إلى جهود سكان مدينة بغداد. وأقيمت احتفالات شيعية – سنية مشتركة لا سابق لها. وكانت هذه الاحتفالت دينية في ظاهرها وسياسية في الواقع حيث أقيمت في كل مساجد الشيعة والسنّة بالتناوب"[٨٨] وكانت تهدف إلى تهديد الإنكليز وتصب في مصلحة بناء مجتمع وطني عراقي. كان الملك فيصل يعلم أهمية إشراك الشيعة في إدارة الدولة، إذ كانوا مهمّشين طيلة فترة الحكم العثماني، حتى خلال الوجود الإنكليزي ظلّ الإجحاف يلحق بهذه الطائفة بسبب رفضها للوجود العسكري البريطاني ومقاومتها له، لذلك " كانت السياسة البريطانية في العراق، منذ البدء، ولا سيما بعد ضرب الحصار على النجف سنة ١٩١٨ وقصفها بمدافع الهاون، تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة"[٨٩]، لهذا السبب أخضع فيصل العديد من أبناء هذه الطائفة إلى دورات تدريبية مكثّفة ليستطيعوا أن يتحمّلوا مسؤولية الوظائف الملقاة على عاتقهم، كما أراد أن يحصل الأكراد على حصة لا يستهان بها من التعيينات أيضًا.

(يرى الدكتور موسى الحسيني) " فسياسة الإنعزال وشعارات المظلومية التي تبنّتها ورفعتها بعض الجماعات لم تنتج عن استبدادية النظم العراقية فحسب، وإنما نتجت كذلك عن أسباب أخرى تتعلّق بنظرة تلك الجماعات للدولة العراقية ومدى مشروعيتها، فضلًا عن تطلعاتها للتميّز وربما الانفصال عن الدولة العراقية، فعلى سبيل المثال فإنّ عدم تحمّس الشيعة للاشتراك في مفاصل الدولة العراقية في بداية تأسيسها لا يعود إلى طائفية أنظمة الحكم في العراق بقدر ما يعود، حسب رأيه إلى طبيعة الفكر الشيعي ذاته والذي ظل ينظر إلى الدولة الحديثة نظرة مريبة لا تقوم على أصول ولاية الفقيه العادل، كما تعود أيضًا إلى سلوك مراجع الشيعة الكبار الذين اجتهدوا في إصدار الفتاوى التي تُحرِّم على الشيعة الانغماس في مخرجات المجتمع المدني الحديث لما لذلك من أثر

---

[٨٨] حنا بطاطو، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، مرجع سابق، ص ٤١.

[٨٩] عبد الله فهد النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٨٦، ص ١٩٩.

في زعزعة سلطتهم الدينية ومكاسبهم الشخصية، فضلًا عن التركة النفسية والاجتماعية التي خلّفتها الحقبة العثمانية التي حرمت الشيعة من التوظيف والاندماج في المجتمع لأسباب طائفية، مما ترك خوفًا لدى فئات كثيرة منهم من الاندماج في واقع المجتمع العراقي الجديد"[٩٠].

رابعًا: سقوط دولة الأكراد في شمال العراق ١٩٢٢-١٩٢٤

خضعت المنطقة الكردية إلى تقسيمات عديدة على أثر معركة جالديران أو (تشالديران) في أغسطس من العام ١٥١٤م، ما بين إيران الشيعية والدولة العثمانية السنية، حيث قُسِّمت المنطقة بين الدولتين، حصل العثمانيون عبر انتصارهم على الجزء الأكبر من كردستان، وكُرِّس التقسيم بشكل نهائي بموجب اتفاقية بين الطرفين في العام ١٦٣٩م التي أُبرِمَت بين السلطان العثماني مراد الرابع والشاه عباس الصفوي، على أثر ذلك " كافأ العثمانيون الأكراد على ولائهم، فأقاموا ١٦ إمارة كردية تتمتّع بحكم ذاتي واسع النطاق. وفي المقابل، كان على هذه الدويلات تقديم الجنود عند الضرورة، وجباية الضرائب، وتوفير الحدّ الأدنى من القانون والأمن على الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية"[٩١]، وتَميّز الكرد بأسلوب الحكم الذاتي لفترة طويلة منذ ذلك الحين حتى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي حيث حافظوا على ثلاث إمارات شبه مستقلّة في المنطقة التي شَكّلت في النهاية كردستان العراق.

ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى نشر الرئيس الأميركي ولسن أفكاره في سلسلة من الخطب والتصريحات. " وكانت أهمّها الرسالة التي وجّهها إلى الكونغرس الأميركي في ٨ كانون الثاني ١٩١٨، والتي ضمّنها مبادئه الأربعة عشر، وأهمّها ... إقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير"[٩٢]، وفي نيسان ١٩٢٠ عُقِد مؤتمر سان ريمو، حيث تمّ الإتفاق فيه على جميع القضايا المتعلّقة بالامبراطورية العثمانية. أما مقرراته فقد تضمّنتها اتفاقية "سيفر Sèvres" والتي تضمّنت في بند من بنودها ما يلي : " إعطاء الحكم الذاتي لكردستان وما تبقّى من الأناضول أُلحِقَ بالسيادة

---

[٩٠] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٥ – ٢٦.

[٩١] جوناثان راندل، **أمّة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة فادي حمّود، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ١٥٥.

[٩٢] محمد منذر، **تطور العلاقات الدولية بين ١٦٤٨ – ١٩١٩**، الطبعة الأولى، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ٢٠١٠، ص ٢٧٢ – ٢٧٣.

التركية بعد أن حصلت كل من فرنسا وبريطانيا نفوذ فيه"[٩٣]، ولكن بعد فترة افتتحت المفاوضات من جديد ما بين دول الوفاق من جهة وتركيا الكمالية من جهة ثانية " نتج عنها معاهدة جديدة في ٢٤ تموز ١٩٢٣، والتي عُرفت بإسم معاهدة لوزان، ألغت هذه المعاهدة بما تضمّنته من شروط جديدة معاهدة سيفر السابقة"[٩٤]، لكن الأكراد لن ينسوا معاهدة سيفر التي كانت لهم بمثابة تحقيق الحلم، لقد " ظلت بالنسبة إلى أجيال عدّة من الأكراد، دليلًا على حقوقهم وفقًا للقانون الدولي، وعلى خيانة القوى العظمى لهم في آن معًا"[٩٥].

تواصل البريطانيون مع الشيخ محمود بارزنجي، حيث سلّموه الحكم على جنوبي كردستان، في كانون الأول من عام ١٩١٨، لكنه تشاجر مع بعض الزعماء الأكراد الآخرين لأنه كان يعمل لمصلحته الخاصة ومصلحة أبناء قبيلته، وتبيّن للبريطانيين أن لديه طموحات كبيرة أكثر مما كانوا يسمحون به، وفي أيار من عام ١٩١٩ أقدم على إعلان استقلال كردستان، ما أجبر البريطانيين على إرسال حملة عسكرية لإنهاء حالة تمرّد الشيخ محمود، و" تمّ إلقاء القبض عليه في ٩ حزيران ١٩١٩م، بالقرب من صخرة بردة قرمان"[٩٦].

وبعد أن دخلت القوّات التركية إلى ولاية الموصل، إنسحبت القوّات البريطانية منها، فرأى البريطانيون أن الشيخ محمود هو الشخص المناسب لصد التقدُّم التركي في الولاية، فعيَّنوه حاكمًا على السليمانية، كما " صدر إعلان بريطاني – عراقي مشترك في كانون الأول ١٩٢٢ يَعِدُ الأكراد بحق تأسيس حكومة كردية ضمن الحدود العراقية، إن تمكّن الأكراد أنفسهم من الاتفاق على تأسيسها وعلى الأراضي التي ستغطيها"[٩٧].

منذ شباط ١٩٢٣ أدرك البريطانيون بأن الشيخ محمود قد شرع بتأسيس كردستان المستقلّة، ليُنَصِّب نفسه مَلِكًا عليها، وإن تتطلب الأمر، سيطلب الدعم التركي، على أثر ذلك بدأ الهجوم المشترك للجيشين البريطاني والعراقي المدعّم بالقوّات الجوية البريطانية، حيث استهدفوا قوّات الشيخ

---

[٩٣] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥**، مرجع سابق، ص ١١٤.

[٩٤] محمد منذر، تطور **العلاقات الدولية بين ١٦٤٨ – ١٩١٩**، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

[٩٥] جوناثان راندل، **أمّة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[٩٦] شيركو كرمانج، **الهويّة والأمة في العراق**، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٩٧] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٩٥.

محمود والقوّات التركية المتمركزة والقبائل الكردية المتمرّدة في المنطقة الشمالية، على أثر ذلك سقطت السليمانية بيد القوّات المشتركة البريطانية والعراقية في تموز من عام ١٩٢٤، " مما أجبر الشيخ محمود على الهرب عبر الحدود الإيرانية ثم استقر في التلال وقاد حرب عصابات أرهقت السلطات البريطانية والعراقية حتى اعتقاله عام ١٩٣١"[٩٨].

خامسًا: محاولة الجنوب الإنفصالية

ربما كان البريطانيون يُفضّلون إقامة تحالف مع السنّة لأن جزءًا كبيرًا من الضباط السنّة في الجيش العثماني كانوا قد تركوا العثمانيين في عام ١٩١٥ والتحقوا بالجيش الإنكليزي بهدف الحصول على استقلال العرب، ومن ناحية ثانية، تجدر الإشارة إلى أنّ " المقاومة الشيعية المستمرة والتمرّد على البريطانيين ودعوة المجتهدين إلى استقلال العراق خلال وبعد الغزو، ربما كانت الأسباب الرئيسية لعدم الثقة وللقطيعة بين البريطانيين والشيعة"[٩٩]، كما همّش البريطانيون الشيعة بسبب الثورة الشيعية التي انطلقت في الجنوب، وبسبب ضعف السنّة الديمغرافي ضمن الأكثريّة الشيعية في العراق، ما يستدعي الطلب الدائم من الإنكليز لمؤازرتهم.

بعد أن تولّى الملك فيصل الحكم في العراق، طرح قضية ضم جنوب كردستان مع البريطانيين، فمن جهة عارض فكرة إجبار الكرد على الانضمام إلى العراق و من جهة أخرى حذّر البريطانيين من الأخطار التي ستقع بسبب إنفصال المنطقة الكردية عن العراق، وكان يخشى من أن الشيعة سيعتبرون أن الإنفصال الكردي في الشمال في حال حدوثه، سابقة يحذون حذوّها للمطالبة باستقلال منطقة البصرة، " في الحقيقة، أثار أهل محافظة البصرة القضية بمبادرة منهم وذلك في عريضة وقّع عليها عدد كبير من الناس في حزيران ١٩٢١م. ولكنّ الدعوات إلى الانفصال لم تكن محصورة في الشيعة وحدهم، فقد لعبت مجتمعات السنّة والمسيحيين واليهود داخل وخارج البصرة دورهم فيها"[١٠٠].

---

[٩٨] المرجع نفسه، ص ٩٦.

[٩٩] شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، مرجع سابق ، ص ٥٩.

[١٠٠] المرجع نفسه، ص ٦٨.

الفقرة الثانية: نتائج أعمال النظام العراقي السابق

لم يكن النظام البعثي نظام ديمقراطي، بل مارس القمع وقام بالعديد من الأعمال اللاإنسانية تجاه شرائح المجتمع العراقي.

أولًا: سياسة القمع

بعد انسحاب القوّات البريطانية، احتلت إيران جزيرتي طنب وأبو موسى في كانون الثاني ١٩٧١، ما سبّب بتلبّد العلاقة ما بين العراق وإيران، على أثر ذلك دعمت إيران أكراد العراق وفي مقدمتهم مصطفى البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، في مواجهته للنظام العراقي، فكانت على رأس المطالب الكردية الحصول على الحكم الذاتي في منطقتهم. وفي العام ١٩٧٤، اندلعت الحرب بين الأحزاب الكردية والجيش العراقي الذي أُرهِقَ، واستنفذت ميزانية الدولة، وحصدت المعارك أعدادًا كثيرة من الضحايا في صفوف المدنيين والمقاتلين، و" حيث أن الشيعة كما بات معروفًا، كانوا يشكلون غالبية جنود الجيش، ولهذا كانت نسبة كبيرة من الخسائر في صفوفهم"[١٠١]، على أثر ذلك علت أصوات الاحتجاج في مختلف المناطق " وحين عارض بعض علماء الدين الشيعة الحرب في خُطَب عاشوراء من تلك السنة، ردّت الحكومة بعنف. فتمّ اعتقال ثلاثين زعيمًا شيعيًا وأُعدِمَ خمسة منهم، على علاقة بالدّعوة"[١٠٢].

لكنّ المواجهات الحربيّة في كردستان استمرّت بين الطرفين حتى بداية العام ١٩٧٥، ففي شهر " كانون الثاني، تمّ تكثيف المساعدة الإيرانية بشكل أكبر بصواريخ ومدافع من عيار ١٥٥ ملم، ويبدو أن الإيرانيين كانوا قد قصفوا مواقع الجيش العراقي من جانبهم من الحدود في نهاية كانون الأول"[١٠٣]، ما أدّى إلى تصاعد خطر وقوع الحرب بين الجيشين، فلذلك، حاولت أطراف دولية وإقليمية أن تتدخّل لتهدئة الوضع بين البلدين، وكان الشاه قد قدّم المساعدة لأكراد العراق ولكنه ضمنيًا كان مناهضًا لمطلبهم في تحقيق الحكم الذاتي الذي يريدونه، لأن إيران لن تحصد من تحقيقه إلا مواجهة " خطر مزدوج متأتٍ من تنفيذ الحكم الذاتي للكرد في العراق، ما سيُفقدها

---

[١٠١] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، الطبعة الأولى، دار الساقي، ٢٠١٤، ص ١٧٩.

[١٠٢] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

[١٠٣] Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, **Iraq Since ١٩٥٨ From Revolution to Dictatorship, ١٩٩٠**, I.B Tauris & Co Ltd, London & Newyork; P ١٦٩.

الورقة الكردية التي كانت أهم أوراقها للمساومة مع العراق، وخلق نموذج للحكم الذاتي قد يرغب الكرد في إيران في تقليده"[١٠٤] ما سيؤدّي إلى زعزعة استقرارها الداخلي، فتمّ اللقاء التاريخي بين صدّام حسين والشاه في الجزائر في بداية آذار ١٩٧٥، حيث عقدت اتفاقية بينهما " أنهت الأعمال العدائية في كردستان ومهّدت الطريق لترسيم سريع ودائم للحدود المتنازع عليها بين العراق وإيران"[١٠٥] وأقرّت أن الخطّ الممتد في أعمق نقطة من شطّ العرب يشكّل الحدود المشتركة بينهما، وفي المقابل أوقفت إيران دعمها للأكراد بشكل فوري، ما أدّى إلى انهيار المقاومة الكردية، حتى أن الولايات المتحدة الأميركية لم تفِ بوعودها للأكراد، ما حتّم على البارزاني ضرورة أن ينتقل مع قيادة حزبه وأتباعه إلى إيران.

في العام ١٩٧٧ وأثناء إحياء ذكرى عاشوراء " تجمّع آلاف الحجاج في مقامات كربلاء والنجف يومي ٥ و٦ شباط، وظهر رجال الدين على رأس مظاهرات احتجاجية كبيرة، ويبدو أنها فاجأت النظام، فتمّ إرسال قوى عسكرية إلى المدن المقدسة، حيث وقعت معارك بين الطرفين ما أدّى إلى قتل عدد من الحجّاج، واعتقال حوالي ٢٠٠٠ شخص ومن بينهم محمد باقر الحكيم"[١٠٦].

أثناء الحرب مع إيران، قدّم الحزب الديمقراطي الكردستاني المساعدة للجيش الإيراني وأمّن له المعلومات الاستخباراتية المهمة بهدف الاستيلاء على بعض المناطق في العراق ومنها مدينة حاج عمران في المنطقة الكردية، " فعمدت قوّات الأمن العراقية على اعتقال نحو ٨٠٠٠ رجل وصبي من عشيرة البارزاني وكان الموت هو مصيرهم شبه المؤكد، لتنفّذ بذلك انتقامها وتجعلهم عبرة لمن يفكّر بالتعاون مع إيران"[١٠٧]. صمّم صدّام حسين على إعادة السيطرة على كردستان لتعويض التعثّر الذي أصاب جيشه في مواجهة إيران، فقام بتعيين علي حسن المجيد الذي أطلق حملة الأنفال، والتي استُعمِلَت فيها الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد ودُمِّرت حوالي ٨٠ % من القرى الكردية.

---

[١٠٤] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، مرجع سابق، ص ١٥١.

[١٠٥] Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, **Iraq Since ١٩٥٨ From Revolution to Dictatorship**, Op.Cit., P ١٧٠.

[١٠٦] Ibid., p ١٩٨.

[١٠٧] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٣١٩.

أمّا بالنسبة للشيعة، فقد طردت الحكومة العراقية الشيعة التي أسمتهم فُرسًا، وأبرزت الهويّتين العراقية والعربية، لتميّز بين الشيعة العراقيين والشيعة الإيرانيين، لتمنع إقامة دولة إسلامية في العراق على غرار الدولة الإسلامية في إيران.

١- مجازر بحق الكرد: "حملات الأنفال"

بينما كانت حرب الخليج الأولى مستعرة بين العراق وإيران، دعم الإمام روح الله الخميني أكراد العراق والذين كانوا قد نزحوا إلى إيران عقب اتفاقية الجزائر وانحلال المقاومة الكردية، وذلك لضرب الجيش العراقي من الداخل، وفي المقابل ساعد أكراد العراق الإيرانيين لناحية إعطائهم معلومات استخبارية عن المواقع التي يشغلها الجيش العراقي، " وفي نيسان ١٩٨٧، وفي أعقاب نجاح إيران في السيطرة على بعض المرتفعات الاستراتيجية القريبة من السليمانية، أطلق علي حسن المجيد إحدى أكثر الحملات التأديبية قسوةً بحق السكان الكرد منذ بداية الحرب – وكان من أسوأ مظاهرها استخدام الأسلحة الكيميائية"[١٠٨]، ويمكن تقسيم العمليات العسكرية في الأنفال إلى ثمانٍ، القاسم المشترك بينها هدف وحيد وهو إقصاء الكرد.

أودت عملية الأنفال ضد الأكراد بحياة آلاف من السكان الكرد و " ارتُكِبَت هناك جرائم قتل وحالات إختفاء جماعية متعدّدة، وتهجير قسري لمئات الآلاف من غير المقاتلين، وتدمير ٢٠٠٠ قرية تمّ تصنيفها في الحكومة العراقية على أنها محترقة أو مدمّرة أو مطهّرة وتدمير عشرات المدن الكردية الكبرى"[١٠٩]، تزامنت تلك الأحداث مع عمليات نقل الأكراد إلى مناطق أخرى في العراق ليظلّوا تحت رقابة السلطات العراقية، وأُرسِل عربًا ومصريين ليسكنوا مكانهم في مناطق الشمال بهدف تعريب المنطقة وخاصة كركوك.

٢- مجزرة حلبجة:

قامت القوّات الإيرانية وقوّات حزب الاتحاد الكردستاني بهجوم مشترك وأخرجت الجيش العراقي من مدينة حلبجة الحدودية، فكان رد الجيش العراقي عنيفًا، فلدى القيادة

---

[١٠٨] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

[١٠٩] Michael J. Kelly, **Ghosts Of Halbaja Saddam Hussein and the Kurdish Genocide**, greenwood publishing group, ٢٠٠٨, p ٣٢.

العراقية خوفًا من أن يمتد هذا الهجوم إلى العمق العراقي، وبالطبع أرادت أن تُلَقِّن الأكراد درسًا قاسيًا كي لا يتآمروا مع العدو الإيراني ضد العراق بعد اليوم. " إنطلق الهجوم على حلبجة في ١٦ آذار ١٩٨٨ بقصف مدفعي تقليدي لعدّة ساعات، ما أدّى إلى إطلاق صفارات الإنذار التي دفعت السكان الأكراد المحليين لكي يختبئوا في الأنفاق والملاجئ والأقبية، ثمّ ما لبثت أن أصبحت هذه الملاجئ تحت الأرض كغرف غاز حين قصف المجيد القنابل السامّة، أدّى ذلك إلى موت الحيوانات وتساقط الطيور من الأشجار فوق الأرض، أما تحت الأرض، لاقى الناس حتفهم، محاصرين"[١١٠]. راح ضحية هذا الهجوم حوالي ٣٢٠٠ مدني من كل الأعمار بين قتيل وجريح في يوم واحد. أما باقي الأشخاص الكرد فكان مصيرهم أن يتركوا قراهم ويتوجّهوا نحو الحدود التركية أو الإيرانية هربًا من بطش الجيش العراقي، وكان الهجوم العراقي عبارة عن رسالة خاصة للقوّات الإيرانية لمنعها مستقبلًا من دخول الأراضي العراقية، ولتأكيد نيّتها، أصدرت القيادة العراقية أوامرها للجيش بضرب قرى إيرانية حدودية عدّة بالأسلحة الكيميائية بعد فترة من وقوع المجزرة في حلبجا. غضّ المجتمع الدولي النظر عن تصرفات العراق السيئة بسبب خوفه من توغُّل الجيش الإيراني في العمق العراقي والوصول إلى منطقة الخليج العربي، ولفظاعة ما حدث مع الأكراد في حلبجا أطلقوا عليها تسمية "هيروشيما كردستان".

ثانيًا :الحرب مع إيران (١٩٨٨-١٩٨٠)

إستمرّت الحرب بين العراق وإيران ثماني سنوات متتالية، بدأت بتأزّم العلاقات بين البلدين حتى وصلت إلى حرب قويّة، إنتهت بآلاف القتلى والجرحى لكلا الطرفين.

١- تأزّم العلاقات بين العراق وإيران:

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني، أرسلت القيادة العراقية برقية تهنئة للقيادة الجديدة في إيران، لكن الردّ الإيراني على الرسالة العراقية كان خشنًا، كما صرّح الخميني بأن الاتفاقيات التي كان قد وقّعها الشاه سابقًا ولا تُؤَمِّن مصلحة شعبه، لن تعترف بها حكومته، وهنا بالطبع يقصد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتي عقدها الشاه مع

---

[١١٠] Ibid., p ٣٤.

صدّام حسين. وبتاريخ "١ نيسان ١٩٨٠ تعرّض نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام طارق عزيز لمحاولة اغتيال في الجامعة المستنصرية، فجرح وقتل ثلاثة، أحدهم إيراني، قالت الحكومة أنه مُنَفِّذ العملية، وفي ٦ نيسان ١٩٨٠ سحب الإيرانيون جميع ديبلوماسييهم من العراق في إثر إنذار العراق لإيران بسحب قوّاتها من الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في رأس الخليج العربي"[١١١].

٢- إندلاع الحرب بين الطرفين:

قرّر الرئيس العراقي أن يكبح جماح الثورة الإسلامية وأن يتصدى لنداءاتها التي كانت تهدف إلى القضاء على أنظمة دول الجوار الكافرة، وعمل على منع تصدير أفكارها إلى العراق كي لا تؤثّر على الأغلبية الشيعية من الشعب العراقي، كما كان يحاول أن يبسط سيطرته على منطقة خوزستان الإيرانية التي يسكنها العرب، لما تحتويه من احتياطي نفطي، ولتثبيت موقعه المتقدّم على الصعيد العربي. بدأت مناوشات على الحدود ما بين الطرفين، ثم أعلن الرئيس صدّام حسين في ١٧ أيلول ١٩٨٠ إلغاء مضمون اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، وبسط سيطرته على شطّ العرب، ثم ما لبثت أن انطلقت حرب الخليج الأولى بعد أيام قليلة، ففي " الساعة ١٢,٠٠ ظُهْر ٢٢ أيلول ١٩٨٠ عبرت الحدود العراقية – الإيرانية ١٢٨ طائرة قاصفة، وحدث هجوم أرضي لضرب تسع قواعد جويّة إيرانية وستة مطارات وثلاثة مجمّعات رادار"[١١٢] واجتاح الجيش العراقي الأراضي الإيرانية.

إعتقد صدّام أن نظام الثورة في إيران سوف يتلاشى أمام الهجمات العراقية، لكن الأمر لم يكن بحسب توقّعاته، فالقوّات الإيرانية صمدت وواجهت وحتى أنها استلمت زمام المبادرة، حيث بعد فترة من الزمن، بدأت بالهجوم واسترجعت القسم الأكبر من أراضيها التي كانت مُحتلّة من قِبَل الجيش العراقي، حتى أنها سيطرت على جزيرة الفاو لأهميتها النفطية. أثناء الحرب، بدأت الحكومة العراقية بحملة من أجل التأكيد على عروبة المواطنين الشيعة،

---

[١١١] نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، **الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ مذكرات مقاتل**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٣٤.

[١١٢] المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

وأمِلَت " من خلال عزفها على أوتار الهوية العربية، أن تفصل بين العراقيين الشيعة الذين شكّلوا معظم القوّات المسلّحة في العراق والإيرانيين الشيعة الذين أُمِروا بمحاربتهم"[١١٣].

وبعد كرٍّ وفرٍّ بين الطرفين لم يتغيّر ميزان القوى، حتى أن هذه الحرب، أي حرب الخليج الأولى شُبِّهَت بالحرب العالمية الأولى من الناحية التكتية، حفر خنادق وبقاء كل طرف في موقعه للدفاع عنه.

٣- نتائج الحرب مع إيران:

تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في العراق جرّاء حرب الاستنزاف مع إيران، وضاقت سبل العيش بالشعب العراقي، حتى أنّه على الصعيد العسكري لم يتحقق الكثير من الأهداف التي كانت مرسومة، لا بل أخفق الجيش العراقي في بعض الخطط العسكرية التي كان قد وضعها لتحقيق النصر، " فقد فشل صدّام في اكتساب السيطرة على مجرى شط العرب المائي الذي بقي مغلقًا. كما قُتِل أكثر من مئة وعشرين ألف عراقي، وجُرِح حوالي ثلاثمئة ألف، وأُسِر خمسة وستون ألف"[١١٤]. ومنذ بداية العام ١٩٨٧ بدأت بعض المساعي والوساطات لوقف الحرب بين الطرفين، فتدخّل مجلس الأمن الدولي ودعى إلى وقف القتال، وأصدر القرار رقم ٥٩٨ في عام ١٩٨٧ " القاضي بإيقاف إطلاق النار وسحب قوّات الطرفين إلى ما وراء الحدود الدولية لكلا البلدين، والبدء بالمفاوضات بين الجانبين بإشراف الأمم المتحدة"[١١٥].

أعلنت القيادة العراقية أنها انتصرت في حربها مع إيران وأنها حقّقت ما كانت تصبو إليه من أهداف، حتى أن بعض الأطراف الخارجية اعتبرت أن العراق أنهى الحرب منتصرًا، وأنه أصبح قوة إقليميّة جديرة بالاحترام، " لكنّ الحقيقة أنه خرج ممزقًا، مهترئًا، لا يمتلك من مقومات القوّة شيئًا. وغدا على شفا حفرة من الانهيار. لقد فقد كل ما كان لديه من مال

---

[١١٣] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

[١١٤] حبيب الرحمن، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٦٢.

[١١٥] نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، **الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ مذكرات مقاتل**، مرجع سابق، ص ٥٧٦.

وسلاح وشباب. ولم يبقَ في يديه إلا الفتات. ولذلك، أقدمت السلطة على مغامرة غزو دولة مجاورة ثانية هي الكويت. على أمل أن ينقذها ذلك من الموت. كان هذا هو الخيار الوحيد المتاح لها للبقاء"[١١٦].

ثالثًا :حرب الكويت عام ١٩٩٠

كذلك لم تسلم الكويت من العراق، حيث اجتاح النظام البعثي عام ١٩٩٠ دولة الكويت، وتكثّفت المبادرات الدولية لإخراج الجيش العراقي من الكويت بعد مفاوضات عدّة.

١- إجتياح الكويت:

في أيام السلطنة العثمانية كانت الأراضي التي تسيطر عليها تتوسّع وتتقلّص مرارًا وتكرارًا، وذلك بحسب الظروف التي مرّت بها، وكان العراقيون " يعتبرون الكويت على الدوام كمخفر متقدّم للإمبريالية البريطانية، كما أنهم يوجّهون الاتهام بأنها انتُزِعَت منهم من قِبَل الإمبرياليين الإنكليز. وهم يرون أن الطريقة التي رُسِمَت بها الحدود قد خنقت العراق ومنفذه إلى الخليج الفارسي"[١١٧]، مع أن القيادات العراقية المتلاحقة كانت عينها على جزيرتي "وربة" و"بوبيان" لتوسيع واجهة العراق البحرية. في العام ١٩٦١ بعد أن أنهت بريطانيا حمايتها للكويت، " عاد العراق للمطالبة بعموم الأراضي الكويتية وشرع في بعض الإجراءات ذات الصلة، واعتبرت الكويت ذلك تمهيدًا لاجتياحها ولجأت لطلب العون من بريطانيا. ومع تقاطر القوّات البريطانية على الكويت، سارعت الدول العربية بالتحرّك لاحتواء الموقف، وتمّ تشكيل قوّات الطوارئ العربية كي تحل محل القوّات البريطانية مما أدّى إلى انسحاب هذه الأخيرة"[١١٨].

بعد انتهاء الحرب مع إيران، حاول صدّام حسين أن يعتمد على خطة تُخرِجُه من أزمته الاقتصادية الحادة التي ألمّت بالبلاد، فضغط على الكويت والمملكة العربية السعودية

---

[١١٦] محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٢١٦.

[١١٧] جورج ماكفرن، وليام بولك، **الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠٦، ص ٤٩.

[١١٨] علي الدين هلال، ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠١٠، ص ٩٠.

من أجل اعتبار قيمة الديون والتي وصلت إلى ٤٠ مليار دولار، كهبة وليس قرضًا، لكن الدولتين لم تذعنا له، كما أن " الكويت عملت على تخفيض سعر النفط وذلك بزيادة الإنتاج، فانخفض ذلك السعر من ٢١ دولارًا للبرميل الواحد في كانون الثاني ١٩٩٠ إلى ١١ دولارًا للبرميل بعد ستة أشهر من ذلك. كان بوسع النظام العراقي أن يبقى على قيد الحياة بالسعر القديم، ولكنه لا يستطيع ذلك بالسعر الجديد"[١١٩]، أدّى ذلك إلى توتّر العلاقات، ولكي يتأكد الرئيس العراقي من ردة فعل الولايات المتحدة الأميركية وعدم معارضتها على نواياه التوسعية، " إستدعى السفيرة الأميركية في بغداد " أبريل جلاسبي"، في ٢٥ تموز ١٩٩٠، وأسمعها محاضرةً مطوّلة عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلاده وشعبه، ومرة ثانية،إتّهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بشنّ حربٍ اقتصادية على العراق منذ نهاية الحرب الإيرانية – العراقية"[١٢٠] بسبب زيادة كميّة إنتاجهما عن المعدّل المسموح به في "أوبيك"، ما أدّى إلى انخفاض سعر النفط العالمي، فتسبّب بانخفاض عائدات العراق، فاستخلص من ردّها أنّ الرئيس الأميركي يهمّه أن يكون وضع الاقتصاد العراقي جيدًا ويريد من العراق أن يشارك في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ما أدّى إلى زيادة رغبته باجتياح الكويت.

وفي عام ١٩٩٠ أُمِرَت القوّات العراقية باجتياح الكويت، وأحكمت سيطرتها عليها خلال يوم واحد، و" بعدما فشل صدّام بانتزاع تنازلات هامة من دول الخليج بالرغم من لهجة التهديد التي استعملها وبعدما ضَمِن الموافقة المحتملة للدول العربية والولايات المتحدة، أمر قوّاته بغزو الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠"[١٢١]، وفي ٨ آب أعلن الرئيس العراقي أنّ الكويت أصبحت المحافظة التاسعة عشرة في العراق، واعتبر أن هذه الخطوة هدفت لإصلاح خطأ الاستعمار البريطاني الذي رسم حدود العراق بدون الكويت. أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فقد أحسّت بالخطر، وتخوّفت من متابعة عملية الغزو العراقي باتجاه أراضيها، فطلبت المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، وهذه الأخيرة سارعت على الفور ببناء جسر جوي وإرسال ٥٠٠ ألف من جنودها إلى المملكة.

---

[١١٩] جورج ماكفرن، وليام بولك، **الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن**، مرجع سابق، ص٤٩.

[١٢٠] حبيب الرحمن، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

[١٢١] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

فشلت جامعة الدول العربية مرة أخرى، ولم تستطع أن تخمد فتيل الحرب ولا أن تحلّ الأزمة سلميًا بين الأخوة العرب، ما أدّى إلى " إضعاف الثقة في جامعة الدول العربية كرمز للنظام الإقليمي العربي. ففي تصوّر البعض أن الأزمة العراقية – الكويتية في ١٩٩٠، كما كانت في ١٩٦١، تقف شاهدًا على عدم قدرة الجامعة العربية على التعاطي بفعالية مع قضايا النظام المتفجّرة وفي مقدمتها قضايا الحدود السياسية"[١٢٢]، لذلك فرض مجلس الأمن أقصى العقوبات الاقتصادية على العراق، ومنعه من استيراد الأسلحة ومن تصدير نفطه، كما فرض عليه الحصار الجوي.

٢- التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت:

صدر في تشرين الثاني ١٩٩٠ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ الذي طلب من العراق الانسحاب غير المشروط والفوري من الكويت بحلول ١٥ كانون الثاني عام ١٩٩١، وفي حال عدم الإذعان، يسمح باستعمال القوّة لإخراج الجيش العراقي. (دمّرت القوّات العراقية منشآت النفط الكويتي). و" في الساعة الثانية وأربعين دقيقة (بتوقيت السعودية) من ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، أُطلِقَت الطلقات الأولى لعملية "عاصفة الصحراء" على أهداف عسكرية عراقية مختلفة"[١٢٣] فأغارت الطائرات الحربية الحليفة على مواقع الجيش العراقي في الكويت حيث دمّرت، أو شلّت، ثلاثين فرقة من الفرق الاثنتين والأربعين التي كان العراق قد نشرها على الجبهة، حتى أن البنى التحتية العراقية قد استُهدِفَت أيضًا، وفي ٢٤ شباط ١٩٩١ بدأ الهجوم البري، وعلى أثره أصبحت القوّات العراقية في الكويت تستسلم للقوّات الحليفة أو تفر باتجاه البصرة. حتى أن أحد العسكريين العراقيين وهو عائد من الكويت على أثر الانسحاب قذف بحذائه على صورة صدّام في البصرة بسبب المرارة والخسائر بالأرواح التي أصيب بها الجيش العراقي، وفي غضون أيام حرّرت الكويت و" تمّ التوقيع على وقف إطلاق النار في صفوان في ٢٨ شباط ١٩٩١"[١٢٤].

---

[١٢٢] علي الدين هلال، ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق، ص ٣٢.

[١٢٣] حبيب الرحمن، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

[١٢٤] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

رزح العراق تحت وطأة الديون التي توجّبت عليه بسبب اجتياحه للكويت وأُجبِر على تحمّل دفع تعويضات الحرب، على أثر ذلك رزح الشعب تحت الفقر وزادت نسبة الوفيات لدى الأطفال ومُنِع من استيراد المواد الكيميائية المزدوجة الاستعمال، وفُرِض الحصار على العراق ومُنِع من تصدير نفطه، ثم بدأت عملية النفط مقابل الغذاء. كما أصدر مجلس الأمن، في ٣ نيسان ١٩٩١، القرار رقم ٦٨٧، الذي أمر العراق باحترام حدوده مع الكويت، وفقًا "للاتفاق المعقود" بين الدولتين في ٤ تشرين الأول ١٩٦٣.

في خلال "عملية عاصفة الصحراء" حذّرت تركيا من وقوع كركوك والموصل تحت السيطرة الكردية. لذلك، طالب الرئيس التركي السابق تورجت أوزال بوضع خطة في حال إنهار الكيان العراقي لإحباط أي محاولة كردية للسيطرة على هذه المنطقة. وقد اعتبر الرئيس التركي أنها فرصة لاستعادة الموصل بعد خسارتها في فترة العشرينات، مع ضمان إحباط أي محاولة لتشكيل دولة كردية في شمال العراق، و" على الرغم من الاهتمام الجاري الذي يُظهره كل من الأكراد العراقيين وأردوغان ببعضهما البعض، تشكّل الموصل مكان تصادم حلم الاستقلال الكردي بطموح النفوذ التركي. وحتى يحقق أردوغان نجاحًا في بسط السلطة التركية على الموصل، قد تكون السياسة المثلى هي سياسة سليم الأول، التي كان بموجبها الأكراد شركاء حقيقيين في الإمبراطورية. والأمر الأهم هو ضرورة تقبّل الرئيس التركي للأكراد في بلده الخاص. فاتّباع أي سياسة مزدوجة المعايير سيعطي نتائج عكسية"[١٢٥].

رابعًا: ثورتي الجنوب والشمال

بسبب قساوة النظام العراقي، برزت ثورتين في الجنوب والشمال، الأولى بقيادة الشيعة والثانية بقيادة الأكراد.

١- ثورة الجنوب الشيعية:

بدأ يلوح بالأفق ضعف نظام صدّام حسين، فاندلعت ثورة في جنوب العراق وتركّزت في مدن البصرة والناصريّة والنجف وكربلاء والعمارة ذات الأغلبية الشيعية، وفي بعض الأماكن اقترنت التحركات بمنظمات إسلامية كحزب الدعوة ولواء بدر، الذي أرسل بضعة

---

[١٢٥] بواسطة يريفان سعيد، **التجربة العثمانية في الموصل**، في الماضي والحاضر، منتدى فكرة، ٢١ أكتوبر ٢٠١٦.

آلاف من صفوفه عبر الحدود الإيرانية لمؤازرة الثوّار في المناطق العراقية الجنوبية حتى انضمّ إليهم عناصر من الجيش العراقي إثر الهزيمة في الكويت، على أثر ذلك وخوفًا من تحمّل مرارة الخسارة في الداخل كالتي تحمّلها في الخارج، أرسل الرئيس العراقي حملة عسكرية للسيطرة على المناطق الجنوبية الثائرة، وضرب بيد من حديد من أجل ضبط الوضع، ففرّ كثيرون إلى إيران وإلى المملكة العربية السعودية خوفًا من بطشه، مع العلم أنه قد سقط عشرات الآلاف من الضحايا في الاشتباكات أو بعد دخولهم إلى السجون، حتى أنّ " في ٢١ آذار، أجبرت السلطات آية الله الخوئي على إعلان تأييده لصدّام حسين، والدعوة إلى إنهاء الثورة "[١٢٦]، كما قرّر صدّام حسين تجفيف الأهوار، ليحرم الشيعة من ملاذهم الأخير.

٢- ثورة الشمال الكردية:

بعد هزيمة الجيش العراقي في الكويت والسماع بأخبار ثورة الجنوب، قام الأكراد بثورة في الشمال، قادتها الأحزاب الكردية، حيث بدأت تتساقط المناطق منطقة تلو الأخرى بأيدي الأكراد حتى استولوا على كركوك في ١٩ آذار. بعد أيام على انتصارات الأكراد، كانت السلطات العراقية قد أخمدت ثورة الجنوب الشيعية، وجّهت قوة من الجيش على رأسها وحدات من الحرس الجمهوري للقيام بهجومٍ مضاد ذكّر بمآسي الأنفال، ما أدّى إلى هروب الآلاف عبر الحدود التركية والإيرانية خوفًا من ضراوة الأعمال الوحشية، ساعد هذا النزوح الجماعي للكرد في نيسان ١٩٩١ إلى تدويل قضيتهم، ما أدّى " إلى إصدار مجلس الأمن في الأمم المتحدة للقرار ٦٨٨ الذي دعا فيه العراق إلى وضع حدٍ للقمع الذي يمارسه على شعبه ومهّد الطريق أمام الحلفاء لإقامة "منطقة آمنة" شمال خط العرض السادس والثلاثين في العراق (الذي يمر جنوب أربيل تمامًا)"[١٢٧] وبهذا أصبح ممنوع على الطائرات العراقية التحليق فوق تلك المنطقة، والنتيجة الإيجابية صبّت لمصلحة الكرد أخيرًا، لأنّ " منطقة حظر الطيران التي أنشأها الحلفاء في نيسان ١٩٩١ تحوّلت فيما بعد إلى نواة للكيان الكردي"[١٢٨].

---

[١٢٦] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

[١٢٧] المرجع نفسه، ص ٣٣٦.

[١٢٨] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

٣- الموقف الأميركي من الثورتين:

طلب الثوار الذين انتفضوا في الشمال والجنوب من القوّات الأميركية المتمركزة في الكويت ومنطقة البصرة مساعدتهم ودعمهم بالسلاح لمواجهة القوّات العراقية، " لكنّ الرئيس بوش رفض هذا الطلب وأوعز إلى مساعديه أن يطلبوا من السعودية عدم مساعدة الانتفاضة لأن واشنطن لا ترغب في إزالة صدّام واستبداله بسلطة للشيعة والأكراد"[١٢٩]، ما يؤكّد مجدّدًا على ألاعيب السياسة الأميركية التي لا تهتم في مساعدة الشعوب في تحقيق تقرير المصير كما أعلن الرئيس الأميركي ويلسن في مبادئه الأربعة عشر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، بل على عكس ذلك، تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة.

المبحث الثالث :العراق الفديرالي

" جاءت فديرالية العراق أساسًا من مؤتمر لندن الذي عقدته أقطاب المعارضة العراقية في ١٤ ديسمبر عام ٢٠٠٢، أي قُبَيل الغزو الأميركي بثلاثة أشهر، وكان برعاية أميركية كاملة، وأشرف عليه ورعاه السفير زلماي خليل زاد، الذي عمل لاحقًا سفير أميركا في العراق (٢٠٠٥-٢٠٠٧)"[١٣٠].

الفقرة الأولى: الإحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣

إن إحدى نكسات العراق في التاريخ المعاصر هي الاحتلال الأميركي له عام ٢٠٠٣، والذي غيّر وجه المنطقة، وبالرغم من إعلان الولايات المتحدة الأميركية عن أهداف دخولها للعراق من أجل تدمير أسلحة الدمار الشامل والإطاحة بالنظام الديكتاتوري، لكنها في المقابل عَمِلَت على تحقيق مبتغاها الاستراتيجي، فمن المعلوم " أن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالنفط ليس ظرفيًا بل هو العامل الأساس للاحتلال الأميركي للعراق بالإضافة إلى تغيير نظام الحكم، إذ أنّ نفط العراق سوف يمدّ الولايات المتحدة الأميركية بحاجاتها النفطية حتى عام ٢١٠٠"[١٣١].

---

[١٢٩] كمال ديب، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، ٢٠١٣، ص ٢٤٠.

[١٣٠] رياض الأحمدي، **الفديرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص ٦٢.

[١٣١] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)**، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

أولًا :سقوط الدولة العراقية وحل الجيش العراقي

١- التهيئة للحرب

طلبت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا من مجلس الأمن الدولي قبل البدء بعملية الغزو، أن يسمح باستخدام القوّة ضد الدولة العراقية، وكان تبريرهما أن يمنعا العراق من تطوير أسلحة الدمار الشامل والتي يمكن أن يستخدمها ضد الدول المجاورة و" أعلنتا أن العراق ارتكب "انتهاكات أساسية" لقرارات مجلس الأمن الدولي، لاسيما في الجلسة الشهيرة في ٥ شباط ٢٠٠٣.

قال وزير الخارجية كولن باول في ذلك الوقت : "ما نقدّمه لكم حقائق واستنتاجات تستند إلى معلومات استخبارية موثوقة""[١٣٢]، لكن في النهاية لم يوافق المجلس على طلبهما باستخدام القوّة العسكرية، مع الإشارة إلى أنّ العراق كان قد دمّر هذه الأسلحة منذ العام ١٩٩١. وفي هذا السياق " قال نائب وزير الدفاع الأميركي، وولفويتز، إنّ أسلحة الدمار الشامل العراقية اختيرت كأساس منطقي للحرب لأسباب "بيروقراطية"، مشيرًا إلى وجود عدّة أسباب أخرى"[١٣٣] ، لكنّ أهمية هذا السبب تكمن في تحريكه للرأي العام الأميركي باتجاه تصويب أصابع الاتهام للنظام العراقي وتحميله مسؤولية زعزعة الاستقرار في المنطقة وتهديد الأمن العالمي.

٢- بدء الحرب

بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما عملية غزو العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، حيث وصل العدد الإجمالي للقوّة البرية إلى أكثر من ٣٠٠ ألف جندي بالإضافة إلى القوّتين الجوية والبحرية، مع الإشارة إلى أنّ أكثرية الجنود المشاركين كانوا من الجيشين الأميركي والبريطاني. "وفي يوم ٢٣ آذار، وهو اليوم الرابع من العمليات، صعّدت القيادة الأميركية من قصفها المكثّف إذ أطلقت ٥٠٠ صاروخ من نوع كروز باتجاه بغداد وقامت طائرات التحالف بأكثر من ٢٠٠٠

---

[١٣٢] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية**، ترجمة مجد الشرع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ٢٠٠٧، ص ٢٣.

[١٣٣] هانز بليكس، **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ٢٠٠٥، ص ٢٧١.

طلعة جوية"[١٣٤] لإيقاع "الهلع والرعب"، واستخدمت الولايات المتحدة أسلحة محظّرة، مثل النابالم، والقنابل العنقودية واليورانيوم المنضّب ... وفي المقابل لم يكن الجيش العراقي قادرًا على مواجهة القوّة المهاجمة، حتى أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا لم تتنبها إلى " أنّ العراق في آذار ٢٠٠٣ كان مجرّد ظلّ من القوّة العسكرية التي تمتّع بها قبل هزيمته في حرب الخليج عام ١٩٩١"[١٣٥]. في ٨ نيسان، دخلت قوّات التحالف العاصمة العراقية بغداد، " وعلى الرغم من أنّ الكثير من العراقيين رحّبوا بسقوط النظام، لكنّهم لم يستقبلوا قوّات التحالف بالورود، كما توقّع الخبراء في واشنطن"[١٣٦]. وفي ٢ أيار، أعلن الرئيس الأميركي بوش عن أنّ المهمة قد انتهت وتكلّلت بالنجاح وذلك من خلال خطاب ألقاه من على متن حاملة الطائرات أبراهام لنكولن.

٣- حلّ الجيش وقوّات الأمن العراقية

منذ الأيام الأولى للاحتلال، قام التحالف بتسريح الجيش وقوّات الشرطة العراقيين، ما أدّى إلى تعريض المدن العراقية لعمليات النهب والحرق المُتعمّد، وفي المقابل لم تتدخّل قوّات التحالف لردع المعتدين، " فما أن بثّت التلفزيونات السعادة العارمة في أوساط العراقيّين وهي تحيّي إسقاط تمثال صدّام حسين في ساحة الفردوس في كل أنحاء العالم، حتى تحوّلت وسائل الإعلام الدوليّة إلى التغطية الدائمة لأعمال النهب التي تلت ذلك"[١٣٧]، فأصبح العراق مسرحًا للمخرّبين واللصوص الذين انتشروا في أحياء بغداد يسرحون ويمرحون، " فأخذوا يسرقون ويحطّمون كل شيء يجدونه أمامهم من المكتبات، وأرشيف الدولة، وسجلات الدوائر الرسمية والمتاحف التي تملأها المخطوطات والتحف الرافدينية التي لا تقدّر بثمن"[١٣٨]. فتعرّضت حوالي ١٧ وزارة إلى هجمات متعدّدة، ولم تحمِ قوّات التحالف سوى وزارة النفط، وهذا أكبر دليل على أهمية النفط العراقي بالنسبة للقوّات الغازية، فمن المعروف أن " في أرض العراق ١١ بالمئة من الاحتياط النفطي العالمي وهو في المرتبة

---

[١٣٤] سؤدد فؤاد الألوسي، **الغزو الأميركي للعراق حقائق وأرقام**، الطبعة الأولى، دار المعتز، ٢٠١٢، ص ٤٨.

[١٣٥] هانز بليكس، **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

[١٣٦] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص ٢٦.

[١٣٧] بول بريمر، بالإشتراك مع مالكولم ماك – كونل، **عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

[١٣٨] سعدي الإبراهيم، **الفديرالية والهوية الوطنية العراقية**، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

الثانية في حجم احتياطه بعد العربية السعودية. وهدف الولايات المتحدة كان السيطرة على هذا الكنز وليس نشر الديمقراطية"[١٣٩].

وفي أيار ٢٠٠٣ ألغت قوّات التحالف جميع تعويضات العسكريين، ما أدّى إلى حرمان ٤٠٠ ألف عائلة من سبل العيش، ومن جهة أخرى أدّى تطبيق قرار "إجتثاث البعث" إلى صرف ٣٠ ألف عضو ينتمون إلى حزب البعث من وظائفهم الحكومية " من دون بذل أي جهد لاستثناء الأبرياء من جرائم النظام السابق القديم. فأخرج ذلك العديد من أفضل الكفاءات من خدمة الحكومة، ووجّه ضربة قاصمة إلى ما تبقّى من جهاز الدولة القديم"[١٤٠].

ثانيًا :الإحتلال الأميركي والحاكم العسكري (بريمر)

بعد سقوط بغداد في أيدي الأميركيين وحلفائهم، سلّمت الولايات المتحدة السلطة في العراق إلى سلطة التحالف المؤقّتة برئاسة بول بريمر، الذي عُيِّن من قِبَل البنتاغون، حَكَم البلاد بموجب مرسوم فوّضه صلاحيات مطلقة تقريبًا، وأقام بريمر في القصر الجمهوري السابق لصدّام حسين، و" سيكون ذلك مقر قيادة سلطة الإتلاف المؤقّتة أيضًا في السرّاء والضرّاء"[١٤١]. عمل بريمر على إعادة هيكلة الاقتصاد والمؤسّسات العراقية العامة بشكل جذري، ثم أصدر أكثر من مئة مرسوم شامل، حيث علّق كل التعريفات، والرسوم الجمركية، أدّى ذلك إلى فتح الاقتصاد العراقي للتجارة الحرّة بعد مدة طويلة من الحصار. ومن ناحية أخرى، أنفقت سلطة التحالف المؤقّتة من عائدات النفط ومن البلايين التي استلمتها من حساب الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

تفاقمت الصدامات ما بين العراقيين من جهة وسلطات الاحتلال من جهة ثانية، فقامت الفرق العسكرية بتفتيش المنازل ومداهمتها، وباشرت باعتقال المواطنين وخلع الأبواب وإعطاء الأوامر (باللغة الإنكليزية)، وعند دخولها الأحياء السكنية، إعتقلت القوّات المئات من المواطنين العراقيين وعاملتهم بطريقة سيئة عند الاستجواب، وامتلأت معسكرات الاعتقال وسجون التحالف

---

[١٣٩] كمال ديب، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

[١٤٠] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص ٢٧.

[١٤١] بول بريمر، بالإشتراك مع مالكولم ماك – كونل، **عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو**، مرجع سابق، ص ٢٥.

بآلاف المواطنين المحتجزين المظلومين ودون أن يوجّه لهم أي اتهام، ولم يُفسح لهم فرصة الدفاع عن النفس في المحاكم، ثمّ بدأ التعذيب في الأسابيع الأولى للاحتلال، كما برزت الأعمال التعذيبية في سجن أبو غريب، المركز الرئيسي الأميركي للتحقيق، الذي أصبح رمزًا من الرموز العالمية لإساءة معاملة السجناء، وفي نيسان من العام ٢٠٠٤، " كشفت الصور المسرّبة من سجن أبو غريب الشهير، عن التعذيب والطرق غير الإنسانية التي يتعامل بها جنود الاحتلال الأمريكان ضد سجناء عراقيين"[١٤٢]، كالضرب المبرح، الأعمال الجنسية المُخِلّة، الربط بالأسلاك الكهربائية، الحرمان من النوم ... .

سلّمت سلطة التحالف المؤقتة في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٤، السيادة إلى العراقيين ثم قامت بحلّ نفسها، وأعلن التحالف عن الحكومة المؤقّتة العراقية السيّدة التي تولّت المسؤولية " وقد قام بريمر باختيار الحكومة المؤقّتة الجديدة بمساعدة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي"[١٤٣]. لكن السفير جون نيغروبونتي الذي خلف بريمر، إستمرّ بممارسة نفوذ واسع في البلاد، كما بقي بعض المستشارين الأميركيين في الإدارات والوزارات، كما ظلّ الجيش العراقي خاضعًا لأمرة القيادة الأميركية، واستمرّ جهاز المخابرات العراقي بتلقي أوامره وبقبض رواتبه من وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي إيه) مباشرةً.

ثالثًا :سيطرة الميليشيات

نتجت طائفية العراقيين من خلال الإكراه السياسي الذي فرضته الأحزاب العنصرية والطائفية التي سيطرت على الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وفرضت أيديولوجيتها المرتكزة على تفكيك المجتمع إلى بُنياته المحلية الضيّقة، والتي تفتقد إلى الحس الوطني، ومن ناحية أخرى، أبرز الاحتلال الأميركي موضوع المحاصصة الطائفية حين استخدم الأحزاب والميليشيات العرقية والطائفية كأدوات لتكريس الشرخ بين مختلف الشرائح، عبر اعتماد منهج الإلغاء والإقصاء، الذي بان من خلال المظاهر المسلّحة المشبوهة، وبسبب هذه " الميليشيات التي بدأت تمارس أعمال

---

[١٤٢] أحمد إبراهيم الشريف، **سجن أبو غريب .. مآسٍ لن تموت أبداً**، الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٦-٤-٢٠٢٢:

https://www.youm٧.com › story › ...س

[١٤٣] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص ٣٥.

القتل الطائفي والعنصري في مشهد مأساوي ومريع أُدخل العراق في إطار فوضى شاملة أقل ما يمكن وصفها بأنها حرب الجميع ضد الجميع كما وصفها الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز"[١٤٤].

شكّلت الأحزاب والمجموعات الدينية والإثنية ميليشياتها الخاصة للدفاع عن نفسها ولمواجهة الأخطار، " وقد وسّع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو من الأحزاب السياسية الشيعية الكبرى، لواء بدر التابع له، بينما عزّز مقتدى الصدر جيش المهدي. وأخذ رؤساء الأحياء والقادة السياسيون يعيّنون الحرّاس المسلّحين. واستخدم المسؤولون الحكوميون وحدات من الشرطة الرسمية والجيش كميليشيا شبه مستقلّة. واتخذت العصابات المسلّحة عمليات الاختطاف سبيلًا للرزق إلى جانب السطو المسلّح ومصادرة البضائع على الطرقات"[١٤٥]، كما ضاعفت قوّات التحالف، عمليات العنف في البلاد من خلال الميليشيات ما أدّى إلى إضعاف سلطة الدولة وتبيّن أن نسبة تتراوح من ٧٠ إلى ٩٠ % من المعتقلين تمّ توقيفهم عن طريق الخطأ كما أوضح الصليب الأحمر عام ٢٠٠٤.

رابعًا :تأثّر العراق بانتشار الفتنة السنية الشيعية

منذ سقوط الرئيس صدّام حسين، شكّل التنافس بين الأغلبيّة الشيعية من جهة والأقليّة السنية من جهة أخرى، أساسًا للصراع السياسي، وقد منعت التنافرات الطائفية عملية بناء العراق وزعزعت استقراره الأمني، الاقتصادي والاجتماعي، لكنّ " الحكومة العراقية لم تقم بأي محاولة مهمّة من أجل السيطرة على الانقسامات وبناء هويّة وطنية مشتركة بين مختلف الأطياف، تاريخيًا، كانت الخلافات حول القضايا اللاهوتية والعقائدية والسياسية هي السبب الأساس في الانقسام بين الشيعة والسنّة"[١٤٦]، أما التنافس الحالي، يتجلّى في السيطرة على الموارد والسلطة والمكانة، كما هيمنت على الصعيد السياسي فكرة التمثيل الطائفي بدلًا من التمثيل الوطني، ما أدّى إلى زيادة حدّة الإنقسام، أما على الصعيد الاقتصادي وبسبب اعتماد العراق على النفط كمصدر أساسي للدخل تفاقمت الصراعات بين الطرفين بسبب عدم وجود صيغة واضحة لإدارة هذا المورد المهم.

---

[١٤٤] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، مرجع سابق، ص ٢٩.

[١٤٥] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص ٣٤.

[١٤٦] حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، دراسة، مركز مالكوم كير– كارنيغي، ٢٠١٤، ص ٢.

كما أن وجود الإحتلال الأميركي قد أبرز " الوجه الآخر للتعدديّة الإثنيّة والعرقية والطائفيّة، حيث استطاع بامتياز خلق مكوّنات متعدّدة ومتناحرة دينيًا وعرقيًا ولغويًا وثقافيًا تربط بين أفراد الطائفة الواحدة منها روابط خاصة ناتجة عن خصوصية ظروفهم ومصالحهم المشتركة "[١٤٧]، وجعل من المصالح الضيّقة للأقليات والطوائف أساسًا تتحرك ضمن إطاره، كما لم ترسّخ قاعدّة التوافق الوطني الذي يقوّي اللحمة بين مختلف الأطياف، ما أدّى إلى زعزعة استقرار الدولة ووحدتها، بالإضافة إلى تلبّد العلاقة بين السنّة والشيعة على صعيد منطقة الشرق الأوسط، وامتعاض الدول الخليجية من التدخل الإيراني في العراق والدول العربية الأخرى.

الفقرة الثانية :تحوّل النظام العراقي إلى الفديرالية

بالنسبة للأكراد، فإن الحماية الأميركية ستصب في مصلحة تطبيق الفديرالية وهذه هي "مرحلة أولية للحصول على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الكردية فيما بعد"[١٤٨].

أولًا :قانون إدارة الدولة العراقية المؤقّت لعام ٢٠٠٤

أصدر مجلس الحكم الإنتقالي قراره رقم ٣٣ تاريخ ٨ آذار ٢٠٠٤، ووقّع رسميًا على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، حيث يُعتَبَر هذا القانون، أول دستور للعراق بعد طغيان سيطر على مفاصل الدولة كلّها، وقد ذكرت ديباجة القانون بأن: " الشعب العراقي الساعي إلى استرداد حريته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق، هذا الشعب الرافض للعنف والإكراه بكل أشكالهما، وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من أساليب الحكم، وقد صمم على أن يظل شعبًا حرًا يسوسه حُكم القانون"[١٤٩].

لقد كُتِبَ قانون إدارة الدولة العراقية من أجل حماية حقوق الشعب العراقي، حيث اجتمعت الأحزاب السياسية العراقية التي كانت مُعارِضَة للنظام العراقي السابق، حيث تؤكّد المادة الثالثة من هذا الدستور بأنه " لا يجوز إجراء أي تعديل عليه من شأنه أن ينتقص بأي شكل من الأشكال من حقوق الشعب العراقي المذكورة في الباب الثاني، أو أن يُمدَّد أمد المرحلة الانتقالية إلى ما بعد المُدَد

---

[١٤٧] رياض الأحمدي، **الفديرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص ٦٢.

[١٤٨] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، مرجع سابق، ص ٤٥.

[١٤٩] ديباجة قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

المذكورة في هذا القانون، أو يؤخِّر إجراء الانتخابات لجمعية جديدة، أو يقلّل من سلطات الأقاليم والمحافظات، أو من شأنه أن يؤثّر على الإسلام أو غيره من الأديان والطوائف وشعائرها"[١٥٠]، فقد أورد قانون إدارة الدولة العراقية هذا النص لتقييد تعديل هذا الدستور، ولعدم خرق الحقوق الأساسية للشعب العراقي التي تمّ انتهاكها سابقًا.

إتّجه قانون إدارة الدولة باتجاهٍ معاكسٍ للمبادئ الديمقراطية، فقرر في الفقرة ج من المادة ٦١ عدم قبول مسودّة الدستور إذا " رُفِضَت من ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر"[١٥١]، وذلك بترجيحه رأي الأقلية على رأي الأكثرية، وهذا اتجاه يناقض نص المادة ١٢ من القانون الذي يقضي أنّ العراقيين كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل وهم سواء أمام القانون، بمعنى أن قانون إدارة الدولة تبنّى ديكتاتورية الأقليّة، وذلك بترجيحه رأي الأقليّة على الأكثريّة.

ثانيًا :الدستور الفديرالي الدائم لعام ٢٠٠٥

عُرِضَت مسودة الدستور على الشعب العراقي في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥ وكانت المشاركة قد وصلت نسبتها إلى ٦٣% وأُقِرَّ الدستور بنسبة ٧٨% من أصوات المقترعين " حيث حقق الاستفتاء نجاحًا ساحقًا في المحافظات الجنوبية والوسطى ومحافظات إقليم كردستان العراق، بينما رُفِضَت المسودة في بعض المحافظات ذات الطابع السني، إلا أنّ النسبة القادرة على إفشالها لم تتوفّر في المحافظات الرافضة بحسب ما نص عليه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية"[١٥٢]، وبهذا أصبح النظام العراقي بموجب هذا الدستور فديراليًا.

بعد سقوط النظام البعثي في العام ٢٠٠٣ والذي كان قد سيطر على السلطة منذ العام ١٩٦٨، جاء التغيير في نظام الحكم عبر الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥، كما حضّر لبناء مرحلة سياسية جديدة، من خلال إنتقال الحكم بحسب المبادئ الديمقراطية من حيث تداول السلطة وإجراء الانتخابات بحسب مواعيدها الدستورية، ومن ناحية المواطن العراقي، أصبح يتمتع بكامل حقوقه

---

[١٥٠] المادة الثالثة من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

[١٥١] المادة واحد وستون من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

[١٥٢] لقمان حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفديرالية**، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

السياسية والمدنية، " ولكنّ هذا لا يعفي من وجود ثغرات سياسية ودستورية قد شابت بعض النصوص الدستورية التي تتعلق بعدد من المسائل الدستورية والفكرية والقانونية"[١٥٣].

ثالثًا :إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم

أشار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في الباب الخامس منه على سلطات الأقاليم، وفي المادة ١١٨ منه كُلِّف مجلس النواب بسنّ قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، على أثر ذلك صدر القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٨، والذي يشير في المادة الأولى " أنّ الإقليم يتكوّن من محافظة أو أكثر، ويتمّ تكوين أي إقليم عن طريق الاستفتاء ويقدّم الطلب بإحدى الطرق التالية:

أولًا: طلب مقدم من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات المشكّلة بموجب الدستور التي تروم تكوين الإقليم.

ثانيًا: طلب مقدم من عِشرِ الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ثالثًا: في حالة طلب انضمام إحدى المحافظات إلى إقليم يقدّم الطلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظة مشفوعًا بموافقة ثلث أعضاء المجلس التشريعي للأقاليم"[١٥٤].

تجدر الإشارة إلى أن الإقليم الوحيد لغاية الآن في العراق هو إقليم كردستان الذي يضم المحافظات الكردية الثلاث دهوك، السليمانية وأربيل والذي كان قائمًا منذ العام ١٩٩٢، قبل صدور الدستور الفديرالي لعام ٢٠٠٥، وبرزت بعض المحاولات لإنشاء أقاليم أخرى، منها إقليم البصرة في

---

[١٥٣] زينب فخري، **إشكاليات الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥**، ٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٢٥-٢-٢٠٢٢: https://www.azzaman.com/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-٢٠٠٥-%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A8-%D9%81%D8%AE/

[١٥٤] **قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم – درر العراق** ... تاريخ الدخول: ٢٥/٤/٢٠٢٢: http://wiki.dorar-aliraq.net › law

الجنوب، وإقليم في المحافظات الوسطى، لكن لم يكتب لها النجاح، خوفًا من الوصول إلى تقسيم العراق، بسبب أنّ إقليم البصرة ذو طابع شيعي، وإقليم الوسط ذو طابع سنّي.

بما أن أكثرية المحافظات لم تنضوِ بعد ضمن أقاليم، ولم يتألّف إلا إقليم كردستان، ولتفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية، واستنادًا للفقرة الرابعة من المادة ١٢٢ من الدستور العراقي، تمّ إقرار القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ المختص بالمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وذلك لإبراز صلاحيات واختصاصات المحافظات بما يتلاءم مع اللامركزية السياسية والإدارية، وفي إطار القانون المذكور آنفًا، " تمّ منح المحافظات صلاحيات إدارية ومالية موسّعة، فالمحافظ المنتخب (وليس المعيّن كما في العهود السابقة) يعتبر الرئيس التنفيذي الأعلى المخوَّل للقيام بمهامه من قِبَل مجلس المحافظة والذي لا يخضع لسيطرة أو إشراف أي وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة "[١٥٥].

رابعًا :الأعمال السيادية للسلطة الفديرالية العراقية

حددت المادة ١١٠ من دستور ٢٠٠٥، الأعمال السيادية التي تقوم بها السلطات الفديرالية، وهي، رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ورسم السياسة التجارية والاقتصادية السيادية مع الخارج، ووضع سياسة الأمن الوطني والدفاع عن الحدود العراقية وإنشاء القوّات المسلّحة. رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة الوطنيّة ووضع الميزانيّة ومشروع الموازنة العامة، وتنظيم أمور المقاييس وأمور الجنسية والبريد، وإجراء الإحصاءات وضمان تدفق المياه.

أما بالنسبة لمادتي النفط والغاز الاستراتيجيتين، فحددت المادة ١١٢ من الدستور كيفية إدارتهما، حيث تتشارك الحكومة الفديرالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات بإدارة الغاز والنفط المستخرج من الحقول الحالية، كما حدّدت كيفية توزيع إيراداتها بشكل منصف، وأن تقوم الحكومات معًا برسم السياسات الاستراتيجية لتطويرها.

---

[١٥٥] عبد الجبار أحمد، **الفديرالية واللامركزية في العراق**، ورقة سياسات، مؤسّسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص ١١.

الفصل الثاني: أعمال وحدات الدولة العراقية السيادية ونتائجها

إن المجتمع العراقي متعدِّد من النواحي الإثنية والمذهبية، كما شاركت كل أطيافه في الأحداث التي بدأت بثورة العشرين وصولًا لاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣، وبعد هذا التاريخ إعتُمِدَ النظام الفديرالي في العراق بموجب دستور عام ٢٠٠٥، حيث تمّ تقسيم العراق من قِبَل سلطات الاحتلال إلى ثلاث مناطق افتراضية: الأولى في الشمال تعتبر للأكراد، الثانية في الوسط وتعتبر للسنّة والثالثة في الجنوب حيث تعتبر للشيعة.

وتجربة العراق الفديرالية لا تشبه أي دولة فديرالية أخرى، فهي حالة خاصة تتشابك فيها المعطيات الداخلية وتؤثّر على من حولها من الدول المحيطة، وبناءً على ما سبق، سيتمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول إشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية، أما المبحث الثاني فسيتناول مخاطر تهدّد النظام الفديرالي العراقي، والمبحث الثالث سيتناول التدخّل الخارجي والتشرذم الداخلي.

المبحث الأول: إشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية

تشترك الدولة العراقية وإقليم كردستان بالعديد من العلاقات والأعمال السيادية، كالعلاقات الخارجية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها.

الفقرة الأولى :العلاقات الخارجية والنفط

أدّت أسباب كثيرة إلى زيادة تدخّل وحدات الدولة الفديرالية بالشؤون الخارجية، منها العولمة، طبيعة الحدود المشتركة مع الدول المجاورة وبالتحديد من خلال البُعد الإثني، المؤثّرات الإقليمية والدولية والأزمات بين المركز والوحدات، أدّى ذلك كلّه إلى ظهور مفهوم "البارادبلوماسية" الذي يعني مشاركة وحدات الدولة الفديرالية ببعض الشؤون الخارجية، وقد عرّف "Noe Cornago" تعبير "البارادبلوماسية" على أنه " مشاركة الحكومات غير المركزية في العلاقات الدولية من خلال إقامة إتصالات دائمة أو مؤقتة مع شعب أجنبي أو كيانات خاصة، بهدف تعزيز القضايا السوسيواقتصادية والثقافية، أو أي بعد خارجي آخر ضمن صلاحياتها الدستورية"[١٥٦].

[١٥٦] إيناس عبد السادة علي، "**البارادبلوماسي: لمحة تاريخية موجزة**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس عشر، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ٤٦.

أولًا :التمثيل الدبلوماسي والقنصلي

لا شك أن الدول التي تعتمد النظام الفديرالي تتداخل فيها بعض الصلاحيات ما بين السلطة الفديرالية العليا والسلطات المحلية للوحدات (أقاليم، ولايات ...) وذلك في العلاقة مع الدول الأجنبية والمنظّمات الدولية وخصوصًا في ما يختص بالأمور الثقافية والاقتصادية التي تَهُمّ شعب الإقليم، وحتى تتعدّاها مراتٍ إلى الشؤون السياسية، لأنّ النظام الاتحادي بمكانٍ ما، يُعَرقِل عملية بسط سلطة الدولة في الميدان الخارجي، ما يتيح للوحدات أن تخوض غمار العلاقات مع غيرها من الأقاليم والدول لتأمين مصالح مواطنيها بسبب عوامل عدّة، " الأمر الذي يولّد ضغوطات في النظم الاتحادية من أجل مشاركة الأقاليم في الشؤون الخارجية، لاسيما في تلك النظم التي تلعب فيها الاختلافات العرقية دورًا مهمًا"[١٥٧]، هذا ما ينطبق على الوضع القائم في العراق بين العرب والأكراد والتركمان وغيرهم من القوميّات.

تجدر الإشارة إلى أنّ الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ قد سمح في "المادة ١٢١ – رابعًا" للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم أن تنشئ مكاتب خاصة بها في البعثات الدبلوماسية والسفارات العراقية في الخارج، تختص بمتابعة الشؤون الإجتماعية والثقافية والإنمائية فقط، ولكنّه لم يُشِر إلى الشؤون السياسية والدبلوماسية بحد ذاتها، ما يعني أن هذه الأخيرة محصورة بِيَد السلطة الإتحادية التي تُمثِّل الدولة العراقية بأجمعها في الخارج.

لكن في المقابل عمد إقليم كردستان العراق وحكومته إلى تنفيذ ما يخالف مضمون الدستور الفديرالي العراقي، حيث تعمل دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم بشكل مستقل عن بغداد، وتتصرف كأنها تمثّل كيانًا ذات سيادة. كانت ولا تزال هذه الدائرة تسعى إلى أن يكون لها تمثيل دبلوماسي في العواصم الرئيسة في الدول الكبرى، ولديها ممثليات دبلوماسية في ١٤ بلدًا، وتدير شؤون مديريات عدّة، على سبيل المثال مديرية العلاقات الدولية التي تشرف على ممثليات الدول الأجنبية في الإقليم وتنظّم شؤونه مع كافة القوى الدولية، كما توجد مديرية خاصة بمكاتب الإقليم في الخارج، تهتم بعلاقة الوزارات والدوائر الرسمية الكُردستانية مع الدول الخارجية، كما توجد أيضًا مؤسّسات تختص كل منها بمجال معيّن مثل البروتكول، الشؤون القانونية والإعلام، حيث تعمل

---

[١٥٧] إيناس عبد السادة علي، علي حسن حميد، **البارادبلوماسي: دور الوحدات دون الدولة في السياسة الخارجية**، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد ٢١، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٦١.

بشكل مستقل عن وزارة الخارجية العراقية، فهي تقوم بإصدار سمات السفر وتعمل على تطوير العلاقات مع المنظّمات الدولية والإقليمية، كما أنها " تنسِّق وتقود المئات من المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية التي تُنظّم في مُدن إقليم كُردستان، التي تُشكِّل مركزًا لبيروقراطية الاقتصاد العراقي"[١٥٨].

كما افتُتِحَت في إقليم كردستان العراق ممثليات أجنبية وعربية لدولٍ عدّة من قنصلياتٍ عامة، قنصليات، مكاتب السفارات، قنصليات فخرية والبعثات والوكالات، كبعثة الاتحاد الأوروبي، حيث تتمركز هذه الممثليات في أربيل والسليمانية، مع الإشارة إلى أنّ العلاقات التمثيلية بين دول الخليج وحكومة إقليم كردستان كانت خجولة في بداياتها، بسبب أنّ الدول الخليجية كانت تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في علاقاتها بين إقيم كردستان من جهة والدولة العراقية الجامعة من جهة أخرى.

ثم ما لبثت أن تحسّنت العلاقة بين الطرفين وتطوّرت من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، كما تتمتّع " دولة الإمارات العربية المتحدة بأقوى الروابط الدبلوماسية والسياسية مع العاصمة الكردية في أربيل، حيث أنشأت قنصلية عامة لها هناك في وقت مبكر من عام ٢٠١٢"[١٥٩] ثم تبعتها لاحقًا كل من الكويت والمملكة العربية السعودية لتحسين العلاقات الثنائية وتوطيدها.

ثانيًا: تمثيل قنصلي داخلي

تقام العلاقات الدبلوماسية والقنصلية المتبادلة بين الدول صاحبة السيادة لتعزيز التعاون في الميادين السياسية، الاقتصادية، الثقافية، ولكن المفاجأة التي حصلت في شباط من العام ٢٠٢٠، أرست طبيعة علاقات دبلوماسية وقنصلية على غير المعتاد، بين العراق وإقليم كردستان العراق الذي ما زال جزءًا لا يتجزّأ من أرض العراق، حين " إفتتح وزير الخارجية العراقي محمد الحكيم

---

[١٥٨] رستم محمود، **حكومتا العراق وإقليم كردستان توحدان جهودهما في العلاقات الخارجية**، ٢٣-٨-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢-٧-٢٠٢٢:

www.independentarabia.com › node

[١٥٩] حسين إبيش، **دول الخليج العربي والاستفتاء الكردي**، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٧-٤-٢٠٢٢:

https://agsiw.org/ar/gulf-arab-countries-kurdish-referendum-ar

قسمَين قنصليَّين في محافظتي أربيل والسليمانية ضمن إقليم كردستان العراق شمالي البلاد"[١٦٠]، ما أثار ردود فعل قوية وتعليقات على الساحة العراقية بواسطة وسائل التواصل الإجتماعي وغيرها، والتي أشارت إلى إستغرابٍ وشجبٍ لما حصل، لأنّه من المعروف أنّ مثل هذه العلاقات لا تقام ضمن الدولة الواحدة وحتى لو كانت تعتمد النظام الإتحادي، ما يدلّ على ترسيخ علاقة جديدة بين بغداد وأربيل تُشير إلى اعتراف بغداد الضمني بانفصال إقليم كردستان واستقلاله.

ثالثًا :علاقات شبه دولية

يتمتّع إقليم كردستان بعلاقات خاصة مع بعض الدول الإقليمية والدولية، حيث تقوم شخصيّات سياسية بارزة بزيارة الإقليم دون المرور ببغداد من أجل لقاء المسؤولين الأكراد وعلى رأسهم مسعود البارزاني عندما كان يترأس الإقليم وحتى بعد تنحّيه، وهذا الأخير يزور العواصم الإقليمية والعالمية ويستقبله رؤساء تلك الدول كرئيس دولة مستقلّة، وبالأخص عندما تفاقم خطر تنظيم داعش في العراق وتضافرت الجهود الدولية والإقليمية لمحاربته، فتكثّفت الزيارات من وإلى الإقليم لدعم البيشمركة في محاربة التنظيم.

بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٩، قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة تاريخية إلى أربيل، حيث أجرى المباحثات مع مسعود البارزاني رئيس الإقليم، بشأن إقليم كردستان الذي يتمتّع بالحكم الذاتي، ولإيجاد حلٍّ لمشكلة حزب العمّال الكردستاني الذي يُشكِّل تهديدًا دائمًا على استقرار كل من تركيا والإقليم، كما تباحثا أيضًا حول " مسألة محافظة كركوك الغنية بالنفط، التي يتنازع عليها الأكراد والعرب والتركمان"[١٦١] للتوصّل إلى حلٍ يرضي جميع الأطراف.

وبتاريخ ١٦ تشرين الثاني من العام ٢٠١٣، إستقبل رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان رئيس الإقليم مسعود البارزاني في منطقة ديار بكر وتباحثا حول تسوية القضية الكردية في تركيا، وهدفت أنقرة من زيارة البارزاني، الاستفادة بإقناع حوالي ١٥ مليون كردي لديها للعمل على ترسيخ السلام مع القيادة التركية وذلك لما له البارزاني من حظوة وشعبية لدى أكراد تركيا، هذا

---

[١٦٠] طه العاني، **أثارت موجة غضب وسخرية.. بغداد تفتح لها قنصليتين في كردستان**، الجزيرة نت، ١٣-٢-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١-٧-٢٠٢٢:

www.aljazeera.net › news › politic

[١٦١] **زيارة تاريخية لداود أوغلو إلى كردستان العراق**، الأخبار، العدد ٩٦١، تاريخ ٣١-١٠-٢٠٠٩.

من جهة، ومن جهةٍ ثانية لم تحقِّق المحادثات مع رئيس حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المُعتقل أي تقدُّم يُذكر، مع الإشارة إلى أنها " المرة الأولى التي يزور فيها البارزاني ديار بكر، وهي أكبر المدن ذات الغالبية الكردية في تركيا، وقد أَعَدَّ له أردوغان استقبالًا حافلًا "[١٦٢].

خلال العام ٢٠١٥ تكثّفت الزيارات إلى إقليم كردستان العراق بسبب الخطر الداهم من تنظيم داعش على الإقليم والعراق عامةً، فقامت شخصيّات دولية مختلفة بزيارة الإقليم لدعمه بمواجهة التنظيم الإرهابي وبدون أي استئذان من بغداد، ومن هذه الشخصيّات، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي في التحالف الدولي ضد داعش، جون آلن، وفد من وزارة الخارجية السعودية برئاسة السفير السعودي في طهران، رئيس أركان الجيش الفرنسي الأميرال بيير دي فيليريس، وزير الدفاع التركي عصمت يلماز، وزير الشؤون الخارجية لكندا بصحبة السفير الكندي في بغداد، وفد من الاتحاد الأوروبي السيناتور ميج ماككونيل، رئيس كتلة الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي، وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية، وزير الخارجية النرويجي بورج بريندي ووزيرة الدفاع إين إيريكسون، وزير الخارجية الهنغاري بيتير سيارتو، وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين، وزير الخارجية التركي فريدون سينيرلي، نائب وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن، وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينمار، و " وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر"[١٦٣]. قابلت هذه الوفود والشخصيّات الدولية رئيس الإقليم مسعود البارزاني، لمدِّ يد المساعدة للإقليم ولدعم قوّات البيشمركة في مواجهتها للتنظيم الإرهابي.

---

[١٦٢] **احتفاء رسمي بالبارزاني في ديار بكر**، الجزيرة نت، ١٦-١١-٢٠١٣، تاريخ الدخول: ٨-٧-٢٠٢٢:

www.aljazeera.net/news/international/٢٠١٣/١١/١٦/%D٨٪A٧٪D٨٪AD%D٨٪AA%D٩٪٨١٪D٨٪A٧٪D٨٪A١-%D٨٪B١٪D٨٪B٣٪D٩٪٨٥%D٩٪٨A-%D٨٪A٨%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٨٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪B٢٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨A-%D٩٪٨١٪D٩٪٨A-%D٨٪AF%D٩٪٨A%D٨٪A٧٪D٨٪B١-%D٨٪A٨%D٩٪٨٣٪D٨٪B١

[١٦٣] **أهم زيارات قادة العالم إلى اقليم كوردستان في العام ٢٠١٥**، روداو، ٢-١-٢٠١٦، تاريخ الدخول: ٨-٧-٢٠٢٢:

https://www.rudawarabia.net › arabic

وبعد أن تنحّى مسعود البارزاني من رئاسة الإقليم، ظلّت تصله دعوات للقاء رؤساء دول، كما ظلّ يستقبل شخصيّات دولية في أربيل، لما يُمثّل للقضية الكردية من تاريخ وإلهام للمستقبل. فبتاريخ ٢٨ كانون الثاني من العام ٢٠١٩، لبّى دعوة العاهل الأردني وزار المملكة الهاشمية الأردنية، واجتمع بالملك ومعاونيه، حيث تمّ البحث خلال الإجتماع في " العلاقات بين إقليم كردستان والمملكة الأردنية، وكذلك العلاقات بين الإقليم والأردن والعراق، وتمّ التأكيد على تعزيز العلاقات التاريخية بين الجانبَين"[١٦٤]، كما تمّ الاتفاق على تعزيز سبل التعاون والتنسيق الدائم للحفاظ على استقرار المنطقة وحمايتها من التنظيمات الإرهابية والحركات المتطرِّفة. وعندما قام البابا فرنسيس بزيارة تاريخية إلى العراق في العام ٢٠٢١، خصّص أربيل بزيارة في السابع من آذار، وحين وصل إلى مطارها، أُجرِيَ للبابا إستقبالًا رسميًا بحضور رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني، ثمّ " إجتمع الزعيم الكردي مسعود بارزاني إلى البابا فرنسيس، في صالة الشرف بمطار أربيل"[١٦٥].

بعد تنحّي مسعود البارزاني من رئاسة الإقليم، إستلم مسؤولية الرئاسة إبن شقيقه وزوج إبنته نيجيرفان بارزاني، حيث سار على نفس خطى عمّه بالعلاقات الخارجية، فلبّى نيجيرفان في ٢٩ آذار من العام ٢٠٢١ دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بزيارة باريس، وبحسب البيان الذي صدر عن الحكومة في كردستان، بحث الطرفان في الأوضاع العامة للمنطقة وبالأوضاع الخاصة للعراق وإقليم كردستان، وسبل تنمية العلاقات المشتركة بين بغداد وأربيل مع باريس، كما طرحا على بساط البحث موضوع " مخاطر الإرهاب ومهام التحالف الدولي، فضلًا عن أهمية تعاون ومشاركة جميع الأطراف في مواجهة داعش"[١٦٦]، بالإضافة إلى درس مجموعة من المسائل.

---

[١٦٤] **مكتبه يكشف تفاصيل لقاء بارزاني والعاهل الأردني**، بغداد اليوم، بغداد اليوم-كردستان، ٢٨-١-٢٠١٩، تاريخ الدخول ٨-٧-٢٠٢٢:

https://baghdadtoday.news › news › م...

[١٦٥] **البابا فرنسيس من أربيل: سأغادر إلى روما لكن العراق سيبقى معي وفي قلبي**، ٧-٣-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٨-٧-٢٠٢٢:

www.almanar.com.lb/٧٩٣٥٦٢٢

[١٦٦] علي السويعدي، **ثالث زيارة رسمية.. بارزاني يصل فرنسا للقاء ماكرون**، العين الإخبارية، ٢٩-٣-٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٨-٧-٢٠٢٢:

al-ain.com/article/barzani-iraqi-kurdistan-french-president

ثمّ بتاريخ ١٥ أيلول من العام نفسه، قام نيجيرفان بارزاني، بزيارة وزير الدفاع البريطاني "بين والاس" في لندن، حيث كان الموضوع الرئيسي للّقاء، درس مدى خطورة تنظيم داعش الإرهابي وتهديده، ليس فقط العراق والإقليم بل العالم أجمع، وتمّ الاتفاق على أنّ التنظيم الإرهابي ما زال يشكّل خطرًا ويهدّد الأمن العالمي، ويجب منح المساعدة من المجتمع الدولي لإقليم كردستان والعراق للقضاء عليه. كما أكّد الطرفان على أهمية التعاون المستمر بين الجيش العراقي والبيشمركة وشدّد الوزير البريطاني على أهمية توحيد البيشمركة، كما عبّر " عن الامتنان والثناء لتضحيات ودور البيشمركة وإقليم كردستان في هزيمة داعش"[١٦٧].

وفي ١٦ تشرين الأول من العام ٢٠٢١ قام نجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان بزيارة الدوحة، حيث استقبله أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ثم اجتمع برئيس مجلس الوزراء القطري، وجَرَت المباحثات خلال اللقاء حول موضوع " تشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات في الإقليم لتمتد منه إلى كل العراق كسوق أكبر"[١٦٨]، بسبب أنّ إقليم كردستان يتمتّع بمميّزات خاصة تستقطب المستثمرين لدخول السوق المَحَلّي، من خلال قانون الاستثمار المريح الذي يفسح المجال لهم للعمل بسهولة، كما يتحلّى الإقليم بوضع أمني مستقر، ما يحفّز رؤوس الأموال للدخول والعمل بطمأنينة تجاه المستقبل، كما أكّد سفير العراق في قطر مصطفى البرزنجي آنذاك أنّ بإمكان كل من العراق وإقليم كردستان أن يؤمّنا حاجة قطر من المنتجات الزراعية المختلفة.

رابعًا : إدارة ثروات النفط والغاز في الحقول غير المكتشفة

إنّ مادة النفط الاستراتيجية التي تحرّك عجلة الاقتصاد العالمي وتؤمّن حاجة الدول العظمى لتحريك أساطيلها، سلّطت الضوء على منطقة الشرق الأوسط لما تحتويه من إحتياطي، مع الإشارة إلى أنّ العراق يحتل المرتبة الثانية في الإحتياطي النفطي عالميًا، وجغرافية إقليم كردستان تحتوي على ثلث هذا الإحتياطي، حيث استقطب الإقليم عددًا كبيرًا من الشركات العالمية التي تعمل في

---

[١٦٧] أسامة مهدي، **نجيرفان بارزاني ووزير الدفاع البريطاني: داعش لازال خطراً حقيقياً**، إيلاف، ١٥-٩-٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٩-٧-٢٠٢٢:

https://elaph.com › News › ٢٠٢١/٠٩

[١٦٨] طه العاني، **لقاءات متبادلة.. لماذا تتطلع قطر وكردستان العراق لتطوير علاقاتهما؟**، الخليج أونلاين، ١٦-١٠-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٨-٧-٢٠٢٢:

https://alkhaleejonline.net › سياسة

مجالات التنقيب واستخراج وتسويق النفط، ففسحت هذه المادة الحيوية المجال لإقليم كردستان العراق للعب دورٍ استراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي وبطريقة مستقلّة عن بغداد.

ومع دخول داعش إلى العراق وسيطرتها على مساحاتٍ واسعة من الأراضي العراقية في العام ٢٠١٤ ووضع يدها على عددٍ من آبار النفط، تراجعت إيرادات الخزينة المركزية في بغداد ما أدّى إلى تخفيض حصّة الإقليم منها، إنعكس ذلك سلبًا على حكومة الإقليم التي زاد عليها الضغط، فاضطرت إلى الاعتماد على بيع النفط من آبارها لتأمين الإيرادات اللازمة لدفع رواتب الموظفين في الإدارات العامة وللحفاظ على الازدهار الذي شهده الإقليم منذ العام ٢٠٠٣.

إنّ كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني، يسيطران على آبار النفط وخطوط الأنابيب والمعابر الحدودية للإقليم مع الدول المجاورة التي يُصدَّر عبرها النفط إلى الخارج، مع الإشارة إلى أنّ الإتحاد الوطني مقرّب من إيران، بَيْدَ أنّ الديمقراطي بزعامة البارزاني والذي كان رئيسًا للإقليم آنذاك، تجمعه بتركيا علاقة مميّزة، واستنادًا إلى الوضع الجيوسياسي للإقليم، وقع الخيار على أن تكون تركيا المعبر الذي يمرّ عبره النفط الكردي ليصدَّر إلى الدول الخارجية وبالأخص من خلال خط الأنبوب الذي ينطلق من الإقليم ويصب في "مرفأ جيهان التركي" على البحر المتوسط ليكون النفط الركيزة الأساسية لاقتصاد كردستان.

ساهم النفط وغيره من العوامل في أن يلعب مسعود البارزاني دورًا ريادياً على الصعيد الدولي، مع أنّه ليس رئيسًا لدولة مستقلّة، بل رئيسًا لإقليم كردستان آنذاك والإقليم جزء من الدولة العراقية، فقام بزيارات عدّة إلى دول إقليمية وكبرى بهدف تأمين مصالح الإقليم الإقتصادية والسياسية، لذلك و" خلال زيارته إلى موسكو في فبراير ٢٠١٣، إلتقى مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان بالرئيس بوتين ورئيس شركة غازبروم أليكس ميلر، وتناول اللقاء سبل تطوير قطاع الطاقة"[١٦٩]، وتمّ عقد اتفاقيات بهذا الخصوص بين الطرفين، ما أثار حفيظة بغداد تجاه ما حصل في موسكو، لأنها تشدّد دومًا على أنّ أي اتفاقية بشأن قطاع الطاقة في إقليم كردستان يجب أن تحظى بموافقة السلطة الفديرالية العراقية، إلا أنّ الإقليم كان قد عقد اتفاقيات قبل ذلك مع شركات

---

[١٦٩] وحيد الكاكائي، **جيوسياسية النفط والغاز في إقليم كرستان العراق والفواعل الإقليمية والدولية**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية العدد (٨٦) الجزء الثاني لسنة ٢٠٢١، ص ٧٨١.

عالمية أميركية، فرنسية وغيرها، مثل اكسون موبيل، توتال وشيفرون، وبدأ بعملية استخراج النفط وبيعه منذ العام ٢٠١٢.

تلبّدت العلاقة بين بغداد وأربيل بسبب الخلاف على ملفّات عدّة وعلى رأسها ملف الطاقة، حيث استند إقليم كردستان على قانون النفط والغاز رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ العائد للإقليم، (تاريخ التشريع ٢٠٠٧/٨/٩)، والذي أتاح له الفرصة أن يتعاقد مع الشركات العالمية لاستخراج وبيع النفط من محافظاته الثلاث (أربيل، دهوك والسليمانية) كما من بعض المناطق المتنازع عليها. أما السلطة الفديرالية في بغداد اعتبرت أنّ الإقليم قد خالف مضمون مواد الدستور العراقي الدائم رقم ١١١ و١١٢ والتي تنصّ على أنّ، مُلكيَّة النفط والغاز تعود إلى الشعب العراقي بأكمله وفي كافة المحافظات ومن ضمنها محافظات الإقليم، وكما شدّدت على أنّ الحكومة الفديرالية تدير هذا الملف بالاشتراك مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، ما أدّى إلى تفاقم المشكلة بين الطرفين.

على أثر ذلك صدر حُكمًا عن المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ شباط من العام ٢٠٢٢ قضى بعدم دستورية القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ للنفط والغاز في الإقليم لمخالفته مواد الدستور العراقي، " وإلزام حكومة الإقليم بتسليم الحكومة الاتحادية – متمثّلة بوزارة الطاقة – كافة الوثائق والحسابات والخطط والصور وبيانات الإنتاج المتعلّقة بتطوير الحقول وإنتاجها لغاية تاريخه"[١٧٠]، أدّى ذلك إلى شرذمة إقليم كردستان من الناحيتين السياسية والاقتصادية وتفاقمت مشاكل حكومته المالية كما أنّ بغداد كانت قد أنزلت نسبة حصة الإقليم من الموازنة العامة من ١٧ % إلى ١٢% وبالطبع هذه النسبة لن تُمَكِّن الإقليم من القيام بواجباته الإدارية والاستثمارية، مع الإشارة إلى أنّ "عائدات النفط التي تشكّل أكثر من ٩٠ في المئة من موارده المالية"[١٧١] ستتوقّف في حال تمّ تنفيذ القرار.

بدأت الشركات العالمية بالإذعان إلى قرار المحكمة الاتحادية خوفًا من أن تلحقها عقوبات أو تُمنَع من التقدُّم إلى المناقصات التي تُعلِن عنها الحكومة الاتحادية في بغداد، " فبعثت شركة

---

[١٧٠] وليد خدوري، **آثار قرار عدم دستورية قانون البترول في كردستان**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٧٩٢، تاريخ ٢٢-٢-٢٠٢٢.

[١٧١] رستم محمود، **كردستان العراق في مأزق بعد صدمة "عدم دستورية" قانون النفط والغاز**، النهار العربي، ١٦-٢-٢٠٢٢.

"شلمبرغر" العالمية رسالة إلى وزير النفط، إحسان عبد الجبار إسماعيل، تُعلِن فيها الالتزام بقرار المحكمة الاتحادية بعدم العمل في كردستان، وعدم التقدُّم إلى أي مناقصة في قطاع النفط والغاز في الإقليم"[١٧٢].

إنّ قرار المحكمة قد تزامن مع محاولات تشكيل حكومة اتحادية جديدة في بغداد، وذلك بموازاة الانقسام الداخلي بين الحزبين الكرديين الكبيرين حول تعيين رئيس جديد للجمهورية العراقية، لذلك يتبيّن من خلال طرح موضوع قرار المحكمة في ذاك الوقت أنّ الهدف المقصود من وراء ذلك هو الضغط السياسي على إقليم كردستان، فبدل أن تطرح المحكمة إشكالية حول القانون رقم ٢٢، كان من الأجدى أن تطلب تعديل مواده لتتناسب مع روحية مواد دستور العراق، كما تتحمّل بغداد أيضًا تبعات عدم سن قانون إتحادي يعالج موضوع النفط والغاز في العراق.

وبعد أن تفاقمت الأوضاع بين بغداد وأربيل تدخّلت بعض القوى الدولية والإقليمية لحل النزاع بين الطرفين، حيث " دخلت الولايات المتحدة الأميركية على الخط، إذ دعت حكومتي بغداد وأربيل، إلى التفاوض بشأن الخلاف النفطي، والاستفادة من بعثة الأمم المتحدة المكلّفة بالمساعدة في هذا الشأن"[١٧٣].

الفقرة الثانية: الأعمال العسكرية في العراق

لعبت بعض الفصائل العراقية دورًا مهمًا في العراق خاصة بعد وصول تنظيم داعش إلى الأراضي العراقية، كذلك لعب الأكراد دورًا كبيرًا على الصعيد العسكري فمنذ أن بدأوا بالمطالبة بكيان خاص بهم وهم يخوضون الحروب والصراعات، بدايةً منذ مقاومة الأنظمة التي يتواجدون على أراضيها وصولًا إلى التصدي لبعض المنظّمات التكفيرية.

أولًا: تصدي البيشمركة لداعش وحماية الأقليات العراقية

سقط الموصل بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٤ بِيَد تنظيم داعش، بعد أن انهار الجيش العراقي في مواجهته، على أثر ذلك وضع التنظيم الإرهابي يده على أسلحة فرق الجيش، وبدأ بعمليات

---

[١٧٢] سُرى جيّاد، **الرئاسة والحكومة على نار كردية حامية**، الأخبار، العدد ٤٦٦٧، تاريخ ٣٠-٦-٢٠٢٢، ص ١٣.

[١٧٣] صفاء الكبيسي، **تجدد الجدل بشأن إدارة ملف النفط بين بغداد وأربيل بموازاة حوارات تشكيل الحكومة**، العربي الجديد، تاريخ ٣٠-٦-٢٠٢٢.

التنكيل والتهجير والإبادة بحق المواطنين العراقيين وبالأخص بحق الأقليات الأيزيدية، المسيحية والتركمانية في سهل نينوى، حيث " كانت تلك أسوأ موجة من عمليات إبادة طويلة يعود تاريخها إلى أكثر من ألف عام"[١٧٤]، على أثر ذلك تدخّلت قوّات البيشمركة الكردية لحماية هذه الأقليات ونقلتها من مناطق سنجار وسهل نينوى وغيرها إلى داخل إقليم كردستان لتستقر بأمان بعيدًا عن بطش التنظيم.

ثم اعتبارًا من ١٠ حزيران ٢٠١٤، بدأ تنظيم داعش هجومه باتجاه أربيل، فواجهته البيشمركة بكل قواها لتصدّه، لكنّها لم تكن تملك أسلحة حديثة كالتي استولى عليها في الموصل، حتى أن البيشمركة لم تُجَهَّز بأسلحة متطوّرة من قِبَل الحكومة الاتحادية، وما أن وصل شهر آب، حتى كانت الذخيرة على وشك النفاذ، فتراجعت قوّات البيشمركة أمام هجمات تنظيم داعش المتكرِّرة حتى تقدّم مقاتلوه باتجاه أربيل، فشعر إقليم كردستان بالأخطار التي يمكن أن تداهم مواطنيه في حال اجتاح تنظيم داعش مدنه، والأمثلة الحيّة التي اختبرها مقاتلو البيشمركة مع الأقليات والمجازر التي ارتُكِبَت بحقِّهم من قِبَل داعش، كانت برهانًا قاطعًا على وجوب صدّ الهجوم.

على أثر ذلك، تدخّلت الولايات المتحدة الأميركية والتحالف الدولي، ومّدت يد العون للبيشمركة وأرسلت إليها الذخائر والأسلحة المناسبة، بعد ذلك بدأت البيشمركة مرحلة الهجوم وتمكّنت بالتوازي مع الدعم الجوي لقوى التحالف من " تغيير معادلة الدفاع السلبي عن أربيل إلى الهجوم على "داعش""[١٧٥] وعملت على تحرير الأراضي ودحر عناصر التنظيم الإرهابي، وبسبب إنكفاء الجيش العراقي فُتِحَت الطريق أمام البيشمركة لكي تفرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها في كركوك وغيرها من المناطق.

---

[١٧٤] يوسف قليان، **سهل نينوى ومستقبل الأقليات في العراق**، fikra forum، ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٣-٢٠٢٢:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/shl-nynwy-wmstqbl-alaqlyat-fy-alraq

[١٧٥] فرج عبجي، **أمين عام البيشمركة لـ"النهار": لهذا سقطت الموصل والانبار ووصل "داعش" اربيل**، النهار، ١٥-١٠-٢٠١٤، تاريخ الدخول:١٠-٧-٢٠٢٢:

https://www.annahar.com › article

إن التحالف الدولي بقيادة واشنطن لم يكن له الخيار إلا بدعم البيشمركة لدقّة الموقف، فالجيش العراقي سقط أمام داعش وبالأخص في المحافظات السنية، وكان خطر تنظيم داعش يمتد على صعيد المنطقة، وعلى سبيل المثال كانت "كوباني" في سوريا محاصرة من قِبَل التنظيم، فلو سقط إقليم كردستان العراق بِيَدِه لكانت حلّت الكارثة على العراق وسوريا ولبنان وحتى على دول الخليج العربي، وهذا ما لا يُحمَد عقباه بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها. وتعبيرًا عن السخط حول تلك الأعمال المدانة ولملاحقة المرتكبين من تنظيم داعش لجرائم الإبادة وغيرها وإحالتهم إلى المحاكمة، " أصدرت النيابة العامة في باريس قرارات بالملاحقة القضائية على الصعيد الوطني تستهدف الأعمال التي تُمَثِّل جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو جرائم الإبادة الجماعية التي ارتُكِبَت في الخارج"[١٧٦].

ثانيًا: وصول مساعدات عسكرية مباشرة إلى إقليم كردستان

بعدما ساء وضع إقليم كردستان[١٧٧] في المواجهة مع تنظيم داعش، وتراجعت الجهوزية العسكرية للبيشمركة من ناحية السلاح والذخيرة، هبّت واشنطن لمساعدتها، ولكي تجني عملية دعم الإقليم بالأسلحة ثمارها، حصلت بطريقة مباشرة وبدون أخذ موافقة مسبقة من بغداد، فسرعة الحركة بتأمين ما يلزم لمحاربة تنظيم داعش ودحره، كانت مطلوبة. ولكنّ المشكلة تكمن بعد زوال هذا الخطر المحدق، حيث يمكن أن تبرز الهواجس من جرّاء إمكانية استعمال هذا السلاح في محاربة الجيش العراقي الاتحادي، وهذا يؤدّي إلى نتائج خطيرة تؤثّر على وحدة الدولة، كطلب انفصال الإقليم عن العراق لإنشاء دولة كردية مستقلّة، ما سيؤثّر سلبًا حتى على دول الجوار، والتي يمكن أن تنتقل إليها العدوى بسبب أنّ عددًا لا يستهان به من مواطنيها هم من الأكراد وستشدّهم الفكرة الإستقلالية وسيطالبون بتحقيقها ضمن دولهم، وفي هذا السياق، كانت "أنغيلا مركل" قد صرّحت في أيلول من العام ٢٠١٤ " إن تسليح البيشمركة خطر على المدى البعيد، لكنه ضروري"[١٧٨]، أي

---

[١٧٦] **فرنسا تتحرك من أجل ضحايا الاضطهاد على خلفية عرقية ودينية في الشرق الأوسط**، كانون الثاني ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٠-٧-٢٠٢٢:

https://www.diplomatie.gouv.fr › فر...

[١٧٧] أنظر خريطة إقليم كردستان في الملحق رقم ٢.

[١٧٨] محمد عباس محسن، **أثر تسليح الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي على سيادة الدولة الإتحادية: قراءة واقع عراقي متغير**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، مارس ٢٠١٧، ص ٤.

يجب تسليحهم لمحاربة تنظيم داعش في حينه كي لا يفرض سيطرته على الأرض وألّا يغيّر وجه المنطقة، وبالطبع ليس من أجل تحقيق أي أهداف أخرى.

تجدر الإشارة إلى أنّه اعتبارًا من شهر آب من العام ٢٠١٤، أصبحت عملية تسليم الأسلحة والذخائر إلى أربيل تتمّ بعد أخذ موافقة بغداد المسبقة، على الرغم من اعتماد هذا الأسلوب الجديد، أرسلت بعض الدول كميّات من المساعدات العسكرية لأربيل بدون أي تنسيق مع السلطة الإتحادية في بغداد، كما لم يُفرَض أي شروط على طريقة توزيع تلك الأسلحة أو على كيفية استعمالها. وفي تاريخ ١٢ تموز ٢٠١٦، " وقَّعَت حكومة إقليم كردستان مع وزارة الدفاع الأميركية مذكّرة للتعاون العسكري"[١٧٩]، قدّمت واشنطن بموجبها الدعم العسكري والمالي لقوّات البيشمركة في حربها ضد تنظيم داعش، وذلك من أجل زيادة عدد مقاتليها في الخطوط الأمامية وللمشاركة في العمليات الحربية لتحرير نينوى، وفي المقابل صرّحت الحكومة الاتحادية في بغداد أنها على علمٍ بتلك المذكّرة، والهدف منها منح المساعدات المالية لقيادة البيشمركة الكردية لدفع الرواتب ولدعم الخطوط الأمامية بالمقاتلين.

لم يكن وضع الإقليم الكردي بحدّ ذاته متوازنًا على الصعيد الداخلي، فالعلاقة بين الحزبين الكرديَّين الكبيرين، "الديمقراطي" و"الاتحاد الوطني"، تشوبها حالة من عدم الاستقرار والتوازن، كما أنّ التنافس بينهما محتدم والتسابق على التسلّح محموم بين البيشمركة التابعة لكل منهما، فذلك يساهم في زعزعة الاستقرار ويؤدّي إلى تهديدٍ لوحدة الإقليم الداخلية كما تهديدٍ لوحدة العراق ككل، فحصل الحزب الديمقراطي على الكمية الأكبر من الأسلحة الأميركية والتحالف الدولي، ما دفع بالإتحاد الوطني لكي يتّجه إلى إيران ليتسلّم منها الأسلحة.

بحسب الدستور العراقي الاتحادي، يتطلّب تسليح إقليم كردستان أو أي محافظة غير منتظمة في إقليم، أخذ موافقة بغداد مسبقًا، وقد أُشير في الدستور إلى البيشمركة كقوّات أمن داخلي وليس أكثر، ما يعني أنّها لعبت دورًا على الساحة العراقية أكثر بكثير مما هو مرسوم لها، كما حدّد الدستور العراقي الأسس التي تُنَظِّم عَقْد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإن "المادة ١١٠-أولًا" حصرت موضوع التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالسلطات الفديرالية دون غيرها من

---

[١٧٩] **مذكرة تعاون عسكري بين واشنطن وكردستان تحسباً لمعركة الموصل**، الشرق الأوسط، العدد ١٣٧٤٢، تاريخ ١٣-٧-٢٠١٦.

سلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، أمّا "المادة ٨٠–سادسًا" خوّلت مجلس الوزراء بالتفاوض والتوقيع عليها، كما أنّ "المادة ٦١–رابعًا" أعطت الحق لمجلس النواب أن يصدّق على تلك المعاهدات والاتفاقيات بموجب قانون يُسَن بثلثي أعضائه.

من المعروف أنّ " هناك حظرًا عامًا بموجب القانون الدولي ضدّ توريد الأسلحة إلى الجهات غير الحكومية الرسمية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٤"[١٨٠]، والتي أوردت في المادة الثامنة منها الموجبات التي تقع على الدولة الطرف، ولكنّها لم تُشِر إلى وحداتها أو أقاليمها التي تتبع لها، ما يعني أنّ العلاقة محصورة فقط مع الدولة الأم صاحبة السيادة على الصعيد الدولي، وفي حالة العراق من المفروض أن تنحصر أعمال استيراد الأسلحة بالحكومة الاتحادية في بغداد، وهي بدورها تأمر بتوزيعها على الإقليم والمحافظات بحسب ما يتطلّبه الوضع الميداني للأعمال العسكرية، ومن جهة أخرى يرى النائب في التحالف، موفق الربيعي " أن انتصار الإقليم على داعش هو انتصار للعراق ككل"[١٨١].

ثالثًا: الدور العسكري للميليشيات الشيعية

أدّى تعسّف نظام الرئيس صدّام حسين البعثي عام ١٩٩١ بحق ثورة الجنوب الشيعية إلى سقوط عدد كبير من الضحايا بصفوف الثوّار، كما تمّ تدمير الحوزات العلمية والأضرحة، " وبحسب بعض شهود العيان كُتِبَت على الدبابات عبارة "لا شيعة بعد اليوم"، وعُلِّق الناس على أعمدة الكهرباء، وجرَّت الدبابات أجسامهم في الطرقات"[١٨٢]، ما أدّى إلى زيادة النقمة لدى أبناء الطائفة الشيعية على مظالم العهد السابق.

وكردٍّ فعلٍ على ما عانته تلك الطائفة، نشأت بعض الميليشيات الشيعية في العراق قبل العام ٢٠٠٣، والبعض الآخر بعد الاحتلال الأميركي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فيلق بدر، جيش المهدي، عصائب أهل الحق، لواء أبو الفضل العباس، حزب الله العراقي، سرايا السلام،

---

[١٨٠] محمد عباس محسن، **أثر تسليح الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي على سيادة الدولة الإتحادية: قراءة واقع عراقي متغير**، مرجع سابق، ص ٧.

[١٨١] سعاد الراشد، **تسليح "البيشمركة": ضرورة عسكرية أم دفع للانفصال**، السفير، العدد ١٢٨٨٥، تاريخ ٣٠-٩-٢٠١٤.

[١٨٢] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مركز بروكنجز الدوحة، موجز السياسة، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٢.

كما نشأت أحزاب شيعية كالدعوة الإسلامية، المجلس الإسلامي الأعلى، التيار الصدري، وغيرها... وشارك بعضها بمقاتلة النظام البعثي وحارب البعض الآخر الاحتلال الأميركي، كما " حشدت إيران هذه المجموعات بداية في ٢٠٠٣ لإعاقة عملية إعادة الإعمار الأميركية"[١٨٣]، وبهدف توسيع نطاق نفوذها في العراق.

وفي ١٣ حزيران من العام ٢٠١٤، أي بعد كارثة سقوط الموصل بِيَد تنظيم داعش بثلاثة أيّام " أصدر آية الله العظمى علي السيستاني، فتوى اعتبر فيها أنّ القتال ضد داعش جهادٌ في سبيل الله، وناشد المؤمنين التطوّع في القوّات الأمنية بأعداد كافية"[١٨٤]، وبعد فترة من الزمن، أنشأ رئيس الحكومة العراقية الاتحادية آنذاك نوري المالكي تنظيمًا يجمع قوى الميليشيات الشيعية كافة وأطلق عليه إسم "الحشد الشعبي"، حيث ضمّ حوالي ٩٠ ألف مقاتل، وشاركت قوّات الحشد في العمليات العسكرية التي واجهت تنظيم داعش، وأحرزت الانتصارات في وجهه، " ونالت التهاليل على نطاق واسع لبطولاتها في المعارك"[١٨٥] ولإبعاد الصبغة الطائفية عن الحشد الشعبي، إلتحق بالقوّات المسلّحة العراقية وأصبح يعمل تحت مظلّتها، كما ذاع صيته وتوسّعت شعبيته في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية.

---

[١٨٣] رانج علاء الدين، **ماذا سيحدث للميليشيات الشيعية العراقية بعد مقتل أحد أهمّ قادتها؟**، brooking، ٣-٣-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٥-٤-٢٠٢٢:

https://www.brookings.edu/blog/orderfromchaos/٢٠٢٠/٠٣/٠٥/%D٩٪٨٥%D٨٪A٧%D٨٪B٠%D٨٪A٧%D٨٪B٣%D٩٪٨A%D٨٪AD%D٨٪AF%D٨٪AB%D٩٪٨٤%D٩٪٨٤%D٩٪٨٥%D٩٪٨A%D٩٪٨٤%D٩٪٨A%D٨٪B٤%D٩٪٨A%D٨٪A٧%D٨٪AA%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٤%D٩٪٨A%D٨٪B٩%D٩٪٨A%D٨٪A٩%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٩%D٨٪B١%D٨٪A٧%D٩٪٨٢/

[١٨٤] مصطفى توفيق، **الميليشيات الشيعية في العراق**، آراء، ١-١٠-٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٣-٤-٢٠٢٢:

https://araa.sa/index.php?view=article&id=٣٥١٠:٢٠١٥-١٠-٠٤-١٥-١٩-٢٢&Itemid=١٧٢&option=com_content

[١٨٥] رانج علاء الدين، **ماذا سيحدث للميليشيات الشيعية العراقية بعد مقتل أحد أهمّ قادتها؟**، مرجع سابق.

ومنذ صدور فتوى "الجهاد الكفائي" العائدة للسيستاني، تألّف الحشد الشعبي من ثلاث فئات من الميليشيات الشيعية، الفئة الأولى متحالفة مع إيران، الثانية متحالفة مع الدولة العراقية والثالثة لم تتحالف مع أي جهة وتتبع التيار الصدري، بل تعتبر "متمرّدة"، " وهي تسمية يطلقها العراقيون على تنظيم سرايا السلام التابع للتيار الصدري لأنه رفض أن يخضع للحكومة الاتحادية والمؤسّسة الدينية ورفض أيضًا أن يخضع لإيران"[١٨٦]. وبتاريخ ٢٦ تشرين الثاني من العام ٢٠١٦ أقرّ مجلس النواب العراقي قانون هيئة الحشد الشعبي والذي أُحيل إليه من قِبَل الحكومة الاتحادية كمشروع قانون، مع الإشارة إلى أنّ ذاك المجلس كانت تسيطر عليه الأغلبية الشيعية، ما أدّى إلى اعتراض بعض التحالفات الأخرى على إقراره، حيث اعتبر " تحالف القوى العراقية السنية إقرار المشروع "نسفًا للشراكة الوطنية""[١٨٧].

ومع تزايد وتيرة الفتنة السنية الشيعية في منطقة الشرق الأوسط تأثّر العراق بهذه الموجة، خاصة مع الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، وبعد أن حلَّت القوّات الأميركية الجيش العراقي، سيطرت الميليشيات الشيعية على بعض المناطق ذات الأغلبية السنية، وكردٍّ فعلٍ على ما فعله النظام البعثي من أعمال ظالمة، نفّذت بعض الميليشيات الشيعية أعمالًا ظالمة كالتعذيب والخطف والإعدام بعناصر حزب البعث الذي كان حاكمًا، وتحت هذه الحجّة سقط الكثير من الأبرياء من الطائفة السنية والذين لا دخل لهم بالبعث أو بغيره، على أثر ذلك " إتّهمت المنظّمات الدولية الميليشيات الشيعية في العراق بارتكاب فظائع طائفية وانتهاك لحقوق الإنسان"[١٨٨].

صحيح أنّ قوّات الحشد الشعبي قد حاربت تنظيم داعش وسجّلت بطولات، ولكن بسوء تصرّفها قدّمت خدمة مميّزة ومن حيث لا تدري لداعش، فمن جرّاء خطابها الطائفي، وأعمالها الإستفزازية بحقّ الشرائح الأخرى وبالأخص السنّة، دفعت أعدادًا لا يستهان بها من شبّان تلك الطائفة بالالتحاق بتنظيم داعش كردٍّ فعلٍ على ما عانته من الحشد، ونتيجة لتلك " الأعمال الإرهابية

---

[١٨٦] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مرجع سابق، ص ٤.

[١٨٧] خالد يايموت، **العراق وهيمنة الميليشيات الإيرانية تعزز قدراتها خلف واجهة مؤسّسات الدولة**، الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٩٥، تاريخ ٩-٩-٢٠١٩.

[١٨٨] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مرجع سابق، ص١.

لقوّات الحشد الشعبي وطبيعتها المذهبية وتعسّفاتها ضد السنّة، تجذب السنّة إلى إيديولوجية داعش وسياستها"[١٨٩]. بالإضافة إلى ما فعلته قوّات الحشد الشعبي بحقّ السنّة، كذلك اصطدمت مع البيشمركة الكردية بسبب التنافس لفرض السيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، وذلك في محافظة كركوك وغيرها من المناطق، وبالإضافة إلى تململ شرائح من المجتمع الشيعي من تلك القوّات التي أعربت عن رفضها أن يخضع العراق للميليشيات المسلّحة التي لا تُذعِن للمساءلة ولا للمحاسبة.

ومن جرّاء محاربة الحشد الشعبي لتنظيم الدولة الإسلامية، ومشاركته الجيش العراقي الاتحادي بتحرير الأراضي من الإرهابيين، دخل إلى مناطق عدّة من العراق، حيث فرض سيطرته على أجزاء تعود تاريخيًا لطوائف وأعراق أخرى، لذلك وخلال زيارة أجراها جاووش أوغلو إلى العراق، قبل إجراء الاستفتاء الكردي على الانفصال بحوالي الشهر، والتي هدفت لبحث ملفّات تختصّ بالعلاقة بين تركيا والعراق، وما يمكن أن يحصل في المناطق المحرّرة بعد طرد مقاتلي تنظيم داعش منها، أُثير من بينها ملف تلعفر، فحاول الموفد التركي أن يحصل على ضمانات من رئيس الحكومة العراقية الاتحادية آنذاك حيدر العبادي لتأمين حماية التركمان وذلك، " بعدم السماح لميليشيات الحشد البقاء في تلعفر ومسك الأرض فيها بعد تحريرها، إذ لا تريد تركيا أن يخرج داعش وتفرض الميليشيات سيطرتها وتقمع أهالي البلدة، بمن فيهم التركمان"[١٩٠]، ما يدلّ على مدى خوف القيادة التركية من الخطر الذي يمكن أن يمثّله وجود قوّات الحشد الشعبي بجوار مناصريها من العراقيين التركمان.

رابعًا: دور العشائر والميليشيات السنية

حَكَمَ النظام البعثي السنّي العراق منذ العام ١٩٦٨ حتى سقوطه في العام ٢٠٠٣، وخلال تلك الفترة عانى الأكراد والشيعة من مظالم النظام، لذلك وكردٍّ فعلٍ على معاناتهم الطويلة مع السلطة العراقية المركزية، فرض الأكراد النظام الفديرالي خلال الاحتلال الأميركي بهدف حماية إقليم كردستان من أي طغيانٍ جديد، كما أنّ الطائفة الشيعية بدأت تبسط سلطتها على مفاصل الدولة

---

[١٨٩] عليرظا نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، Rand، وجهة نظر، ٢٠١٥، ص ٨.

[١٩٠] اكلم سيف الدين، **ماتيس وجاووش اوغلو في بغداد: انفصال الأكراد و "الحشد" والميليشيات**، العربي الجديد، العدد ١٠٨٧، تاريخ ٢٣-٨-٢٠١٧.

بدءًا من الجيش والقوّات المسلّحة، ونتيجةً لذلك بدأت تظهر بوادر إحباط لدى الطائفة السنية من جرّاء أعمال إجتثاث البعث، وزاد الأمر حدةً بعد تسريح الجيش العراقي من قِبَل سلطة الاحتلال الأميركية، ما فتح الباب واسعًا أمام الميليشيات الشيعية لتسيطر على الأرض، بحكم أنها تمثّل أكثرية الشعب العراقي وأغلبيتها مدعومة عسكريًا وماليًا من إيران، حيث وصل الأمر بأن " يطالب العديد من السياسيين الشيعة البارزين صراحة بحصرية ملكية الدولة العراقية، وبعبارة أخرى الحق في أن يحكموا لوحدهم وأن يحتكروا بإسم الأغلبية الديمغرافية، عجلات الدولة والأجهزة الأمنية كافة"[١٩١]، وذلك بالتوازي مع تغلغل الفتنة السنية الشيعية إلى الشارع العراقي، حيث طالت الأعمال الإرهابية والتفجيرات الطرفين، ما أدّى إلى نشر حالة من التململ لدى الطائفة السنية من جرّاء سيطرة الميليشيات الشيعية على المشهد العراقي.

وما أن دخل تنظيم داعش إلى العراق، حتى تهافت كثير من الشبّان السنّة للالتحاق به، إمّا بسبب العقيدة المتطرّفة أو بهدف حماية أنفسهم من خطر الميليشيات الشيعية، فكلّما زادت سيطرة تلك " الميليشيات المدعومة من إيران على الدولة العراقية، زاد لجوء العراقيين السنّة إلى الجماعات السنية المتطرّفة"[١٩٢]، وبذلك إستفاد تنظيم داعش من سخط الطائفة السنية على السلطة الحاكمة في العراق وعلى الميليشيات الشيعية المنضوية ضمن تنظيم الحشد الشعبي، ليستقطب أبناءها ويضمّهم تحت مظلّته، ليحملوا السلاح ويقاتلوا في صفوفه وبالأخص أولئك " الذين يريدون أن يكونوا جزءًا من الخلافة المنشودة العابرة للحدود الجغرافية"[١٩٣].

على أثر ذلك انتفضت بعض العشائر السنية والتي حملت السلاح وواجهت تنظيم داعش، لأن هذا الأخير لم يوفّر أحدًا، بل ألحق الخراب والدمار في جميع المناطق التي سيطر عليها، وصحيح أنه ارتكب المجازر بحق بعض الأقليات العراقية، لكنّه لم يستثنِ أي فئة من الأعمال

---

[١٩١] Loulouwa Al-Rachid, **L'Iraq aprés l'Etat islamique: une vivtoire qui change tout ?**, ifri programme Turqui/Moyen-Orient, Juillet ٢٠١٧, p ١٠.

[١٩٢] Max Boot, **Iran-Backed Militias in Iraq poised to eexpand influence**, ١٣-١٠-٢٠٢٠, Date entry: ٢٤-١٢-٢٠٢٠:

www.cfr.org › in-brief › iran-backed-militias-iraq-poise...

[١٩٣] رائد الحامد، **القوّة الطائفية الجديدة في العراق**، ١٣-١١-٢٠١٤، تاريخ الدخول: ١٦-٧-٢٠٢٢:

https://carnegieendowment.org › sada

الوحشية، حتى أنّ السنّة تضرّروا منه كباقي الأطياف العراقية، مع الإشارة إلى أنّ لدى الطائفة السنية خبرة سابقة مع "الصحوات" التي أنشئت سابقًا في العام ٢٠٠٦، حين حملت السلاح لمواجهة تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار.

بما أنّ لدى الأكراد قوّات البيشمركة التي حاربت تنظيم داعش ودافعت عن إقليم كردستان بمؤازرة قوّات التحالف وعلى رأسها الأميركيين، وبما أنّ لدى الشيعة قوّات الحشد الشعبي التي شاركت في تحرير المناطق التي كانت محتلّة من قِبَل عناصر داعش، وبالإضافة للسيطرة الشيعية على الجيش العراقي الاتحادي، وبما أنّ تنظيم داعش يعزف على الوتر الطائفي للسنّة، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية على لسان رئيسها في ١٠ أيلول ٢٠١٤، أنها ستعمل على إنشاء قوّات "حرس وطني" لصالح المجتمع السنّي تساعده على حماية نفسه من التنظيم الإرهابي، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأميركية قد رسّخت التوازن بين الأكراد والسنّة والشيعة، إذ يصبح لدى كل طرف من الأطراف الثلاثة قوّة ذاتية تحمي مناطقه من خطر التكفيريين. وبما أنّ قوّات البيشمركة والحشد الشعبي حقّقا الانتصارات بوجه داعش وذلك على عكس ما حلّ بالجيش العراقي في نينوى والموصل في حزيران ٢٠١٤، توصّل الأميركيون إلى قناعة مفادها أنّ " الكيانات التي تتحكّم بعلاقاتها الداخلية العصبيات المحلية أو الأيديولوجيا أكثر كفاءة"[١٩٤] من تلك الهشّة التابعة رسميًا للدولة.

ما أن ذاع خبر الحرس الوطني، حتى أبدت الميليشيات الشيعية وقوّات الحشد الشعبي القلق تجاه عملية تسليح العشائر السنية، لأنهم " يرون في إقرار قانون الحرس الوطني، ضربة للحشد في الصميم، كونه سيكون قوّة منافسة له، إذ إنّ تشكيله يلغي الحاجة إلى وجود الحشد"[١٩٥] هذا من جهة، ومن جهة أخرى لديهم خوف من تأسيس قوّة سنية مشابهة للبيشمركة الكردية، حيث يمكن أن تستعمل سلاحها باتجاه الحشد وأن تشكّل خطرًا عليه. كما أعربت البيشمركة أيضًا عن

---

[١٩٤] حارث حسن، **الحرس الوطني في العراق: العوائق الطائفية والرهانات السياسية**، ١٩-٢-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٧-٧-٢٠٢٢:

https://studies.aljazeera.net › node

[١٩٥] اكلم سيف الدين، **ميليشيات العراق تعرقل "الحرس الوطني" ... لتحافظ على سبب وجودها**، ١٠-٩-٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٢٢-٧-٢٠٢٢:

https://www.alaraby.co.uk...مليشيا ›

قلقها جرّاء عملية تسليح السنّة وإنشاء قوّات حرس وطني، خوفًا من استعمال تلك القوّات في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد والمتنازع عليها بينهم وبين العرب في كركوك وغيرها من المناطق.

من جهتها، نفت العشائر السنية إمكانية استعمال السلاح بوجه الحشد الشعبي أو البيشمركة أو في وجه أي طرف عراقي، لأنّ الهدف من تسليح مناطقهم هو حمايتها من الأعمال الإرهابية لتنظيم داعش، وفي هذا الإطار، صرّح عدنان الأسدي وهو عضو في لجنة الأمن والدفاع في المجلس النيابي، أنّ " تعامل بعض عناصر القوّات الأمنية السيِّئ مع المواطنين في المناطق المحرّرة وغيرها، قد يؤدّي إلى ظهور تنظيم داعش الإرهابي مرة ثانية"[١٩٦]، فلذلك من الأهميّة بمكان أن يتمّ تسليح تلك العشائر لتضبط مناطقها.

المبحث الثاني: مخاطر تهدّد النظام الفديرالي العراقي

منذ سقوط السلطنة العثمانية في العام ١٩١٨ والأكراد يحاولون جاهدين من أجل تحقيق حلمهم القديم بإنشاء دولة كردية، ومع إلغاء معاهدة سيفر تبخّر الحلم وأصيبوا بإحباطٍ بسبب اتفاق الدول الكبرى مع تركيا الكمالية على حرمان الأكراد من إقامة دولتهم العتيدة، وكان الملّا مصطفى البارزاني يحمل راية تلك الدولة التي لم تزَ النور، ثم جاء من بعده إبنه مسعود ليكمل طريق والده في تحقيق المبتغى.

زادت الصعوبات في تحقيق الدولة المستقلّة من جرّاء عقد اتفاقية سايكس بيكو بين الإنكليز والفرنسيين، التي وزّعت بموجبها أراضي السلطنة العثمانية بين القوّتين الإستعماريتَين، والتي رسمت حدود الدول بحسب أهداف المستعمِرين وليس بحسب طموحات الشعوب الراغبة بالاستقلال، ونتيجة ذلك وقع الأكراد ضحية الاستعمار في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحوا الإثنية الوحيدة التي لم

---

[١٩٦] **تسليح العشائر السنية يثير مخاوف الميليشيات في العراق**، الخليج اونلاين، ٢٤-٥-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٣-٤-٢٠٢٢:

https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

تستطع أن تنشئ دولة خاصة بها، ومنذ انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، يحاول الأكراد رفع الغبن عنهم " ليتخلّصوا من دور الضحية المثالية للجغرافيا والتاريخ معًا بسبب انتشارهم الديمغرافي في منطقة شاء لها الاستعمار الإنكليزي أن توزّع على أربع دول متجاورة"[١٩٧]هي العراق، إيران، تركيا وسوريا.

الفقرة الأولى: الحركة الانفصالية في إقليم كردستان

حاول أكراد العراق مرارًا وتكرارًا تأسيس دولة مستقلّة تحفظ لهم حقّهم الحضاري واللغوي والإثني، لكنّهم اصطدموا بمعارضة بغداد من جهة ومعارضة الدول الخارجية من جهة أخرى.

أولًا: تطور حيثية الأكراد وضعف السلطة المركزية

في العام ٢٠٠٣، وقع العراق تحت الاحتلال الأميركي، وسقطت دعائم الدولة، ما فتح الباب واسعًا أمام الأكراد، ليسوّقوا الفديرالية مع قوى المعارضة، وتمّ اعتماد النظام الفديرالي للمرة الأولى في العراق من خلال قانون إدارة الدولة العراقية المؤقّت لعام ٢٠٠٤، وتمّ ترسيخه من خلال التصويت على الدستور الفديرالي لعام ٢٠٠٥، وفي ١٢ حزيران من العام نفسه، تمّ انتخاب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني رئيسًا لإقليم كردستان العراق الذي ناضل طويلًا من أجل القضية الكردية، وفي المقابل تمّ انتخاب رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني كأول رئيس كردي لدولة العراق، مع الإشارة إلى أنّ هذين الحزبين هما أكبر الأحزاب في الإقليم الكردي، ويسيطران على سياسة الإقليم تجاه العراق والخارج.

عمل الإقليم على تطوير نفسه في كافة الميادين، فعلى الصعيد الاقتصادي، فتح أبوابه ليستقطب الاستثمارات الخارجية، وبما " أنّ الإقليم هو الامتداد الطبيعي للاقتصاد التركي"[١٩٨] عقد

---

[١٩٧] علي صبري، **كردستان العراق.. الفديرالية أم الاندماج؟!**، الجزيرة نت، ٣-١٠-٢٠٠٤، تاريخ الدخول: ١٩-٧-٢٠٢٠:

https://www.aljazeera.net/opinions/٢٠٠٤/١٠/٣/%D٩%٨٣%D٨%B١%D٨%AF%D٨%B٣%D٨%AA%D٨%A٧%D٩%٨٦%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٩%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٢%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨١%D٩%٨A%D٨%AF%D٨%B١%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٨%A٩-%D٨%A٣%D٩%٨٥#٠

[١٩٨] هيفاء زعيتر، **خط نفط مباشر بين انقرة وأربيل: ضغط على بغداد أم تشريع للانفصال؟**، السفير، العدد ١٢٤٦٦، تاريخ ٢٧-٤-٢٠١٣.

اتفاقًا مع أنقرة من أجل تصدير نفطه عبر أراضيها، ومن الناحية العسكرية واجهت قوّات البيشمركة تنظيم داعش وحصلت على مساعدات خارجية بطريقة مباشرة وفي المقابل، ما تزال " السلطة المركزية ملزمة بتحمّل تكاليف القوّات المسلّحة الكردية (البيشمركة) في الوقت الذي لا تملك أي صلاحية في تحريك أو إصدار الأوامر لهذه القوّات"[١٩٩]، ومن ناحية العلاقات السياسية استقطب إقليم كردستان اهتمام المسؤولين الإقليميين والدوليين وعمل على بناء شبكة علاقات مستقلّة عن بغداد. وكانت قد جرت محاولات عدّة من قِبَل أكراد العراق للانفصال عن الدولة العراقية وإنشاء كيان كردي مستقل، ومن تلك المحاولات، " الاستفتاء غير الرسمي الذي جرى في إقليم كردستان في العام ٢٠٠٥، والذي صوّت فيه أكثر من ٩٨% من السكّان لصالح الانفصال عن العراق"[٢٠٠]، لكن النتيجة بنفسها ورغم تميّزها، لم تكفِ لتحقيق الهدف المنشود، فتمّ تأجيل الموضوع بانتظار ساعة الحسم لإعلان استقلال الإقليم عن دولة العراق.

لكنّ البارزاني ظلّ يعمل بجهدٍ لتأمين الدعم الدولي لفكرة الاستقلال والقبول الإقليمي بها وظلّ يتحيّن الفرصة المناسبة للشروع بعملية الانفصال، وفي هذا السياق، أكّد البارزاني " إذا ما اضطر الشعب الكردي للتضحية بدمائه فيجب أن تكون لأجل الاستقلال هذه المرّة، وليس لأجل الفديرالية"[٢٠١]، ما يبيّن مدى الإصرار لديه على تحقيق إستقلال الإقليم، كما يعتبر أنّ الوضع القائم للإقليم ضمن العراق الفديرالي ليس إلا تدبيرًا مؤقتًا.

ثانيًا: إجراء استفتاء في كردستان للإنفصال عن العراق (٢٥ أيلول ٢٠١٧)

بسبب الطفرة السياسية، الاقتصادية والعسكرية لإقليم كردستان، وتوسّعه للسيطرة على المناطق المتنازع عليها في كركوك ونينوى وغيرها من المناطق في العام ٢٠١٤، قرّر مسعود البارزاني أن يُجري استفتاءً لانفصال إقليم كردستان عن العراق، مع العلم أنّ المواجهات مع تنظيم داعش كانت مستمرّة، وبالرغم من النداءات والنصائح التي تلقّاها دوليًا وإقليميًا لعدم إجراء الاستفتاء

---

[١٩٩] سعد جواد، **مكانة ودور أكراد العراق بعد الانسحاب الأميركي، مركز الجزيرة للدراسات**، ١٧-١٢-٢٠١١، تاريخ الدخول: ١-٥-٢٠٢٢:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١١/١٢/٢٠١١١٢١٧١٣٤٢٤٢٠٤٥٦٢.html

[٢٠٠] شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، مرجع سابق، ص ٣١.

[٢٠١] **بارزاني يحضّر لانفصال كردستان : سنضحي بالدم من أجل الاستقلال**، اللواء، العدد ١٣٤٥٣، تاريخ ٢٤-٤-٢٠١٢.

بسبب أنّ الوقت ما زال غير مناسب للقيام بذلك، ظلّ مصرًا على موقفه. فعلى الصعيد الداخلي، واجه البارزاني وحزبه ضغوطًا في الإقليم من قِبَل حزب الاتحاد الوطني، كما من بعض الأحزاب الجديدة مثل حركة التغيير " التي تحصد شعبية كبيرة في المناطق الكردية، وهي لا تكفّ عن المطالبة باستقلال الإقليم في دولة"[٢٠٢].

وعلى صعيد الدولة العراقية، لم توافق الحكومة المركزية في بغداد على الاستفتاء كونه يعارض الدستور، كما لن يُسمح بإجراء مثل ذلك بقرار أحادي الجانب، وعلى الصعيد الخارجي اعتقد البارزاني أن حليفته واشنطن سوف تدعمه كما دعمته بالمساعدات العسكرية في حربه مع تنظيم داعش، كما اعتقد أيضًا أنّ علاقته المميّزة مع تركيا بسبب التعاون بينهما في ملاحقة حزب العمّال الكردستاني، وفي تصدير نفط الإقليم عبر أراضيها، لن تعارض خطوته باتجاه الانفصال، لذلك أصرّ على إجراء الاستفتاء وعيّن تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٧ موعدًا له، لكن تبيّن أنه كان مخطئًا بهذا الشأن.

فلدى الولايات المتحدة الأميركية همّ أساسي وهو إنهاء حالة تنظيم داعش، وتريد أن يبقى العراق موحّدًا كي لا تُتَّهم أنها عَمِلَت على تقسيمه بعد احتلاله في عام ٢٠٠٣، ولن توافق على إجراء خطوة تهدّد استقرار المنطقة وتؤثّر على وحدة الدولة العراقية ودول الجوار، كما من جهة تركيا، حذّر جاووش اوغلو من " أنّ إجراء الاستفتاء في وقت يشهد فيه العراق كل هذه المشكلات سيفاقم الأوضاع السيئة، وربما تصل الأمور إلى نشوب حرب أهلية"[٢٠٣]، ومن ناحية القيادة الإيرانية، تمّ تكليف قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني ليسعى إلى تقريب وجهات النظر بين بغداد وأربيل لمنع إجراء الاستفتاء بذلك التاريخ، كي لا ينزلق الوضع العراقي نحو المحظور، ما يهدّد أمن العراق والدول المجاورة.

من جهته كان البارزاني مستعجلًا على إعلان الانفصال بعد الانتهاء من صدور نتيجة الاستفتاء، كي تحدث المواجهة ما بين البيشمركة من جهة والجيش العراقي مدعومًا بقوّات الحشد من جهة ثانية، لتشتعل الحرب بين الطرفين وتمتد نيرانها إلى محافظات صلاح الدين، نينوى، ديالى

---

[٢٠٢] المرجع نفسه.

[٢٠٣] سعيد عبد الرزاق، **جاويش اوغلو طالب الإقليم بالتراجع... وعدّ الانفصال زعزعة لاستقرار المنطقة**، الشرق الأوسط، العدد ١٤١٤٢، تاريخ ١٧-٨-٢٠١٧.

وكركوك بالإضافة إلى محافظات الإقليم الثلاث ما قد يؤدّي إلى خسائر ممنهجة، لتطلب أربيل على أثر ذلك المساعدة من " المجتمع الدولي "بضرورة حماية الأكراد من إبادة جماعية"، على أن يكون الحل إعلان "الدولة الكردية""[٢٠٤].

ثالثًا: سيطرة بغداد على كركوك ومرافق كردستان

تلبّدت العلاقة بين بغداد وأربيل بسبب إصرار إقليم كردستان على إجراء ذلك الاستفتاء، فأربيل تستند على شرعة حقوق الإنسان وعلى تطبيق حق تقرير المصير، وتعتبر أنها تمارس حقًا طبيعيًا مُنِعَت من ممارسته من قِبَل القوى الإستعمارية والدولية منذ زمن طويل حتى الآن، بَيْدَ أنّ بغداد رفضته وأشارت إلى أنّ مواد الدستور العراقي قد رسّخت النظام الفديرالي، لكنّها منعت انفصال أي جزء من الدولة، لذلك تعتبر الحكومة المركزية في بغداد أنّ أربيل قد ارتكبت خطأً يجب أن تعاقب عليه، لأنّ ما فعلته يمسّ بسيادة الدولة العراقية ويؤدّي إلى تمزيقها، وفي هذا الإطار" فقد يؤدّي الإعمال المطلق لمبدأ تقرير المصير، كمبدأ ديمقراطي، إلى تآكل مبدأ آخر هو السيادة، وإلى تفتيت الدول"[٢٠٥]، وهذا ما لم ولن تقبل به بغداد، ولا حتى الدول الإقليمية والكبرى.

إعترضت بغداد على تنفيذ الاستفتاء في إقليم كردستان، وبدأت على أثره قوّات الجيش العراقي مدعّمة بقوّات الحشد الشعبي بالتحرّك باتجاه محافظات إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، حيث تمكّن الجيش العراقي الاتحادي خلال أيّام أن يبسط سيطرته على المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وكان الجنرال قاسم سليماني قد تدخّل بهدف تنظيم انسحاب البيشمركة إلى داخل الإقليم ومنع وقوع المواجهة بين الطرفين، كما أصرّت بغداد على " السيطرة على المنافذ الحدودية والنفط والمطارات"[٢٠٦].

---

[٢٠٤] نور أيوب، **بغداد تطوق الانفصاليين**، الأخبار، العدد ٣٣٠٠، تاريخ ١٧-١٠-٢٠١٧.

[٢٠٥] صلاح سالم، **من الباسك وكاتالونيا إلى كردستان: جدل مبدأ السيادة مع تقرير المصير!**، الحياة، العدد ١٩٩٤٥، تاريخ ١٢-١١-٢٠١٧.

[٢٠٦] سهام أشطو، "**سيطرة بغداد على كركوك ستؤجل الحلم الكردي لسنوات أخرى**"، ١٦-١٠-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٤-٢٠٢٢:

https://www.dw.com/ar/%D٨%B٣%D٩%٨A%D٨%B٧%D٨%B١%D٨%A٩-%D٨%A٨%D٨%BA%D٨%AF%D٨%A٧%D٨%AF%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨٩%D٩%٨٣%D٨%B١%D٩%٨٣%D٩%٨٨%D٩%٨٣%D٨%B٣%D٨%AA%D٨%A٤%D٨%AC%D٩%٨٤%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AD%D٩%٨٤

رابعًا: تداعيات الاستفتاء على إقليم كردستان

أحيلت قضية الاستفتاء إلى المحكمة الاتحادية العليا للنظر بقانونيتها من عدمها، فقضت " بعدم إمكانية إنفصال أي منطقة أو محافظة عن البلاد مما يعزّز قبضة الحكومة"[٢٠٧] المركزية في بغداد على سائر أجزاء الدولة العراقية بما فيها إقليم كردستان، كما تمّ التشديد على استبعاد إعادة مثل هكذا استفتاء بشكل نهائي. إن محاولة الاستقلال القسري والذي حاول أن ينفذه البارزاني من جانب واحد ودون أن يأخذ بعين الاعتبار وجود قوميّات أخرى غير الأكراد داخل الإقليم مثل العرب والتركمان والأيزيديين وغيرهم، " تؤدّي إلى خسارة المكتسبات السابقة بدلًا من تعزيزها"[٢٠٨]، فكل ما حصل عليه الإقليم منذ العام ٢٠١٤ من أراضٍ ونفط ومعابر حدودية والعائدات التي كان يجنيها، خسرها بسبب الاستفتاء،

ما حصل يوحي أن قرارًا إقليميًا ودوليًا قد اتُخِذَ من تحت الطاولة لإفساح المجال للحكومة المركزية في بغداد لتعيد بسط سلطتها على كل تلك المرافق، وليعود إقليم كردستان إلى حجمه الطبيعي وأن يُذعِن من جديد إلى بغداد، ويرى بعض المراقبين " أن الخطأ في توقيت إجراء الاستفتاء، من دون غطاء دولي وإقليمي أعاد الأكراد إلى المربع الأول"[٢٠٩].

%D٩٪٨٥٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٣٪D٨٪B١٪D٨٪AF%D٩٪٨A%D٩٪٨٤٪D٨٪B٣٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٨٪
D٨٪A٧٪D٨٪AA%D٨٪A٣٪D٨٪AE%D٨٪B١٪D٩٪٨٩/a-٤٠٩٧٦٧٤١

[٢٠٧] **المحكمة الاتحادية في العراق تقضي بعدم إمكانية إنفصال أي منطقة**، الأنوار، العدد ١٩٦٥٤، تاريخ ٧-١١-٢٠١٧.

[٢٠٨] إبراهيم محمد، **كردستان وكاتالونيا- الانفصال وحسابات الربح والخسارة!**، ٤-١١-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٧-٦-٢٠٢٢:

https://www.dw.com/ar/%D٩٪٨٣٪D٨٪B١٪D٨٪AF%D٨٪B٣٪D٨٪AA%D٨٪A٧٪
D٩٪٨٦

[٢٠٩] باسم فرنسيس، **الأكراد أمام ضياع حلم الدولة وتداعيات مسعى الانفصال**، الحياة، العدد ١٩٩٩١، تاريخ ٢٨-١٢-٢٠١٧.

الفقرة الثانية: مناهضة إقليمية ودولية للانفصال الكردي

برزت العديد من المواقف الدولية والإقليمية تجاه الانفصال الكردي، وتبيَّن أن بالإضافة للعراق، الدول الثلاث المحيطة بكردستان العراق قد عارضت بشدّة الانفصال الكردي خوفًا من أن يؤدّي إلى زعزعة استقرارها.

أولًا: الموقف التركي من الانفصال

قبل إجراء الاستفتاء، كانت العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان وطيدة، فمن الناحية الاقتصادية كان الإقليم يعتمد على تركيا كصلة وصله مع الدول الخارجية، إذ كان يُصَدّر عبر أراضيها ثرواته النفطية، وكانت تركيا قد تحالفت مع حكومة الإقليم كي تتحكّم بخياراته الاقتصادية ولتمنعه من تنفيذ أي محاولة إنفصال جديّة عن العراق خوفًا من أن تمتد العملية إلى مواطنيها الأكراد، كما " لعبت تركيا لعبة الكر والفر مع سلطة شمال العراق"[٢١٠] من خلال تقديم الحماية لها توازيًا مع تغذية الخلاف بين الحزبين الكرديين، الديمقراطي والاتحاد الوطني، كي يبقى الإقليم ضعيفًا وغير قادر على توحيد جهوده الاستقلالية.

ومن الناحية العسكرية، تميّزت علاقة تركيا بالحزب الديمقراطي الكردستاني، على عكس العلاقة الفاترة مع حزب الاتحاد الوطني، حيث تعاونت القيادة التركية مع مسعود البارزاني، في ملاحقة عناصر حزب العمّال الكردستاني، فمنذ العام ١٩٨٤ عانت تركيا من أعمال التمرّد من ذلك الحزب، فشنّت عليه حربًا ضمن الأراضي التركية والعراقية في إقليم كردستان المحاذية للحدود التركية، وكان لديها خوفًا من أن يستقطب مناصرين له من الأكراد العراقيين، فقررت أن تقمعه لما يشكّل خطرًا على أمنها، وفي العام ١٩٩٩ وقع عبدالله أوجلان رئيس الحزب في قبضتها.

وما أن علمت تركيا بنيّة أكراد العراق إجراء استفتاء حول موضوع الانفصال حتى عبّرت عن قلقها، وحاولت إجهاضه قبل أن يولد، لأنّه في حال نجاحه سترتد تبعاته سلبيًا عليها من خلال تهديد أمنها القومي، بحكم أنّ حوالي ١٧ مليون مواطن لديها هُم من الأكراد ويتواجدون على الحدود مع إقليم كردستان العراق، ما سيغذّي لديهم رغبة المطالبة بالانفصال لإنشاء دولة مستقلّة أو

---

[٢١٠] محمد نور الدين، **تركيا والدولة الكردية اللعبة السياسية الخاسرة**، السفير، العدد ١٢٨٢٣، تاريخ ١٦-٧-٢٠١٤.

بالانضمام إلى الدولة الكردية حديثة العهد في شمال العراق، أدّى ذلك لاسترجاع هواجس هجمات حزب العمال الكردستاني والأثمان الباهظة التي دفعتها تركيا في مواجهته، لذلك فقد تفاجأ أكراد العراق، " بصلابة الموقف التركي المعارض للاستفتاء، وذهابه إلى حدِّ التهديد بتجويع الإقليم وبالمشاركة مع القوّات العراقية في إقفال المعابر بين تركيا والإقليم"[٢١١]، حتى أنّ الرئيس التركي أردوغان قد وصفه بعمل من أعمال الخيانة، لما يحمل من مخاطر تهدّد استقرار تركيا والمنطقة.

كما كان لتركيا هاجس آخر، وهو حماية حلفائها التركمان وبالأخص في محافظة كركوك حيث كانت البيشمركة قد سيطرت عليها في العام ٢٠١٤ بعد تحريرها من تنظيم داعش، ومن جهته أصرّ البارزاني على ضمّ المناطق المتنازع عليها إلى أراضي الإقليم ليشملها الاستفتاء، في مقابل معارضة التركمان الذين رفضوا ذلك بسبب ادّعائهم أن كركوك هي من حقّهم أو على الأقل ليست من حقّ الكرد، ما أدّى إلى تشنّج العلاقة بين الطرفين، على أثر ذلك اعتبرت الجبهة التركمانية أن الاستفتاء غير دستوري، كما أكّد رئيسها "أرشد صالحي"، وصرّح باسمه وبإسم الجبهة " بأننا نرفض أن يُرفَع العلم الكردي فوق المناطق التركمانية"[٢١٢].

ثانيًا: الموقف الإيراني من الانفصال

تخوّف الإيرانيون من إجراء الاستفتاء، لما يمكن أن يؤثّر على استقرار كل من إيران والعراق، فعدد الإيرانيين الأكراد حوالي ٨ ملايين ويعيش معظمهم في محافظتي كرمنشاه وكردستان اللتين تقعان على الحدود مع إقليم كردستان العراق، كما تخوّفت القيادة الإيرانية من استرجاع الأكراد لديها ذكريات "جمهورية ماهاباد" الكردية والتي أُعلِنَت دولة مستقلّة ودامت أحد عشر شهرًا، ثم تمّ إسقاطها من قِبَل حكم الشاه عام ١٩٤٦.

لقد تعاطف المواطنون الأكراد مع نظرائهم العراقيين، وعبّروا بطريقة علنية عن امتنانهم على نتيجة الاستفتاء، على أثر ذلك تدخّلت قوّات الأمن الإيرانية و" اعتقلت العشرات بتهمة

---

[٢١١] نزار عبد القادر، **مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"**، الدفاع الوطني، العدد ١٠٣، كانون الثاني ٢٠١٨.

[٢١٢] باسم فرنسيس، **الاستفتاء على الانفصال عن العراق يزيد الخلافات بين أكراد كركوك والتركمان**، الحياة، العدد ١٩٨٤٥، تاريخ ٤-٨-٢٠١٧.

المشاركة في المسيرات الاحتفالية بالمدن الكردية"[٢١٣]، وتحسبًا لأي مستجدّات يمكن أن تطرأ، إنتشرت قوّات من الحرس الثوري والجيش الإيراني على الحدود مع إقليم كردستان العراق والتي تمتدّ لحوالي ٤٠٠ كلم، كما أعلنت طهران أنها غير راضية على الخطوة التي قام بها البارزاني، و أنّها " ستتصرف مع الأمر وفق قاعدة ما بني على باطل فهو باطل ولن تعترف بنتائج الاستفتاء[٢١٤]، ومن جهته صرّح آية الله خامنئي عن الموقف الاعتراضي للقيادة الإيرانية من خلال تأكيده على التزام طهران بوحدة العراق وسلامة أراضيه، ما يعني أنّ عملية تقسيم العراق تنعكس مباشرةً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتهدّد أمنها القومي.

دعمت إيران الجيش العراقي وقوّات الحشد الشعبي في الحرب على تنظيم داعش، كما أنّها ساعدت حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان العراق، ومن جهة أخرى تدعم أيضًا خط المقاومة في سوريا ولبنان والمنطقة، وفي المقابل هناك قوى إقليمية ودولية تستهدف إيران وتحاول إضعافها، كما تحاول إنشاء دويلات طائفية وإثنية تتقاتل مع بعضها وتتناحر بهدف تحقيق نظرية الشرق الأوسط الجديد، من خلال تقسيم الدول وإضعافها ليتسنى لإسرائيل أن تلعب دور الشرطي في المنطقة، لذلك يمكن القول " أن مصلحة داعمي الانفصال ليست في تحصيل حقوق إضافية للأكراد، بقدر ما تستهدف خلق جبهة جديدة تستنزف قوى محور المقاومة"[٢١٥].

كما ذكر ناظم الدبّاغ وهو ممثل إقليم كردستان العراق في طهران، أنّ الاستفتاء مدعومًا من الكيان الصهيوني لأنه يعمل على إيجاد حالة صراع دائم في المنطقة، فإذا حصل إقليم كردستان العراق على استقلاله، سيزيد ذلك من قلق إيران من جرّاء اختلال التوازن الاستراتيجي الذي سيحصل

---

[٢١٣] صالح حميد، **إيران تقمع مواطنيها الأكراد لتعاطفهم مع استفتاء كردستان**، ٢٨-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٧-٢٠٢٢:

https://www.alarabiya.net › ٢٠١٧/٠٩/٢٨

[٢١٤] فرح الزمان شوقي، **لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان؟**، العربي الجديد، العدد ١١١٣، تاريخ ١٨-٩-٢٠١٧.

[٢١٥] ابراهيم الأمين، **صراع الأولويات في بغداد: "داعش" أم انفصال الأكراد**، الأخبار، العدد ٣٢٩٣، تاريخ ٩-١٠-٢٠١٧.

على صعيد المنطقة " حيث يمنح إسرائيل موطئ قدم في ساحتها الخلفية"[٢١٦]، ما يؤدّي إلى تهديد أمن إيران القومي وأمن كل من العراق، سوريا وتركيا.

ثالثًا: الموقف السوري من الانفصال

أعربت القيادة السورية عن موقفها الرافض لنتيجة الاستفتاء الذي نفّذه إقليم كردستان العراق، من خلال تصريح وزير الخارجية وليد المعلم حيث قال "" نحن في سوريا لا نعترف إلا بعراق موحّد" مضيفًا "ونرفض أي إجراء يؤدّي إلى تجزئة العراق""[٢١٧]، ما يعكس هواجس سوريا من تبعات الاستفتاء على مواطنيها الأكراد، والذين طالبوا بإنشاء فديرالية تراعي خصوصيتهم، شبيهة للحالة العراقية المتمثّلة بإقليم كردستان. ومنذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، وأكراد سوريا يشاركون في العمليات العسكرية بمواجهة تنظيم داعش، وبسبب تراجع الجيش السوري في مناطق عدّة، سيطر الأكراد على بعضها وتمّ تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم، الجزيرة، عفرين والفرات، وأعلنوا عن اعتماد النظام الفديرالي فيها.

لا شكّ أنّ ما يمرّ به إقليم كردستان العراق الفديرالي على الساحة العراقية من تطوّرات وبالأخص تأثير الاستفتاء الذي جرى ونتيجته، على صحوة النزعة القومية للأكراد في البلدان الثلاثة المنتشرين فيها، إنعكس ذلك أيضًا على أكراد سوريا الذين بدأوا أولًا بالمطالبة بتطبيق الحكم الذاتي، ثم انتقلوا إلى مرحلة المناداة بتطبيق النظام الفديرالي في المناطق السورية التي كانوا قد بسطوا سيطرتهم عليها وذلك أسوةً بإخوانهم في كردستان العراق، كما بدأت تعلو أصوات هنا وهناك تطالب بالانفصال عن الدولة السورية، لكنّ الردّ الرسمي السوري جاء على لسان الوزير المعلم والذي " أكّد على أن منح الأكراد "حكمًا ذاتيًا" على النمط العراقي السابق أمر قابل للتفاوض والحوار"[٢١٨]، ولكن

---

[٢١٦] عمر الحداد وطريف الخياط، **مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ ٢٧-٤-٢٠١٧ ، ص ١٠.

[٢١٧] **الحكومة السورية تعتبر استفتاء أكراد العراق "مرفوضاً"**، ٢٥-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٨-٧-٢٠٢٢:

https://www.i٢٤news.tv › middle-east

[٢١٨] **كيف يتعامل أكراد سوريا مع استفتاء كردستان؟**، ٥-١٠-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٧-٢٠٢٢:

https://futureuae.com › ar-AE › Item

بعد التخلّص من تنظيم داعش، وبالطبع في إطار الدولة السورية وحدودها المعترف بها دوليًا، كما شدّد في المقابل على أنّ نزعة الانفصال مرفوضة بشكل قاطع.

إنّ العوائق التي تمنع أكراد سوريا من إنشاء كيان خاص بهم ليس مُقتَصِرًا على الحكومة السورية فحسب بل يتعدّاه إلى الحكومة التركية والتي أرسلت حملات عسكرية إلى مناطق شمال وشمال شرق سوريا من أجل قمع الميليشيات الكردية السورية مثل "وحدات حماية الشعب" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي ومنعها من إقامة كيان شبيه بكيان كردستان العراق، " خصوصًا أنّ التيار السياسي المسيطر والمهيمن على أكراد سوريا يحمل أفكار وشعارات "حزب العمال الكردستاني" نفسها"[٢١٩]، والتي عانت من جرّائها تركيا وما زالت، وهذه الأحزاب والميليشيات تطالب بإنشاء وضع خاص للأكراد السوريين، وفي حال حصوله، سيؤدّي إلى ارتدادات سلبية على الداخل التركي وعلى المواطنين الأكراد، وسيهدّد أمن تركيا القومي حتى بنسبة أكبر من التهديد التي تشعر به من أكراد العراق، لذلك يعكس دخول القوّات التركية إلى الأراضي السورية، صلابة الموقف و" المدى الذي يمكن أن تبلغه أنقرة في مسعاها للجم الطموحات الكردية في المنطقة"[٢٢٠]، لذلك ما زالت تركيا تطالب الأميركيين بالانسحاب من شمال سوريا، وبوقف تقديم الدعم لحلفائهم الأكراد، ليتسنّى لها أن تقمع نهائيًا الحالة الكردية المتمرّدة وأن تضمن استقرار مناطقها المحاذية للحدود مع سوريا.

رابعًا: المواقف الدولية من الانفصال

١- الموقف الأميركي

ولد شعور لدى القيادات الكردية أن الولايات المتحدة الأميركية تشجّعهم على اتخاذ خطوة الانفصال عن العراق لإنشاء كيان خاص بهم، فمنذ حرب الخليج الثانية، قدّم الأميركيون الدعم لإقليم كردستان العراق في مجالات عدّة، إبتداءً من صدور قرار حظر الطيران فوق مناطقهم لمنع قوّات صدّام حسين من ضربهم، ثم عبر تسهيل عملية تطبيق الفديرالية في الإقليم والدولة العراقية لإراحتهم من ظلم النظام السابق، مرورًا بالسيطرة على كركوك وثرواتها النفطية وعائداتها المالية،

---

[٢١٩] يوسف الشريف، **الملف الكردي في تركيا.. عقدة التاريخ و(بارانويا) المستقبل**، يكيتي، العدد ٢٦٧، تشرين الأول ٢٠١٩.

[٢٢٠] عمر الحداد وطريف الخياط، **مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**، مرجع سابق، ص ١٠.

كما من خلال المساهمة بتقديم المساعدات العسكرية لقوّات البيشمركة، وصولًا للتحالف بين الطرفين الأميركي والكردي في مواجهة تنظيم داعش، ما أوحى للأكراد أن كل ما قُدِّم لهم من دعم أميركي " يشكّل رصيدًا يمكن البناء عليه للسير قُدُمًا نحو الاستقلال"[٢٢١].

لكنّ الموقف الأميركي الحقيقي بالنسبة للاستفتاء كان على عكس ذلك، فقد نصحت الولايات المتحدة الأميركية مسعود البارزاني بتأجيله إلى وقت آخر لتتسنى له الظروف الإقليمية والدولية المناسبة، لكنّه لم يُذعن للنصيحة الأميركية وأصرّ على إجرائه في حينه، ومن المعلوم أن الأميركيين كانوا يحتاجون إلى جهود الدول الإقليمية مثل تركيا والقوى المحلية مثل قوّات الحشد الشعبي بالإضافة إلى الجيش العراقي لتشارك في الحرب على التنظيم، ولن تتبنّى أي خطوة يمكن أن تؤثّر سلبًا على حلفائها وتخسر مشاركتهم، لعلمها بما لدى تلك الأطراف من حساسية من موضوع الانفصال الكردي في العراق. لذلك تضافرت الجهود الغربية كافة من أجل محاربة التنظيم الإرهابي ولإبعاد خطره عن المنطقة، فكانت " الأولوية بالنسبة إليهم تتمثّل في محاربة "داعش" واستقلال كردستان سيضعف الحملة ضد الإرهاب"[٢٢٢]، كما أنّ عملية تقسيم العراق وتغيير خريطته الحالية ستؤدّي إلى موجة تعمُّ المنطقة ولا أحد يستطيع أن يضمن تبعاتها.

٢- الموقف الأوروبي

واجه الإتحاد الأوروبي الاستحقاق الأول والذي يتمثّل باستفتاء إقليم كردستان العراق للانفصال عن الدولة العراقية، فأصدر بيانات عدّة تناهض عملية الاستفتاء في الإقليم الكردي ودعى إلى إلغائه، كي لا يتأزم الوضع السياسي ما بين الإقليم والدولة العراقية، ومن أهم تلك البيانات كان الثاني والذي أصدرته "فيديريكا موجريني" وهي المفوَّضة العليا للسياسة الخارجية والأمن قبل تاريخ إجراء الاستفتاء الكردي بخمسة أيام، حيث تمّ التأكيد فيه على " أنّ الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء الاستفتاء، ويُعِدُّه غير مثمر"[٢٢٣].

---

[٢٢١] نزار عبد القادر، **مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"**، مرجع سابق.

[٢٢٢] محمد علي السقاف، **نزعات الانفصال في كردستان وكاتالونيا**، الحياة، العدد ١٩٩٣٤، تاريخ ١-١١-٢٠١٧.

[٢٢٣] محمد محسن أبو النور، **الانفصال المعلق..معركة استفتاء كردستان**، السياسة الدولية، العدد ٢١١، يناير ٢٠١٨، ص ١٣٧.

من ناحية ثانية كان على الاتحاد الأوروبي أن يواجه استحقاقًا آخر وهو استفتاء إقليم كتالونيا الإسباني الذي أُجرِيَ بتاريخ الأول من تشرين الأول من العام ٢٠١٧ والذي كان يهدف للانفصال عن دولة إسبانيا، وكان لدى مدريد هواجس من أن تمتدّ شرارة الانفصال إلى إقليم الباسك الذي لديه أيضًا نزعة للاستقلال، لذلك كان رد مدريد عنيفًا وطلبت من السلطات الكتالونية إلغاء الاستفتاء ونتائجه فورًا تحت تهديد مسك السلطة في الإقليم مباشرةً.

شاءت الأقدار أن يتزامن استفتاءين لإقليمين، يهدفان إلى الانفصال عن دولتين مختلفتين، وبما أنّ هناك دول أوروبية عدّة تضمّ أقليات إثنية وطائفية وتعاني من المطالبات بالانفصال عن دولها، و" السماح لها، سوف يفتح الباب على مصراعيه لدعوات الانفصال والنزعات الانقسامية "الدفينة منذ زمن بعيد""[٢٢٤]، ما سيؤدّي إلى خلق مشكلة تقسيم للدول الأوروبية وشرذمة للاتحاد الأوروبي، بحيث يمكن أن يصبح بدلًا من تجمّع للدول، تجمّع لأجزاء ما دون الدول، لذلك صدر موقفًا ممانعًا عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في وجه الاستفتاء الكتالوني، لأنّه في حال حصوله، سوف " يمثّل إنفصال كتالونيا حجر الدومينو الأول الذي سيقود الكثير من المناطق الأوروبية إلى الاحتذاء للمقاطعة الإسبانية"[٢٢٥]، وهذا ما لا يستطيع أن يتحمّله الإتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، لذلك كان عليه أن يكون حازمًا بموضوع استفتاء إقليم كتالونيا وأن يرفضه بشكل جازم، وما يرفضه على الصعيد الأوروبي، لن يستطيع أن يوافق عليه على الصعيد الخارجي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فما كان عليه إلّا أن يرفض استفتاء إقليم كردستان العراق، ليكون متوازنًا على الصعيد الاستراتيجي، وخوفًا من تأثير الانفصال في حال حصوله على خريطة الشرق الأوسط.

٣- موقف منظمة الأمم المتحدة

عارضت منظّمة الأمم المتحدة القرار الكردي حول إجراء الاستفتاء من أجل الإنفصال عن العراق في أيلول ٢٠١٧، حيث أكّدت أنّها لن يكون لها أي دور فيه، كما أعلنت بعثتها "لمساعدة العراق (يونامي)" في بيان أنّ مكتبها " لا يعتزم أن ينخرط بأي شكل من الأشكال في ما يتعلق

---

[٢٢٤] رياض الأحمدي، **الفديرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص ٣٧.

[٢٢٥] حسام كنفاني، **الانفصال الانتحار**، العربي الجديد، العدد ١١٥٤، تاريخ ٢٩-١٠-٢٠١٧.

بالاستفتاء المُزمَع إجراؤه"[٢٢٦]، ومن جهته أعلن مجلس الأمن الدولي ببيان، عارض فيه الاستفتاء، وحذّر من أنّ هذه الخطوة الأحادية الجانب من قِبَلِ إقليم كردستان العراق يمكن أن تؤدّي إلى زعزعة استقرار المنطقة، وجدّد " تَمَسُّكَه بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه"[٢٢٧]، ما يعكس معارضة المنظّمة الدولية الواضحة للاستفتاء الكردي، وذلك بعكس موقفها إزاء الاستفتاء الذي أجرته تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ تحت رعايتها بهدف تطبيق "حق تقرير المصير"[٢٢٨]، والذي أدّى بنتيجته لانفصالها عن الدولة الأندونيسية، كما أيضًا بعكس موقفها الداعم للاستفتاء الذي أُجرِيَ في العام ٢٠١١ استنادًا لاتفاق السلام، والذي أدّى بنتيجته إلى انفصال جنوب السودان لإنشاء دولة مستقلّة عن دولة السودان.

يعتبر القانون الدولي من جهة أولى أنّ حقّ تقرير المصير للشعوب "قاعدة آمرة"، كما من جهة ثانية لم يعترف بحقّ عام للشعوب في أن تُعلِن منفردة الانفصال عن دولة ما، وشدّد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الدولة وعدم السماح بتقويضها وهذا الأمر يعتبره أيضًا "قاعدة آمرة"، ما يؤدّي إلى خلق "منطقة رمادية اللون" في القانون الدولي حيث أنّه ليس واضحًا إذا كان هذا القانون مع أو ضد تطبيق حقّ تقرير المصير لشعب ما يعيش في منطقة جغرافية محدّدة ويعاني من حالة معيّنة تستدعي النظر فيها، فيُترَك الأمر للظروف الدولية والإقليمية المحيطة لتطبيق حقّ تقرير المصير أو لعدم تطبيقه ولمدى تأمين مصالح الدول الكبرى من خلال السماح بإجراء عملية الانفصال عن الدولة الأم أو من خلال منع حصولها.

---

[٢٢٦] **الأمم المتحدة ترفض لعب أي دور في استفتاء الأكراد على الإنفصال عن العراق**، الحياة، العدد ١٩٧٩٦، تاريخ ١٦-٦-٢٠١٧.

[٢٢٧] **مجلس الأمن الدولي أعلن معارضته لإستفتاء إقليم كردستان وحذر منه**، ٢٢-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢١-٧-٢٠٢٢:

https://www.elnashra.com › show/١١٣٧٧٤٧

[٢٢٨] أنظر مقتطفات من مواثيق القانون الدولي حول حق تقرير المصير، في الملحق رقم ٤.

المبحث الثالث: التدخّل الخارجي والتشرذم الداخلي

تشهد الساحة العراقية منذ حرب الخليج الثانية حتى يومنا هذا، تدخّلات من قِبَل دول إقليمية ودولية، وأصبحت حلبة لتصفية الحسابات بين اللاعبين الخارجيين، كما أنّ تلبُّد العلاقات بين اللاعبين الداخليين زاد من حدّة الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير خطر تنظيم داعش الإرهابي الذي سبّب المآسي للأطياف كافة، ما أدّى إلى تشرذم العلاقات الأفقية بين وحدات الدولة وضعف علاقات هذه الأخيرة مع السلطات الاتحادية.

الفقرة الأولى: تدخّل خارجي لدعم أطراف محلية

منذ إنشاء الدولة العراقية، والأكراد يحاولون بناء علاقات خارجية مع قوى إقليمية ودولية بهدف الحصول على المساعدات لنيل الاستقلال، فقد كانت تُقَدِّم كل من الولايات المتحدة الأميركية وإيران الدعم لهم وخصوصًا خلال فترة ١٩٧٢-١٩٧٤، ولكن مع توقيع إتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ بين إيران والعراق، توقّفت المساعدات، و" تعرّض الأكراد بذلك لهزيمة كبيرة أنهت ثورتهم، وبيّنت بوضوح استخدامهم أداةً في سياق الصراع الدولي والإقليمي"[٢٢٩]، ومنذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، تلقّت الميليشيات الشيعية المساعدات والدعم من إيران، لتفرض سيطرتها على الواقع العراقي، أمّا السنّة الذين يمرّون بحالة إحباط منذ سقوط نظام البعث، تعرّضوا لموجة داعش، فمنهم من التحق بها ومنهم من قاومها.

أولًا: تدخّل الولايات المتحدة لفرض سياساتها

إهتمّت الولايات المتحدة الأميركية بالعراق منذ نشأته، وأدخلته ضمن مروحة سياساتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وأظهرت ذلك عبر تقديم الدعم إلى الرئيس الراحل صدّام حسين في حربه مع إيران، وفي المقابل ترأّست تحالفًا دوليًا لطرد الجيش العراقي من الكويت في حرب الخليج الثانية، ثم ترجمت تدخّلها من خلال الحرب واحتلال العراق عسكريًا في نيسان ٢٠٠٣ بهدف تحرير الشعب العراقي من النظام السابق، ولكن حقيقة الاهتمام الأميركي ترتكز حول وجود " العراق في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأميركية، وهو من موقعه في هذه المنطقة يهدّد أصدقاء

---

[٢٢٩] عماد قدورة، **التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢ ١٩٧٥)**، المركز العربية للأبحاث- ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص ٢.

تقليديين للولايات المتحدة"[٢٣٠] ومنهم إسرائيل والدول الخليجية، كما تشدّها إليه عملية البحث الدائم عن الوقود لتأمين حسن دوران عجلات معاملها وأساطيلها حول العالم والمادة الأساسية المطلوبة لذلك هي النفط، ومن المعروف أنّ منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أعلى نسب من الاحتياطي العالمي، كما يقدّر الاحتياطي النفطي العراقي بنسبة ١٢% منه.

وبعد سقوط النظام البعثي واعتماد الفديرالية في العراق من خلال عملية التصويت الناجحة على دستور العام ٢٠٠٥، أشعلت الساحة الداخلية بذور الفتنة السنية الشيعية وأنتجت مآسٍ كثيرة وسقط من جرّائها عددًا كبيرًا من الضحايا، ما أدّى إلى طرح حلول جذرية لهذه المشكلة المُستَجِدَّة، ومن بينها طُرِحَت فكرة التقسيم، التي نادى بها جو بايدن عام ٢٠٠٦ عندما كان نائبًا للرئيس الأميركي آنذاك، لتفرض على العراقيين خيارًا موجعًا " وفق رؤية قضت تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق: سنية وكردية وشيعية يتمتع كل منها بحكم ذاتي"[٢٣١] ، كما تطابقت فكرته مع الكونغرس الأميركي الذي كان قد تقدّم بمشروع إقامة ثلاث دول في العراق أيضًا، فهدفت دعوة بايدن تلك إلى تجنيب الشعب العراقي من الوقوع في فخّ القتال الطائفي والدموي، ولمنع سقوط الضحايا الأبرياء، إلّا أنّه تراجع عن ذلك في شهر نيسان من العام ٢٠١٥، حيث نادى بوجوب الحفاظ على دولة عراقية موحّدة بهدف مواجهة تنظيم داعش الإرهابي.

إنّ فكرة تقسيم العراق كانت قد طُرِحَت سابقًا على لسان شخصيّات أميركية عدّة وعلى رأسها وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر الذي دعى في العديد من كتاباته ومقابلاته إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلاتٍ، كردية، سنية وشيعية، وبحسب رأيه " أنّ العراق أنشئ لأسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده بمؤسّسات تمثيلية "[٢٣٢]، ولهذا السبب سيتحوّل بعد فترة من الزمن إلى الحكم الأوتوقراطي، أو سيتفكّك إلى أجزاءٍ يُمثّل كل جزءٍ منه عنصرًا من عناصره ، المذهبية والإثنية.

---

[٢٣٠] محمد حسنين هيكل، **الأمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٤، ص ٣٤٥.

[٢٣١] نزار عثمان، **التقسيم كاستراتيجية أميركية تستهدف العراق والمنطقة**، البناء، العدد ١٨٦٧، تاريخ ٢٦-٨-٢٠١٥.

[٢٣٢] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، مرجع سابق، ص ١١٦.

إشتدَّ التنافس بين واشنطن وطهران للسيطرة على العراق، وخاصةً مع دخول تنظيم داعش، حيث مدّت كل واحدة منهما يد العون لحلفائها لتثبيت موقعها والحفاظ عليه، فقدّمت واشنطن الدعم العسكري لقوّات البيشمركة الكردية لتدافع عن إقليم كردستان، كما دعت السنّة إلى إنشاء الحرس الوطني الذي يذكّر بالصحوات التي قاتلت تنظيم القاعدة، كما أنّها ساعدت بعض الميليشيات الشيعية غير المتحالفة مع إيران. وزاد التوتّر بين الأميركيين والإيرانيين بعد توقّف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس ترامب، إنعكس ذلك على أرض العراق، ما أزعج العراقيين أنفسهم من هذه الدوّامة، حيث " أكّد رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي، أن أميركا وإيران اختارتا الصراع على حساب الشعب العراقي وشعوب المنطقة"[٢٣٣]، وصرّح أنه يجب تحييد أرض العراق وألّا تكون مسرحًا للإقتتال بين تلك الأطراف الخارجية.

ومع بداية الولاية الرئاسية الثانية للرئيس أوباما، تراجعت اهتمامات السياسة الأميركية تجاه العراق والشرق الأوسط وذلك مع بروز الخطر الصيني في منطقة الشرق الأقصى، ومع بداية ولاية الرئيس الأميركي بايدن، تمّ إعادة فتح المفاوضات مع طهران حول الملف النووي للوصول إلى حلّ يناسب الطرفين، بالتزامن مع انحسار خطر تنظيم داعش، ثم أتى الانسحاب الأميركي المفاجئ من أفغانستان، والذي أدّى إلى استلام حركة طالبان السلطة، وكل هذه المستجدّات، تدلّ على الرغبة القوية لدى القيادة الأميركية بالاتجاه نحو الشرق، لبدء مواجهة جديدة تترجم من خلال " تعبيرات جيوسياسية تتدرج في سياق الردّ على تضخّم قوّة الصين، وما يمكن أن يفضي إليه الأمر – بالضرورة – من تهديد لجاراتها"[٢٣٤].

ثانيًا: التدخّل الإيراني في الأزمة العراقية

كانت العلاقة عدائية ما بين العراق وإيران خلال حرب الخليج الأولى التي دامت لمدة ثماني سنوات، ولكن مع الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ وبدء عمليات المقاومة ضدّه، شرعت إيران بدعم الميليشيات الشيعية الموالية لها بالسلاح والمال لضرب الجيش الأميركي الذي يعتبر عدوًا لها، وبعد نشوء النظام الفديرالي في العراق، خشيت إيران من أي تعديل على خريطة

---

[٢٣٣] **الجيش الأميركي ينقل قوّاته إلى مناطق أكثر أمناً**، البناء، العدد ٣١٤٠، تاريخ ١٨-١-٢٠٢٠.

[٢٣٤] يوسف نصر الله، **دومينو الصراعات تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٩، ص ١١٩.

العراق كي لا يؤدّي ذلك إلى تغيير على الوضع الجيوبوليتيكي القائم في المنطقة ما يهدّد أمنها الاستراتيجي، فوجود دولة موحّدة للأكراد لها علاقات جيدة مع إسرائيل تشكّل خطرًا على أمنها القومي، كما يمكن أن تنتقل تلك العدوى الكردية إلى دولة عربية سنية في العراق، تكون لها امتدادات من خلال علاقات مميّزة مع دول الخليج وهذه الأخيرة على عداء مع إيران، ما يؤدّي إلى تحريك الأقليات في أراضيها للمطالبة بالاستقلال، لذلك فإن إيران " تسعى إلى الحفاظ على العراق الضعيف غير المُهَدِّد لمصالحها، والموائم لسياستها واستراتيجيتها الإقليمية"[٢٣٥].

كما أن سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، قدّمت خدمة لإيران عن قصد أو عن غير قصد وذلك من خلال ضرب منافسَي إيران من الجهتين الغربية والشرقية، أي حركة طالبان في أفغانستان وصدّام حسين في العراق، ما سهّل لطهران العمل في العراق، حيث برز دورها من خلال أذرعها المُتَمَثِّلة بالميليشيات الشيعية الموالية لها، والتي تُشَكِّل نسبة لا يستهان بها من قوّات الحشد الشعبي، حيث تدعمها بالمال والسلاح، حتى أنّ تدريبات تلك الميليشيات تُشرِف عليها قوّات الحرس الثوري، ومع دخول تنظيم داعش إلى العراق، زادت إيران من تقديماتها العسكرية لحلفائها، لتدعمهم في محاربته، لما يُشَكِّل خطرًا على العراق وإيران، " فالحملة التي أطلقتها الحكومة الإيرانية ضد داعش هي تذكير للعراقيين بأن جارهم الأكبر هو الجهة الفاعلة الأقوى في بلادهم"[٢٣٦]. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات بين الشيعة في العراق وإيران لها ارتباطات دينية بحُكمِ وحْدَة المذهب الشيعي ووجود موقع المقامات الدينية في النجف وكربلاء، والتي ترمي إلى تقوية العلاقات بين الطرفين من خلال الزيارات الدينية التي يقوم بها الإيرانيون لتلك المقامات.

تقوم الميليشيات الشيعية الوكيلة لإيران " بدَور "زرٍّ وعازلٍ"[٢٣٧]، فمن ناحية هي زرّ تستطيع أن تضغطه طهران عندما تريد أن تقمع خصومها، ومن ناحية ثانية، تعتبر عازلًا يتيح لها أن تبعد الشبهة عنها متى خرقت تلك الميليشيات حقوق الإنسان وإنْ قامت باقتراف جرائم. كما تُقَدِّم طهران

---

[٢٣٥] فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، ١٢-١٠-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ٢٥-٥-٢٠٢٢:

http://rasanah-iis.org

[٢٣٦] عليرظا نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، مرجع سابق، ص ٢.

[٢٣٧] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مرجع سابق، ص ٥.

المساعدة لجميع حلفائها ولكي تُبقي سيطرتها عليهم، تعمل على افتعال المنازعات بينهم لتأتي هي وتحلّ الإشكال لتبقى بنظرهم المخلّص الأوحد، ومن الناحية السياسية تحافظ طهران " على نفوذها في العراق على أساس تشكيل حكومات مركزية يقودها الشيعة مع الحرص ألّا تخرج هذه الحكومات عن سيطرتها"[٢٣٨].

ولكن بعد انطلاق المظاهرات في تشرين الأول ٢٠١٩ والتي رُفِعَت خلالها مطالبات بعدم تدخّل إيران بالسياسة العراقية، وبعد وقوع عملية اغتيال الجنرال قاسم سليماني في بداية العام ٢٠٢٠، وظهور نوع من الشك في إمكانية ضلوع أحد الفصائل العراقية في العملية، إتّجهت القيادة الإيرانية " إلى بناء خلايا سرية تابعة لها داخل العراق"[٢٣٩]، حيث يتمّ اختيار عدد من المسلّحين المميّزين الذين يُعتَبَرون من النخبة من الفصائل التابعة لها، يرتبطون بها بشكل مباشر، ويتمّ تدريبهم عند الحرس الثوري الإيراني على تسيير الطائرات بدون طيار، زرع القنابل وإطلاق الصواريخ، وبهذه الطريقة تضبط إيران هذه المجموعة، لأنّها أصبحت تعاني من صعوبة السيطرة على أعداد كبيرة من الميليشيات والفصائل بعد غياب الجنرال سليماني الذي كان يعرف كيف يتعامل معها ويضبطها.

تلقّت إيران ضربات إسرائيلية عدّة في سوريا، كما تعرّضت إلى اعتداء أصاب مركزًا عسكريًا في كرمنشاه في ١٤ شباط ٢٠٢٢، وكانت إيران قد حذّرت واشنطن وتل أبيب بعدم الاعتداء على كوادرها ومنشآتها، لذلك " استهدفت إيران بـ"صواريخ نقطوية دقيقة"، قاعدّة "حرير" في مدينة أربيل"[٢٤٠]، والتي تقع بالقرب من القنصلية الأميركية، وقال الإيرانيون أنّ من هذا الموقع انطلقت الطائرات التي ضربت المركز في كرمنشاه، على أثر ذلك علت الأصوات العراقية الرسمية والشعبية اعتراضًا على الهجوم الإيراني حيث اعتبرته انتهاكًا للسيادة العراقية، ومن جهة أخرى، فإنّ إسرائيل تستخدم إقليم كردستان لتشنّ الاعتداءات على إيران.

---

[٢٣٨] عليرظا نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، مرجع سابق، ص ٥.

[٢٣٩] هيفاء العريبي، **الاستراتيجية الإيرانية الجديدة وتداعياتها على العراق والمنطقة**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٥١٩، تاريخ ٢٥-٥-٢٠٢١.

[٢٤٠] **إيران لأعدائها: للصبر الاستراتيجي...حدود!**، الأخبار، العدد ٤٥٨٤، تاريخ ١٤-٣-٢٠٢٢.

لإيران علاقة تاريخية مع إقليم كردستان العراق، من خلال حزب الإتحاد الوطني الكردستاني برئاسة طالباني، الذي يسيطر على محافظة السليمانية، مع الإشارة إلى أنّ حدودها الخارجية تحدّها إيران، بعكس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على دهوك وأربيل ولديه حدود مشتركة مع تركيا أيضًا، كما أنّ علاقة رئيسه مسعود البارزاني مميّزة مع الأتراك، حتى أنّ حزب الاتحاد الوطني وحركة التغيير طرحا مشروع إقامة إقليم كردي ثانٍ بدعم إيراني نواته محافظة السليمانية، للتخلّص من سيطرة البارزاني على كامل إقليم كردستان العراق.

كما تُعتَبَر السليمانية عمق استراتيجي للإيرانيين في العراق، لأنّها قبل العام ١٨٤٨ كانت تتبع للأراضي الإيرانية، ولكن بموجب اتفاقية أرضروم الثانية التي عُقِدَت بين السلطنة العثمانية والدولة الفارسية عام ١٨٤٨، تمّ " تبادل الأراضي بين الدولتين إذ أصبحت السليمانية وما حولها تابعة للعثمانيين، مقابل التنازل عن الأحواز لإيران"[٢٤١]، كما أنّ العلاقات التجارية بين إيران والسليمانية متقدّمة بسبب أنّ هذه الأخيرة تُعتَبَر من أهمّ المراكز الصناعية والتجارية في العراق، حيث تسعى إلى جذب المستثمرين الإيرانيين للعمل في قطاعي الصناعة والزراعة، ما يفتح الباب واسعًا أمام المخابرات الإيرانية للتغلغل في السليمانية وإقليم كردستان لمراقبة تحركات الكرد والإسرائيليين والأميركيين.

ثالثًا : التدخّل التركي في العراق

مع دخول تنظيم داعش إلى العراق وسوريا في العام ٢٠١٤، شكَّل خطرًا عليهما كما على الدول المجاورة، وكانت تركيا من دول التحالف مع الولايات المتحدة التي شاركت بالحرب ضد التنظيم الإرهابي، فمدّت يد المساعدة إلى الجيش العراقي وقوّات البيشمركة، وأقامت قاعدة عسكرية في بعشيقة التابعة لقضاء الموصل في محافظة نينوى، وساهمت بتدريب مقاتلين عراقيين أكراد وغيرهم للاشتراك في مواجهة التنظيم الإرهابي، حتى أنّها ساعدت قوّات البيشمركة للانتقال عبر أراضيها لدعم الأكراد في كوباني السورية وذلك عندما اشتدّ الخناق على هذه الأخيرة من جرّاء

---

[٢٤١] حمد جاسم حمد، **دور إيران في الدعوة لإنشاء إقليم السليمانية في العراق**، تاريخ: ٢-٨-٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٧-٨-٢٠٢٢:

https://m.annabaa.org › arabic › studies

الحصار الذي فرضه مقاتلي تنظيم داعش، وكانت الدولة العراقية مشغولة بمواجهة التنظيم ولم تُعِر أهمية للتدخّل التركي.

من جهة أخرى، ومنذ العام ١٩٨٤ صعّد حزب العمّال الكردستاني عملياته العسكرية ضدّ الجيش التركي في مناطق شرق تركيا القريبة من الحدود العراقية والسورية، وعزَّزَ مواقعه في شمال العراق ليشنّ هجماته على الداخل التركي، ما أدّى إلى سقوط ضحايا من الجيش التركي والمدنيين الأتراك وحتى الأكراد منهم، وبسبب ذلك وجّهت القوّات التركية حملات عسكرية عدّة إلى المنطقة لضرب عناصر الحزب، كما صدرت تصريحات على لسان وزراء الدفاع الأتراك المتلاحقين تُفيد أن قوّاتهم العسكرية قد شنّت هجمات في مناطق شمال العراق، ومن بينها تصريح للوزير "خلوصي اكار" في نيسان من العام ٢٠٢٢، مفاده " أنّ وحدات كوماندوز ومسيّرات ومروحيات هجومية تقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في ثلاث مناطق قريبة من الحدود التركية"[٢٤٢].

وما بين العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ شنّت تركيا عمليات عسكرية بشكل متكرّر ضدّ مسلّحي حزب العمّال الكردستاني، وكانت قد أطلقت عليها أسماء "مخلب النمر" ، "مخلب النسر" وكان آخرها "قفل المخلب" في المنطقة، كما تاريخيًا تمّ عقد مذكّرات تفاهم بين البلدين حتى خلال حكم الرئيس الراحل صدّام حسين، سمحت بموجبها للجيش التركي بالتوغّل بضعة كيلومترات في الأراضي العراقية لملاحقة مقاتلي حزب العمّال، وبسبب الاحتلال الأميركي للعراق وإنشاء منطقة آمنة وفرض حظر الطيران فوق إقليم كردستان، تلاشت السيطرة العراقية على منطقة شمال العراق، في مقابل صعود قوّة الأكراد من خلال فرض الفديرالية وتثبيت إقليم كردستان ضمن العراق الفديرالي، ما فتح الباب واسعًا أمام القيادة التركية للدخول إلى أراضي الإقليم بشكل مستمر لما لها من علاقات وثيقة مع مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث تعاون الطرفان في ملاحقة عناصر حزب العمّال المنتشرين في إقليم كردستان العراق.

ولكنّ القيادة التركية أخطأت هذه المرّة باستهدافها منتجعًا سياحيًا في منطقة زاخو التابعة لمحافظة دهوك بتاريخ ٢٠-٧-٢٠٢٢، حيث " قُتِلَ تسعة مدنيين على الأقل بينهم نساء وأطفال،

---

[٢٤٢] **تركيا تطلق هجوماً ضد "العمّال الكردستاني" شمال العراق**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٨٤٨، تاريخ ١٩-٤-٢٠٢٢.

وأصيب ٣٣ آخرون بجروح"[٢٤٣] من جرّاء القصف، وعلى أثر ذلك، ندّد رئيس الوزراء العراقي الكاظمي الإنتهاك الصريح والسافر التي قامت به القوّات التركية بحقّ السيادة العراقية وتهديد أمن المواطنين العراقيين من خلال استهداف منطقة سياحية في دهوك، كما اتّخذ البرلمان العراقي قرارًا بتشكيل لجنة ميدانية لتقصّي الحقائق بشأن القصف التركي الذي أصاب المدنيين العراقيين، وأعلنت الحكومة العراقية، أنّها رفعت رسالة إلى مجلس الأمن الدولي تعرض شكواها بشأن الاعتداء التركي الذي حصل في محافظة دهوك، ووثّقت فيها أكثر من ٢٢ ألفًا و٧٤٠ خرقًا تركيًا سابقًا، كما صرّحت وزارة الخارجية العراقية في بيان أصدرته أنّ " لدى تركيا أغراضًا توسّعية وراء الاعتداءات التي تقوم بها"[٢٤٤]، وسيعمل العراق جاهدًا على إحباطها، كما على الجانب التركي أن يُقَدِّم اعتذارًا للدولة العراقية وشعبها.

ومن ناحية أخرى، تطمح تركيا إلى توسيع نفوذها في العراق، فتعزف على الوتر الإثني لتكون عرّاب حلفائها تركمان العراق وهم ثالث أكبر إثنية بعد العرب والأكراد، حيث تقدّم لهم الحماية من الأكراد والحشد الشعبي، ومن خلالهم تلعب دورًا رئيسًا في المعادلة العراقية ضمن النظام الفديرالي، وخاصةً في محافظة كركوك الغنية بالنفط، حيث تحاول إنشاء كيان خاص لهم، لذلك فقد " لعبت تركيا دورًا حيويًا في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية والتي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها"[٢٤٥].

كما تحاول ألّا تنتقل عدوى أكراد العراق ذو الطموحات الانفصالية إلى الداخل التركي فتصيب مواطنيها الأكراد، وهي ما زالت تعاني من هجمات حزب العمّال الكردستاني وتهديداته، لذلك ومع أنّ علاقتها بحليفها مسعود البارزاني جيدة، كانت ردّة فعلها قاسية على إجراء الاستفتاء الكردي في إقليم كردستان العراق كي تصون أمنها القومي.

---

[٢٤٣] **بغداد: مقتل ٩ وإصابة ٣٣ في هجوم صاروخي تركي على دهوك**، اللواء، العدد ١٦٤٣٦، تاريخ ٢١-٧-٢٠٢٢.

[٢٤٤] **العراق في رسالة إلى مجلس الأمن: لدى تركيا أغراض توسعية وراء الاعتداءات**، الديار، العدد ١١٩٤٠، تاريخ ٢٥-٧-٢٠٢٢.

[٢٤٥] هنري ج. باركي، **العراق وجيرانه أخطار (وإمكانات) الجوار**، معهد السلام الأميركي، تقرير خاص رقم ١٤١، تموز ٢٠٠٥، ص٥.

رابعًا : التدخّل الإسرائيلي في العراق

منذ أن شارك الجيش العراقي مع الجيوش العربية في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ضدّ إسرائيل، وهذه الأخيرة تحاول المستحيل لإضعافه، لما برهن من قوّة وفعالية. حتى خلال حربه مع إيران وفي تاريخ ٧ حزيران من العام ١٩٨١، شنَّ الطيران الحربي الإسرائيلي هجومًا جويًا مفاجئًا على المُفاعل النووي العراقي تموز (أوزيراك) الذي يقع في جنوب شرق بغداد وتمّ تدميره بشكل شبه كليّ، لتضمن إسرائيل عدم إمكانية العراق من تهديدها بسلاح ذريّ. كما في حرب الخليج الثانية عندما شنَّت الولايات المتحدة الأميركية مع دول التحالف حربًا على العراق لإخراجه من الكويت كانت إسرائيل المستفيد الأول من إضعاف القدرة العسكرية العراقية.

على أثر الانسحاب الأميركي المفاجئ من افغانستان في ٣١ آب من العام ٢٠٢١ وانهيار حلفاء الولايات المتحدة الأميركية أمام حركة طالبان بشكلٍ سريع، وبسبب مشاهد الرعب التي رآها الناس لبعض حلفاء واشنطن وهم يتمسّكون بالطائرات الأميركية وهي تغادر مطار كابول، دبّ الرعب في أنفس بعض الجهات العراقية التي تُعَوِّل على الأميركيين والإسرائيليين، كي لا يتركوهم في مواجهة مصيرهم مع إيران إذا تكرر السيناريو الأفغاني في العراق في حال أرادت واشنطن الانسحاب كليًا بشكلٍ مفاجئ.

لذلك عُقِدَ مؤتمر في فندق ديفان في محافظة أربيل بتاريخ ٢٤ أيلول من العام ٢٠٢١ تحت عنوان "السلام والاسترداد" الذي نظّمه "مركز اتصالات السلام" والذي يترأّسه جوزيف براودي وهو أميركي من أصل يهودي عراقي، حضره حوالي ٣٠٠ شخص من السنّة والشيعة وكان من بينهم شيوخ من ست محافظات وهي بغداد، صلاح الدين، الموصل، ديالى، الأنبار وبابل، وقد أفضى المؤتمر إلى رسالة تعكس مدى خوف القوى المجتمعة " مما حدث في أفغانستان، من تخلٍ أمريكي عن حلفائهم دون مراعاة لعواقب من يتعاون معهم"[٢٤٦]، وكان الهدف من الرسالة أن تصل بسرعة إلى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، لتقديم وعدٍ صريح لهما بأنّهم على استعداد لوضع العراق على مسار التطبيع. وفي نهاية المؤتمر صدر بيان قرأته سحر الطائي التي تشغل منصب مديرة الأبحاث في وزارة الثقافة ببغداد، حيث تضمّن المطالبة بالانضمام إلى "اتفاقيات ابراهيم

---

[٢٤٦] بشير الوندي، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، الطبعة الأولى، دار الصفار للطباعة والترجمة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٦٣.

(أبراهام)" التي نصّت على بدء علاقات دبلوماسية ما بين إسرائيل والأطراف التي وقّعت على تلك الاتفاقيات، كما " تحدّث خلال المؤتمر عبر الفيديو تشيمي بيريز الذي يرأس مؤسّسة والده الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز"[٢٤٧]، ما يعكس الصبغة الإسرائيلية المُهَيمِنَة على المؤتمر.

صدر ردّ رسمي عنيف من العاصمة بغداد على المؤتمر وبياناته، حيث أصدرت المحكمة الاتحادية العليا أوامر إلقاء قبض بحقّ كافة المشاركين فيه، كما صدرت البيانات والتي عبّرت عن ردود أفعال الأحزاب والمنظّمات العراقية، حيث وجِّهَت أصابع الاتهام إلى المشاركين وتمّ تجريمهم بالخيانة العظمى، ومن ناحية أخرى إستنكرت العشائر ممّا قام به بعض شيوخها، فمنهم من كان على علم بموضوع المؤتمر ومنهم من كان على غير علم، إذ اعتقد البعض أنّ الهدف منه دعم عملية إنشاء إقليم سنّي للمحافظات الغربية، وبعد تجلّي حقيقة أهداف المؤتمر، " تبرّأت عشائر من أفعال شيوخها، كوسام الحردان، ولحقتهم عشيرة الجبور لتتبرّأ من أفعال إبن عشيرتها عامر الجبوري"[٢٤٨].

نفت أربيل علمها بالمؤتمر، كي لا تتحمّل أي مسؤولية تجاه السلطة المركزية في بغداد، كما أن المحافظات الغربية أرادت أن يكون مكان المؤتمر في أربيل لإبعاد الشبهة عنها ولكَون الإقليم يتمتّع بالديمقراطية والحرية أكثر من المناطق الأخرى في العراق، لكن من المؤكّد أن أربيل كانت تعلم بمضمون مؤتمر التطبيع، فاجتماع هذا العدد الكبير من المشاركين في فندق في عاصمة إقليم كردستان، لن يكون صعبًا على قوّات الأمن الكردية أن تعرف حيثيّاته وأهدافه، فعلاقة الإقليم بإسرائيل معروفة وقديمة، بحيث كانت هذه الأخيرة من الداعمين القليلين لإنفصال كردستان عن العراق عبر الاستفتاء الذي حصل في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، فأحلام مسعود البارزاني الإنفصالية تنتعش كلّما لاحت في الأفق بوادر تعكس ضعف العراق أو حين يمرّ بلحظات من عدم التوازن، ولكن في حال دعمت إسرائيل الأكراد لتحقيق الانفصال وقدّمت لهم المساعدات المختلفة، سيدفع

---

[٢٤٧] **تحت عنوان "السلام والاسترداد"... مؤتمر في كردستان العراق يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل،** تاريخ ٢٥-٩-٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٧-٨-٢٠٢٢:

https://www.france٢٤.com › ٢٠٢١٠٩...

[٢٤٨] بشير الوندي، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، مرجع سابق، ص ١٦٢.

الأكراد في المقابل ثمنًا باهظًا لها " لا يقل عن السماح بتحوّل الإقليم إلى إحدى المنصّات الإسرائيلية للتجسّس على إيران"[٢٤٩].

الفقرة الثانية: شرذمة على الصعيد الداخلي

يعاني من أزمات داخلية منذ عهد الاستقلال، فالمجتمع العراقي يتكوّن من طوائف وإثنيات عدّة، وتتمتّع كل فئة بخصوصيات تميّزها عن الأخريات، كما يوجد في أراضي العراق ثروات طبيعية من نفط وغاز، تشدّ إليها الطامعين للسيطرة عليها، هذا ما أدّى إلى نشوء صراعات بين مختلف الأطراف. وبعد اعتماد النظام الفديرالي عام ٢٠٠٥، تضاربت الآراء حول إيجابياته وسلبياته، فأيَّده البعض، لما يُؤَمِّن من عدالة ومساواة بين جميع أطراف المجتمع، ويسمح لكل مجموعة أن تهتم بأمورها الخاصة لتحقيق المنفعة الاقتصادية والحياتية، أمّا بالنسبة للبعض الآخر، فقد رأوا أنّ الفديرالية تُجَسِّد مشروع خارجي يهدف إلى تفتيت العراق وتقسيمه، ويُشَكِّل خطرًا على دول الممانعة مثل سوريا وإيران كما على خطِّ المقاومة، كما اشتدَّ الخلاف بشأن السيطرة على بعض المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، وعلى موضوع تحويل المحافظات إلى أقاليم والأقضية إلى محافظات.

أولًا: ضعف العلاقات الداخلية

١- فقدان الثقة بين الأطراف الداخلية

إجتمعت قوى المعارضة بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، وعلى رأسهم الحزبين الكرديين الكبيرين الديمقراطي والاتحاد الوطني، والقوى الشيعية، وتضافرت جهودهم من أجل التخلّص من حزب البعث، وتمّ الاتفاق على اعتماد النظام الفديرالي في العراق لما يُؤَمِّن من عدالة في التمثيل ويحفظ خصوصية الأطراف كافة وخاصة الأقليات منها، وما أن تمّ التخلّص من صدّام حسين حتى سيطر الشيعة على الحكومات المتلاحقة بحُكمِ أنّهم الأكثرية على صعيد العراق.

نشب الخلاف بين السلطة المركزية وإقليم كردستان ذو الطموحات الانفصالية، حتى وصل الأمر لحدود المواجهة في العام ٢٠٠٨، حين أرسلت حكومة بغداد قوّاتها المعزّزة بالدبابات والتي

---

[٢٤٩] حسين ابراهيم، **في ما وراء المؤتمر – التهريبة: "كردستان" تحيي أحلام الانفصال**، الأخبار، العدد ٤٤٥٠، تاريخ ٢٩-٩-٢٠٢١.

تمّ تسميتها "قوّات شرق دجلة" على مقربة من حدود الإقليم بهدف تهديده للانصياع لأوامرها وإلا سوف يتعرّض للاجتياح، وقد استمرّ النزاع بين هذه السلطة الحاكمة في بغداد وبين سلطات إقليم كردستان بشكل خفيّ، كما تمّ استعمال سياسة الإقصاء والتقاعس في تطبيق مواد الدستور الفديرالي، وبالأخص " فيما يتعلق بالمجلس الاتحادي وهو الجزء الأهم في البرلمان العراقي الذي يُطَمئِن مكوّنات العراق الأخرى على مستقبلها وشراكتها"[٢٥٠].

٢- المحافظات، خلافاتها، وعلاقاتها بالحكومة المركزية

أ- خلافات بين المحافظات[٢٥١]

برزت الخلافات بين بعض المحافظات وخاصة في المناطق الجنوبية بشأن الحدود بينها، حيث اعترضت محافظة ذي قار على التعدّيات الحاصلة على حدودها من قِبَل محافظة البصرة ولجنتها المختصّة بترسيم الحدود بينهما، حيث حاولت أن تضم جزءًا من أراضي ذي قار بطريقة غير صحيحة، ومن جهة أخرى، طلبت اللجنة المختصّة في محافظة المثنّى من محافظة ذي قار أن تعجّل في تأليف لجان مشتركة " لمنع الخلافات العشائرية والابتعاد عن التصعيد الذي قد يؤدّي إلى توسّعها"[٢٥٢]، وإلى تأزّم العلاقة بين المحافظتين، ما يهدّد أمنهما الداخلي.

ب-منح بعض الصلاحيات إلى المحافظات

من ناحية صلاحيات المحافظات، عدّل مجلس النواب العراقي قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، وذلك في تموز من العام ٢٠١٣، والذي قضى بنقل الوظائف، الأجهزة، الخدمات والدوائر الفرعية إلى المحافظات ضمن مجال وظائفها والتي تُبَيِّنُها القوانين المختصّة والدستور العراقي، وذلك بشكل تدريجي وخلال مهلة زمنية لا تتعدّى السنتين، كما أبقى للحكومة المركزية دورها في تخطيط السياسة العامة للدولة العراقية. كما صرّح صادق

---

[٢٥٠] كفاح محمود كريم، **سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢-٩-٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٩-٨-٢٠٢٢:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٨/٠٩/١٨٠٩٠٢١٠١٩٣٢٤٧٠.html

[٢٥١] أنظر خريطة محافظات العراق، الملحق رقم ١.

[٢٥٢] أحمد وحيد، **خلافات ترسيم الحدود بين المحافظات جنوب العراق**، الحياة، العدد ١٩٤٧٠، تاريخ ٢٥-٧-٢٠١٦.

كاظم وهو خبير قانوني، بأنّ كل فئة من الفئتين المؤيِّدة والمعارضة لفكرة إنشاء أقاليم في الدولة، لديها حججها ومبرِّراتها، ما يعكس عمق التنازع بين منهجين مختلفين، حيث تسعى كل جهة إلى إطلاق حركة دوران عجلات الدولة ومؤسّساتها الدستورية بحسب رغبتها، ما يُظهِر عدم بتّ السمة النهائية لنظام الدولة السياسي والإداري بعد العام ٢٠٠٣، وأضاف " أنّ اللجوء إلى توسيع صلاحيات مجالس المحافظات يُمَثِّل حلًا توافقيًا بين فكرتي الفديرالية والمركزية"[٢٥٣] لأنّ هذا الخيار يُجَسِّد المرحلة الإنتقالية ما بين النظامين المركزي والاتحادي، فهو يفسح المجال للدولة أن تطّلع على عمل المحافظات، لكن في المقابل تبدأ بالتخلّي عن بعض صلاحياتها.

٣- الخلاف على كركوك

أثّرت الأحداث المختلفة التي مرّ بها العراق والتي ذُكِرَت سابقًا، على العلاقات بين العرب والأكراد والتركمان والأقليات كافة، كما على العلاقات بين المحافظات والأقضية، وبرزت المشكلات حول المناطق المتنازع عليها وبالأخص على محافظة كركوك الغنية بالنفط، حيث حاولت أطراف عدّة السيطرة عليها لوضع يدها على ثرواتها، وعلى رأسها إقليم كردستان الذي يحتاج لتلك الثروات لتغذية خزينته، وعندما أقيم الاستفتاء الكردي على الانفصال في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، قرّر الكرد بضمّ كركوك إلى الاستفتاء ما أثار الخلاف بينهم وبين التركمان والذين يعتبرون أنّ كركوك ليست من حقّ الكرد بل هي من حقّهم التاريخي، وبسبب الاضطهادات التي تعرّض لها التركمان في المحافظات التابعة للإقليم، فهم " يعتبرون أنّ إقليم كردستان يُشَكِّل تهديدًا وجوديًا لبقائهم من خلال استراتيجيات تهدف إلى استئصال التركمان أو صهرهم/إخضاعهم"[٢٥٤] لسياسة التكريد.

ومن ناحية ثانية، عانى الأكراد من سياسة تعريب كركوك، حين عمل النظام البعثي على نقل العرب العراقيين من وسط وجنوب العراق بالإضافة إلى بعض الفلسطينيين للإقامة في كركوك، وقد قُدِّمَت لهم القروض والمساعدات ليستقرّوا فيها. ما يدلّ على أهمية كركوك بالنسبة إلى الأطراف

---

[٢٥٣] **الحكومة العراقية تؤكد على عزمها على منح المحافظات صلاحيات أوسع**، الحياة، العدد ١٩٤٧٢، تاريخ ٢٧-٧-٢٠١٦.

[٢٥٤] ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، ترجمة عبد الإله النعيمي، **أزمة كركوك السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية**، الطبعة الأولى، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١١٤.

كافة حيث عَمِل كل طرف لإثبات أحقيّته التاريخية وتعزيز وضعه الديموغرافي ليفرض سيطرته كي يحصل على ثرواتها.

حتى أنّ الحزبين الكرديين الكبيرين قد تخاصما حول موضوع انتخاب محافظ لكركوك، فإنّ " الحزب الديمقراطي صار يُفَضِّل التعامل مع القوى القوية في كركوك وغيرها من المناطق، على أن يتحالف مع غريمه اللدود حزب الاتحاد"[٢٥٥]، لذلك فقد أقام تحالفًا في محافظة نينوى مع الحشد الشعبي ليضمن لهذا الأخير منصب المحافظ، وفي المقابل أن يقدّم الحشد له الدعم اللازم لحلّ مشاكله مع العاصمة.

ثانيًا: المطالبة بإنشاء أقاليم ومحافظات

١- إقليم الجنوب

طالبت محافظة البصرة مرارًا وتكرارًا من الحكومة المركزية بتحويلها إلى إقليم، وطرحت الصوت للمحافظات الجنوبية الأخرى مثل ذي قار، ميسان والمثنّى بالانضمام إلى الإقليم الجنوبي في حال رغبت بذلك، والخلفية التي تنطلق منها فكرة إقامة إقليم تعود إلى المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها البصرة مع العلم أنّها من أكثر المحافظات الغنية كونها تعوم على بحيرة من النفط، وتشتهر بزراعتها وتجارتها الواسعة وتحصيل عائدات الجمارك عبر منفذها على البحر، فهي تساهم بحوالي ٨٠% من ميزانية العراق المالية، وفي مقابل كل برميل نفط يتمّ تصديره من أراضيها كانت تحصل المحافظة على دولارين فقط، كما أنّ مشاريع عدّة ما زالت متوقِّفة، وخاصة الإنمائية منها و" أوضاعها مُتردِّية وبناها التحتية ما زالت مُدمَّرة"[٢٥٦]، وذلك بسبب الإهمال الذي تعاني منه من قِبَل بغداد من جهة أولى، وبسبب مشكلة الفساد الإداري المستشري فيها من جهة ثانية، لذلك رغب سكّان المحافظة بإنشاء إقليم لحفظ حقوقهم وتوسيع صلاحياتهم ليُحكِموا قبضتهم على ثرواتهم كي يحصلوا على نسبة تكفيهم من الموازنة العامة لتساعدهم على تطوير محافظتهم وليفرضوا سيطرتهم على قرارها السياسي في وجه الحكومة المركزية.

---

[٢٥٥] فاضل النشمي، **صراع مكونات كركوك على المحافظ يعطّل تطلعات سكانها**، الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٠٥، تاريخ ١١-٦-٢٠١٩.

[٢٥٦] فاضل النشمي، **إقرار إقليم البصرة يثير خلافاً بين القوى السياسية العراقية**، الشرق الأوسط، العدد ١٤٧٣٦، تاريخ ٣-٤-٢٠١٩.

وبحسب رأي الصحافي أحمد سنيطي، لو كانت محافظة البصرة قد " تسلّمت مستحقّاتها من الدولة منذ عام ٢٠٠٨، لتلاشت المطالبات بتأسيس إقليم جنوبي"[٢٥٧]، وكان قد طُرِحَ موضوع إنشاء إقليم البصرة مجدّدًا أثناء فترة تواجد تنظيم داعش الإرهابي في العراق، حينها كانت الأولوية لدى الحكومة المركزية في بغداد، مواجهته والقضاء عليه لما شكّل وما يزال خطرًا على الدولة العراقية ككل، فرأت بعض الأوساط السياسية والمسؤولين الحكوميين بضرورة التريّث في خَوض تجربة إقامة الأقاليم وإرجاء هكذا خطوة لما بعد التخلّص من داعش، لأنّه " ينبغي تأجيل مشاريع الأقاليم إلى أن تكون الظروف هادئة حتى ينتج منها عراق إتحادي موحّد"[٢٥٨].

كما أنّ تجربة إقليم كردستان كانت قد شكّلت هاجسًا للحكومة المركزية في بغداد لما حملت من ميول إنفصالية حتى أنّها وصلت إلى حدّ إجراء استفتاء حول إستقلال الإقليم، وانعكس ذلك سلبًا على باقي محاولات إنشاء أقاليم أخرى، فكان الرفض من نصيبها، خوفًا من إعادة إنتاج إقليم شبيه لكردستان، ما يؤدّي إلى تقسيم العراق وذلك من وجهة نظر المعارضين للفكرة الفديرالية، كما أنّ إيران دعمت سابقًا فكرة إنشاء إقليم يضم محافظات الوسط والجنوب الشيعية، ولكن بعدما خرج الأميركيون، تراجعت عن موقفها في هذا الشأن بسبب أنّ الحكومة العراقية التي تسيطر على الحكم في بغداد هي حليفتها، وبذلك تستطيع من خلالها أن تمدَّ سيطرتها على كامل الأراضي العراقية.

ومن وجهة نظر الناشط رعد البصري، يقول أنّ فكرة إنشاء إقليم البصرة ما زالت موجودة ويتمّ التحضير لتنفيذها، لكنّ الأحزاب التي تسيطر على مقوّمات المحافظة ستظل مهيمنة على سلطات الإقليم عند نشوئه وستفرض مكوسًا على الشركات التي تودّ الدخول للعمل والاستثمار كما ستسيطر على المراكز الحيوية، لذلك إذا تمّ إنشاء إقليم البصرة، يُخشى من الأحزاب أن تحوّل هذا الإقليم الجنوبي " إلى جحيم وليس إلى إقليم للتنمية"[٢٥٩]. كما أنّه كان قد صدر القانون رقم ٦٦

---

[٢٥٧] خالد سليمان، **البصرة تحن إلى الماضي والمالكي يحول فيها تعويض خسارته في بغداد**، الحياة، العدد ١٨٩١٤، تاريخ ١٦-١-٢٠١٥.

[٢٥٨] **المالكي يطرح رؤيته للأقاليم... في البصرة**، الأخبار، العدد ٢٤٩٤، تاريخ ١٦-١-٢٠١٥.

[٢٥٩] وليد الخزرجي، **لهذا "البصرة" مهملة رغم دعمها لـ ٨٠% من ميزانية العراق**، ٨-١-٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٢١-٨-٢٠٢٢:

https://arabi٢١.com › story › لهذا-الب...

لسنة ٢٠١٧، والذي قضى بتحويل البصرة إلى العاصمة الاقتصادية للعراق، ولكنّه حتى الآن ما زال حبرًا على ورق، فهذا القانون عند تطبيقه يساهم في تنمية البصرة وباقي المحافظات العراقية ويرفع المستوى المعيشي للمواطنين، لكن للأسف لم يُطَبَّق على أرض الواقع، ما يعكس مدى التقصير الرسمي للسلطة الفديرالية.

٢- إقليم المحافظات الغربية

بعد سقوط النظام البعثي مع رحيل الرئيس صدّام حسين، فقدت الطائفة السنية سطوتها على الحكم في العراق لصالح الطائفة الشيعية والتي قبضت على السلطة من خلال منصب رئاسة الحكومة، وتمّ ملاحقة عناصر حزب البعث كما انتشرت عمليات اجتثاث البعث منذ الاحتلال الأميركي، وعلى أثر ذلك أصيب السنّة بحالة إحباط بسبب ما خسروه على صعيد سلطة الحكم في العراق، لذلك صرّح أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي من العاصمة الأميركية أنّ سنّة العراق يشعرون بإحباط، وفي حال لم تتمّ مداواة هذه الحالة، يمكن أن يطالبوا بالانفصال أو أن يؤسّسوا إقليمًا على غرار إقليم كردستان، كما أكد النجيفي أنّ " سنّة العراق يشعرون بالتهميش وبأنّهم مواطنون من الدرجة الثانية"[٢٦٠].

ومع دخول تنظيم القاعدّة ومن بعده تنظيم داعش، إلتحق بعض الشبان السنّة بتلك التنظيمات إمّا بداعي العقيدة أو بسبب التململ من سيطرة الميليشيات الشيعية وأعمالها غير المنضبطة، ومع سقوط الموصل عام ٢٠١٤ بِيَدِ داعش، تمّ توجيه الاتهامات إلى القيادات السنية بالتواطؤ مع التنظيم الإرهابي وتحميلها مسؤولية الإنهيار، ما سبّب بزيادة الشرخ الطائفي، وعلى أثر ذلك، أصبحت الدعوة إلى إنشاء إقليم " مطلبًا مستساغًا ومقبولًا بل ومدعوًّا إليه من قِبَل أطيافٍ في المحافظات الغربية"[٢٦١]، ليضمّ محافظات الأنبار، نينوى، صلاح الدين وديالى.

عُقِدَت إجتماعات في الدول المجاورة لمناقشة إمكانية إنشاء إقليم سنّي قي العراق، ومن بينها الإجتماع الذي تمّ عقده في العاصمة التركية في ٢ آب ٢٠٢٠ بحضور الرئيس التركي أردوغان، الذي يعمل على بسط سيطرته الإقليمية على السنّة في المحيط العربي، وكان من بين

---

[٢٦٠] **تصريحات النجيفي عن "انفصال السنة" تثير ردود فعل متباينة في العراق**، الحياة، العدد ١٧٦١٧، تاريخ ٢٩-٦-٢٠١١.

[٢٦١] سعاد الراشد، **إقليم لـ"السنّة" في العراق؟**، السفير، العدد ١٢٩٤٩، تاريخ ١٦-١٢-٢٠١٤.

المجتمعين رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي ويرافقه عدد من الشخصيّات السنية، وبرزت المطالبات لتشكيل إقليم سنّي من قِبَل أعيان محافظة الأنبار، بسبب عمليات الفقدان التي عانى منها أبناء المحافظة والمداهمات التي تعرّض لها البعض من قِبَل أجهزة السلطة على خلفية الإنتماء لتنظيم داعش.

خلال الاجتماع، تمّ تسليط الضوء على صحراء الأنبار فيما خصّ اكتشاف " ثروات نفطية هائلة تمتد نحو الأراضي السورية والأردنية"[٢٦٢]، والتي تعطي زخمًا باتجاه تأسيس إقليم سنّي للحفاظ على ثرواته وحماية مكوّناته. لكنّ الرأي العام السنّي قد انقسم ما بين مؤيدٍ لمشروع إقامة الإقليم ومعارضٍ له، فعلّلت الشخصيّات التي أيّدت الفكرة، أنّ الإقليم سيقدّم الحماية لأبنائه وسيوفّر الامتيازات المطلوبة لضمان الاستفادة من عائدات ثرواته، وفي المقابل شرحت الشخصيّات التي عارضت الفكرة أنّ إنشاء إقليم سنّي سيؤدّي إلى تغذية المشاعر المذهبية والابتعاد عن الحسّ الوطني الجامع ما سيهدّد وحدة العراق.

٣- إنشاء محافظات جديدة

طالبت بعض الأطراف في محافظات عدّة بتحويل بعض الأقضية إلى محافظات، حيث طالب قضاء الزُبَير الواقع غرب محافظة البصرة أن يتحوّل إلى محافظة كَوْنَه يتمتّع بالمميّزات المطلوبة من حيث المساحة والإمكانات البشرية والاقتصادية، ومن جهة أخرى، أثار موضوع إطاحة محافظ صلاح الدين وهو من مدينة سامراء موضوع فتح ملف تحويل سامراء إلى محافظة مستقلّة عن محافظة صلاح الدين، ما أدّى إلى نشوب خلاف ما بين السنّة والشيعة بحيث أنّ سامراء تهمّ السنّة لأنها كانت عاصمة الدولة العباسية وهي ذات الأغلبية السنية، كما في المقابل تهمّ الشيعة أيضًا بسبب أنّها تضمّ مرقدَي الإمامين حسن العسكري وعلي الهادي، مع الإشارة إلى أنّ البلدات المحيطة بسامراء ذات أكثرية شيعية، وإنشاء محافظة سامراء، سيؤدّي إلى بروز مشكلة منصب المحافظ، وإلى أيٍّ طرف سيؤول. كما طالب إقليم كردستان بتحويل بعض المناطق التي تقطنها

---

[٢٦٢] صباح ناهي، **هل بات إعلان الإقليم السني العراقي وشيكا؟**، ١٢-٨-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٢-٨-٢٠٢٢:

https://www.independentarabia.com › ...

الأقليات، " في قضاء سنجار ذات الغالبية الأيزيدية، وسهل نينوى، التي يقطنها خليط من الأقليات المسيحية والأيزيدية والشبك إلى محافظات مستقلّة"[٢٦٣]، وفي هذا الإطار أعرب مسعود البارزاني عن دعمه للمسيحيين أصحاب الأرض لإنشاء محافظة في سهل نينوى تنفصل عن محافظة نينوى، لكن في المقابل صوّت البرلمان العراقي على عدم تغيير حدود محافظة نينوى وإبقائها ضمن الحدود الإدارية التي كان معمولًا بها قبل العام ٢٠٠٣، وصرّح النائب أحمد المشهداني أنّ مصير مشروع تقسيم المحافظة يُحَدِّده أبناؤها وحدهم وذلك بعد الانتهاء من تحريرها من التنظيم الإرهابي، " وربّما يُصار (لاحقًا) إلى إقامة محافظة أو ما شابه ذلك في مناطق سهل نينوى، والأمر متروك لأبناء المحافظة وحدهم"[٢٦٤]، كما تابع المشهداني، أنّ لدى مجلس النواب توجّهًا لرفض أي مشروع يمكن أن يؤدّي إلى نشر الفوضى أو إلى تقسيم البلاد.

ثالثًا: إنتفاضة شعبية في وجه الفساد

بسبب الأحداث الأمنية التي مرّ بها العراق وما يزال حتى يومنا هذا، ساءت أوضاعه الاقتصادية والذي كان قد أُنهِك من جرّاء الحروب والفتن الطائفية، والشعارات السياسية التي أطلقها المسؤولون السياسيون والحكوميون لشدّ عصب مناصريهم، لحصد مركز من هنا أو لزيادة الشعبية من هناك، إضافة إلى ذلك عمّ الفساد في طبقات المجتمع كافة، ما أدّى إلى تدهور الأحوال المعيشية للمواطن.

تجدر الإشارة إلى أنّ لدى العراق إحتياطي نفطي كبير، يساعده على تنفيذ المشاريع الاقتصادية والإنمائية، كما يُمَكِنّه من رفع المستوى المعيشي لمواطنيه، لكنّ المفارقة أنّ نسبة كبيرة من المواطنين العراقيين تعاني من الفقر والحرمان بسبب سوء الإدارة والفساد المستشري على كافة المستويات، ما سبّب باندلاع المظاهرات في تشرين الأول من العام ٢٠١٩، منددّةً بالأحوال الرديئة التي وصل إليها المجتمع العراقي، وصار المتظاهرون " يهتفون بإسم الوطن ومحاسبة الفاسدين

---

[٢٦٣] باسم فرنسيس، **بارزاني يحض المسيحيين على إقامة محافظة في نينوى**، الحياة، العدد ١٩٤٦٣، تاريخ ١٨-٧-٢٠١٦.

[٢٦٤] جودت كاظم، **البرلمان العراقي يرفض تقسيم نينوى بعد طرد "داعش" منها**، الحياة، العدد ١٩٥٣٤، تاريخ ٢٧-٩-٢٠١٦.

والمقصّرين في جميع المجالات، مطالبين بتغيير النظام"[٢٦٥]، ثم تتالت الاحتجاجات وتصاعدت حِدَّتها في بعض المدن العراقية حيث تعاملت الحكومة، و" التي جمعت للمفارقة بين التبعية لطهران وواشنطن! مع الحراك بدموية قاتلة ...، ما أدّى إلى سقوط العشرات من الشهداء والآلاف من الجرحى"[٢٦٦].

وفي المناطق الشيعية مثل كربلاء والنجف، تجمّع الشباب الشيعي المحتجّ وهتف بشعارات " تُنَدِّد بالوجود الإيراني وتطالب بالتخلّص منه، "إيران بره بره""[٢٦٧]، وأغلب الشبّان الذين ردّدوا هذه الهتافات كانوا من العاطلين عن العمل، ما يعكس مدى رداءة الوضع الاقتصادي الذي وصل إليه العراق ومدى الاستياء من التدخّلات الخارجية في شؤون العراق الداخلية التي أنهكت الشعب بالمطاحنات العبثية.

وفي مدينة كربلاء أيضًا و " استنكارًا لاغتيال عناصر مسلّحة تابعة لميليشيا عراقية موالية لطهران الناشط في المدينة إيهاب الوزني"[٢٦٨] بتاريخ ٩-٥-٢٠٢١، أقدم المتظاهرون على إشعال النار في سياج القنصلية الإيرانية الخارجي، و ردًا على ما حصل، رفعت إيران مذكّرة للسلطات العراقية تُعرِب فيها عن احتجاجها لما تعرّضت له قنصليتها، كما أعرب رئيس الحكومة الكاظمي أنّه سيحارب دومًا السلاح المتفلّت خارج إطار أجهزة الدولة العراقية ويتصدّى لكافة أشكال النفوذ الخارجي.

بالطبع إن التظاهر حقّ لكل مواطن لكي يُعبّر عن رأيه بحسب المادة ٣٨ من الدستور، كما على المسؤولين الحكوميين أن يُحَسِّنوا الوضع المعيشي الرديء وأن يعالجوا مشكلة البطالة،

---

[٢٦٥] طه العاني، **مظاهرات العراق.. أسباب التصعيد وسبيل الحل**، ١٠-١٠-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٦-١-٢٠٢١:

https://www.aljazeera.net › ٢٠١٩/١٠/١٠

[٢٦٦] فراس أبو هلال، **انتفاضة الشعب العراقي.. رسائل الداخل والخارج**، تاريخ ٧-١٠-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٦-١-٢٠٢١:

arabi٢١.com › story › انتفاضة-الشع...

[٢٦٧] فرهاد علاء الدين، **إيران وسياسات الهيمنة على العراق**، الشرق الأوسط، العدد رقم ١٥٠٦٠، تاريخ ٢١-٢-٢٠٢٠.

[٢٦٨] راجح الخوري، **حراك في العراق**، النهار، العدد ٢٧٤٢٨، تاريخ ١١-٥-٢٠٢١.

وعليهم أن يعملوا على تحسين المستوى المعيشي للمواطن العراقي، وتأمين فرص العمل لهؤلاء الشبّان لكي يعيشوا بكرامة، كما يجب محاربة الفساد المستشري وفرض العقاب الصارم بحقّ الفاسدين. وفي هذا السياق، كان الرئيس برهم صالح، قد حضّر وثيقة قانونية توضّح الطريقة المُثلى لاستعادة كل الأموال التي كانت قد نهبت من العراق وأودعت في الدول الخارجية، وشدّد على " أنّ بلاده تمضي في استرداد الأموال المنهوبة وملاحقة الفاسدين"[٢٦٩]، لإحالتهم أمام القضاء المختصّ لمحاسبتهم على أعمالهم.

تجدر الإشارة إلى أنّه كان قد اتُخِذَ قرارًا في البرلمان العراقي، نواته "تحالف البناء" الشيعي، لإخراج القوّات الأجنبية وعلى رأسهم القوّات الأميركية، وذلك بسبب الهجوم الصاروخي الذي تعرَّض له كل من الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس وأبو مهدي المهندس في بداية العام ٢٠٢٠، –مع الإشارة إلى أنّ الخروج الأميركي من العراق يصبّ في مصلحة إيران–، كما كانت قد " تزامنت التظاهرات في لبنان والعراق، وكلاهما لم يحضرا مؤتمر البحرين الخاص بصفقة القرن"[٢٧٠]، ما يثير الريبة والشكّ، في أنّ بعض السفارات والاستخبارات الأجنبية قد تدخّلت لدفع الشارع العراقي إلى التحرّك باتجاه إقامة المظاهرات.

رابعًا: الأزمة السياسية

بعد انطلاق التظاهرات في تشرين الأول ٢٠١٩، ونتيجة للأحداث التي توالت على العراق، أُجريت انتخابات نيابية مُبكِرَة في تشرين الثاني من العام ٢٠٢١، وحتى يومنا هذا (آب ٢٠٢٢) لم يتمكّن أي تحالف من تشكيل الحكومة المُنتظَرة، وكانت نتيجة الانتخابات قد صبّت لمصلحة زعيم التيار الصدري "مقتضى الصدر" الذي حصد ٧٣ مقعدًا في مجلس النواب، كما كان قد شكّل تحالفًا مع ائتلاف سنّي والحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعد ثمانية أشهر من المراوحة وعدم التمكّن من تشكيل حكومة، دعى الصدر في ١٠ حزيران ٢٠٢٢ نواب كتلته لتقديم استقالتهم، وهذا القرار فاجأ جميع الأطراف، وبعد أن حاول الإطار التنسيقي أن يؤلّف حكومة على قياسه ليُمسِك بزمام السلطة، قام أنصار الصدر باجتياح المنطقة الخضراء في بغداد المُحَصَّنة والتي تحتوي السفارات الأجنبية

---

[٢٦٩] **الرئيس العراقي وضع مدونة لاسترداد الأموال المنهوبة**، الديار، العدد ١١٤٢١، تاريخ ١٨–٣–٢٠٢١.

[٢٧٠] بشير الوندي، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، مرجع سابق، ص ٨٦.

والمقرّات الرسمية للدولة العراقية ما أثار الخوف لدى المواطنين، لذلك " يشعر العديد من العراقيين بالقلق من احتمال وقوع أعمال عنف"[٢٧١].

ومع التسريبات الصوتية لنوري المالكي والتي نشرها الصحافي العراقي علي فاضل، زاد الوضع سوءًا، لأنّها تضمّنت هجومًا على مقتدى الصدر واتهامات باتجاه الحشد الشعبي وإيران، والدعوة إلى سقوط الدم والاقتتال الشيعي الشيعي، ما دفع بالصدر أن يتوجّه للمالكي وينصحه بالاعتذار والاعتزال من العمل السياسي. وعندما باءت محاولات تشكيل الحكومة بالفشل وتصاعدت التوترات في الشارع بين الطرفين الشيعيين المتنازعَيْن، بادر رئيس الحكومة الكاظمي إلى الدعوة لعقد إجتماع يحضره القادة السياسيين أو ممثلين عنهم وذلك بتاريخ ١٧ آب من العام ٢٠٢٢ لإجراء المباحثات من أجل إيجاد الحلّ المناسب للأزمة السياسية، ولم يتغيّب إلا التيّار الصدري، وبعد الانتهاء أعلن مكتب رئيس الوزراء أنّه صدر عن الاجتماع، مناشدة لوقف كافة أعمال التصعيد، وتمّ الاتفاق على تأليف لجنة مصغّرة تُمَثِّل الأطياف السياسية كافة " لبحث شروط التيار الصدري المُتَضَمِّنة حلّ البرلمان والانتخابات المُبكِرَة وكذلك تعديل بعض الفقرات الدستورية"[٢٧٢].

ومع تفاقم الأوضاع السياسية حتى أواخر شهر آب من العام ٢٠٢٢ مع عدم تشكيل حكومة جديدة، ومن المعروف أنّ الانتخابات النيابية العراقية التي أُجرِيَت في تشرين الثاني من العام ٢٠٢١ كانت أيضًا مُبكِرَة ونزولًا على طلب أطراف عدّة ومنها المجتمع المدني الذي أقام التظاهرات منذ تشرين الأول ٢٠١٩، كما طالب بإجرائها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، ونتيجتها لتلك الانتخابات لم تفضِ إلى حلّ، وما زالت الأوضاع السياسية متأزِّمة ما بين الطرفين الشيعيين المتخاصمَين، لذلك وحتى لو أعيدت الانتخابات من جديد، من الصعوبة بمكان أن تصل الأطراف السياسية العراقية إلى حلٍ يُرضي الجميع، ما سيعيد المشكلة الحالية إلى الساحة السياسية العراقية، لذلك رأى الدكتور إحسان الشمري أنّ " الحل الأخير هو الدفع إلى تكوين عقد سياسي

---

[٢٧١] بقلم يورونيوز، **أزمة العراق بين استقرار الوضع الداخلي وحجم النفوذ الإيراني**، ٣-٨-٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٤-٨-٢٠٢٢:

https://arabic.euronews.com › iraq-cr...

[٢٧٢] عادل النواب، محمد علي، **الحوار العراقي لجنة مصغرة لإقناع الصدر بالمشاركة**، العربي الجديد، العدد ٢٩٠٨، تاريخ ١٨-٨-٢٠٢٢.

جديد، لأنّه حتى الانتخابات لن تنفي وقوع المشكلات والأزمات في ظلّ عدم إنتاجية العملية السياسية الحالية"[٢٧٣].

خامسًا: المواطنة العراقية في ظل النظام الفديرالي

تعدّدت التعاريف حول مفهوم المواطنة، وشرحها فلاسفة وكتّاب كثر، ولكن المعنى الذي نودّ معرفته والذي يدلّنا على المشترك والمُهِم في هذا المفهوم " هو مساواة جميع الأفراد (في حقوق المواطنة وواجباتها) أمام القانون والدستور، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية"[٢٧٤].

ومن المعروف أنّ قبل ولادة الدولة العراقية، كانت أراضيها تتوزّع على ثلاث ولايات تتبع للسطنة العثمانية وذلك بحسب ما ورد في الفصل الأول أعلاه، وكانت رعايا تلك الولايات تشبه إلى حدٍ بعيد رعايا باقي مناطق السلطنة من حيث التعدُّدِية، والتي كانت تضمّ طوائف عدّة مثل، المسلمين السنّة، المسلمين الشيعة، المسيحيين، الأيزيديين ،... كما كان من رعاياها العرب، الكرد، التركمان، الأرمن، الأشوريين وغيرهم، ما يعكس الطبيعة التعدّدية الدينية والإثنية لتلك الرعايا، ما دفع السلطات العثمانية في اسطنبول إلى اعتماد نظام الملل العثماني الذي جعل بدوره " الوعي الطائفي والإثني يطغي أحيانًا على الوعي الوطني والقومي والطبقي، عند العديد من الجماعات"[٢٧٥] المنتشرة في مختلف أراضي السلطنة، حتى أنّها ترافقت معها هذه الحالة بعد انفصالها عن السلطنة العثمانية في العام ١٩١٨.

وإذا أردنا أن نقوم بعملية إسقاط مفهوم المواطنة على الحالة العراقية، فيتبيّن أنّ منذ نشأة دولة العراق في العام ١٩٢١، لم تستطع السلطات الحاكمة العراقية المتلاحقة من إقامة دولة المواطنة، بحيث كان في كل حقبة فريق يسيطر على مقاليد الحكم، ويتحكّم ببقية الأفرقاء، وفي زمن حكم البعث عانى الشيعة والأكراد الكثير من ويلاته، وبعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣،

---

[٢٧٣] **العملية السياسية في العراق على مفترق طرق حاسم بعد ١٩ عاماً من الفشل**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٩٥١، تاريخ ٣١-٧-٢٠٢٢.

[٢٧٤] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٧٧.

[٢٧٥] حسين عبيد، **المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٤، ص ٩٦.

وصلت المعارضة الشيعية – الكردية إلى الحكم وسيطرت على الساحتين السياسية والعسكرية، ولكنّها " لم تتمكّن من بناء دولة بِهُويّة مواطنة"[٢٧٦]، بل على العكس من ذلك فقد شاع العنف في المناطق كافة، وسيطرت الميليشيات وسقط الكثير من الضحايا، وفُقِدَ عدد كبير من الأشخاص، وزاد الوضع سوءًا مع دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى الأراضي العراقية، ووصل الأمر إلى حدِّ ارتكاب جرائم ومجازر ضد الإنسانية، ما فتح الباب واسعًا أمام قضية المواطنة لما لها من أهمية، حتى أنّها قد تبوَّأت المركز الأول على صعيد " الأحداث بوصفها قضية وجود وحياة مقابل تفتّت وضياع الثوابت التاريخية المتعلّقة بالوطن والمواطنة والهوية"[٢٧٧].

وفي الحالة العراقية يجب الحفاظ على التقارب الذي يؤسّس للوحدة الوطنية، والتي تتجلّى بأبهى معالمها في "المواطنة المُنَوَّعَة"، من خلال احترام خصوصيات جميع الأطراف، لكن بشرط أن يتمّ التوافق على ذلك كي لا تتفجّر الخلافات بين مختلف المكوّنات الدينية والعرقية، لأنّ النزاع والصراع ما بين الأقلية والأكثرية قائم في أغلبية دول العالم، لذلك يؤكّد "ويل كيمليكا" على أهمية منح السلطة الحاكمة، الحكم الذاتي لأيّ طرف يطالب به، ولكن بشرط أن يرتكز ذلك على تفاهم واضح بين الجماعات المتناحرة، لأنّ اتخاذ قرار برفض تلك المطالب تحت شعار "المواطنة المشتركة" سوف يزيد من شعور الغبن لدى الأطراف المطالبة، وذلك ينمّي التوجهات الانفصالية، ما يؤدّي إلى تهديد وحدة الدولة وانقسام أراضيها، لذلك يحثّ "كيمليكا" على " قيام مواطنة مُنَوَّعَة تستند إلى التشارك في الكلي على نحو متمايز"[٢٧٨].

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك وجه شبهٍ ما بين العراق ولبنان، الذي يضمّ طوائف ومذاهب عدّة، وعانى أيضًا من أزمات مختلفة وأهمّها الحرب الأهلية التي امتدت من العام ١٩٧٥ حتى العام ١٩٩٠، كما تأثّر أيضًا بالفتن الإسلامية المسيحية، السنية الشيعية، وغيرها، كما أنّ الكثيرين كانوا يعتبرون أنّ تعدّد الطوائف هو سبب أزمة لبنان، لكن في المقابل، يوجد علماء ورجال دين

---

[٢٧٦] **الدولة العراقية...تناقضات المواطنة والهوية**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٦١١، تاريخ ٢٥-٨-٢٠٢١.

[٢٧٧] سامي مهدي العزاوي، **مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي**، تاريخ الدخول: ١٣-٨-٢٠٢٢:

https://childcenter.uodiyala.edu.iq › asdNewFolder

[٢٧٨] ساید مطر، **مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تريب**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٣٢.

مشهود لهم بمناقبيتهم وقدسيتهم، يقولون عكس ذلك، بحيث " يعتبر الإمام موسى الصدر أنّ تعدُّد الطوائف في لبنان نعمة بينما الطائفية نقمة"[٢٧٩]، ما يعني أن التعدّدية تصبّ في خانة الغنى والتضافر والتكامل والانفتاح والتعاون. كما أنّ البابا يوحنا بولس الثاني، ولدى زيارته التاريخية إلى لبنان في العام ١٩٩٧، قال أن لبنان هو "وطن الرسالة"، بحسب ما جاء في الإرشاد الرسولي بعنوان "رجاء جديد للبنان". لذا على العراقيين أن يتّعظوا من التجربة اللبنانية، وألاّ يقعوا بنفس الأخطاء التي وقع فيها اللبنانيون من قَبْلِهِم. كما من جهته وأثناء زيارته للعراق في آذار من العام ٢٠٢١، أدان البابا فرنسيس المجازر التي ارتُكِبَت بحقّ بعض الأقليات وبالأخص الأيزيديين، كما شدّد على أهمية الخروج من الأزمة، وقال للعراقيين عليكم أن تبنوا المستقبل على ما يوحِّدكم وليس على ما يفرّق بينكم، كما " يجب ألا يُعتَبَر أحدًا مواطنًا من الدرجة الثانية"[٢٨٠]، وتُعَدّ هذه الزيارة الأولى لرأس الكنيسة الكاثوليكية للعراق، وكما وصِفَ لبنان بوطن الرسالة، أيضًا العراق يمكنه أن يلعب دور رسالة على صعيد المنطقة ككل، لما يحتضن من فئات دينية وإثنية، ويساعده في ذلك موقعه الجغرافي في بلاد ما بين النهرين القديمة، والتي كانت مهد حضارات عديدة.

من الواضح أن الأزمة الوطنية العراقية كانت قبل اعتماد النظام الفديرالي، كما ما تزال بعده، لذا يجب على كافة الأطياف الدينية، الإثنية، السياسية والاجتماعية العراقية، أن تبذل قصارى جهدها من أجل إجراء مصالحة وطنية، لكي تُضَمَّد الجراح، وأن يتمّ فتح صفحة جديدة عنوانها التعاون والوحدة الوطنية مع احترام خصوصيات كل فئة من فئات الشعب العراقي، وإعادة إجراء نقد ذاتي للمرحلة السابقة لتفادي الأخطاء في المستقبل والعمل على توحيد الموقف الداخلي، وإغلاق الباب بوجه التدخّلات الخارجية، لتغليب المصلحة الوطنية على باقي المصالح الضَيِّقَة.

---

[٢٧٩] حسين عبيد، **المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"**، مرجع سابق، ص ١٤٩.

[٢٨٠] **زيارة البابا فرنسيس إلى العراق**، من ٥ إلى ٨ آذار ٢٠٢١، تاريخ الدخول: ١٤-٨-٢٠٢٢: https://ar.wikipedia.org › wiki › زيار...

الخاتمة

إذا قرّرت الدولة العراقية أن تُطَبِّق سياسة الإنماء المتوازن وعملت على توزيع ثروات البلاد على وحداتها كافة أي إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بشكل عادل، يمكن أن يؤدّي ذلك إلى تخفيف حدّة الصراع السياسي، وتَحَسُّن الوضع الاقتصادي ورفع مستوى معيشة المواطن العراقي، وذلك يساهم في تهدئة الشارع وإزالة الإعتصامات والتظاهرات لأنّ المطلب الأساس للمواطنين الذين نزلوا وتظاهروا في تشرين الأول ٢٠١٩، كان تأمين الحياة الكريمة ولقمة العيش، بشرط أن تتوقّف عمليات الفساد في كافة جوانبها وأن تتمّ عملية محاسبة الفاسدين بشكل شفاف ليكونوا عبرة للجميع، وأن يتمّ البدء من أعلى الهرم حتى أسفله لتترجم الجدية في تطبيق ملاحقة المرتكبين، كما على سياسة الإنماء أن تخلق فرص عمل جديدة للمواطنين العاطلين عن العمل في مناطق وقطاعات مختلفة.

لكن تطبيق سياسة الإنماء المتوازن من قِبَل الحكومة المركزية، تَحُوْل دونها عقبات كثيرة، أوّلها أنّ السلطة الحاكمة في بغداد كانت قد أقرّت قانون تحويل محافظة البصرة إلى عاصمة إقتصادية للعراق وذلك في العام ٢٠١٧، وفي حال تطبيق مضمونه، سيؤدّي إلى رفع المستوى الاقتصادي للبصرة وللمحافظات الأخرى كما سيتحسّن الوضع المعيشي للمواطن العراقي، ويساعده ذلك على البقاء في مكانه ضمن منطقته وقريته دون أن يُفَكِّر بالانتقال إلى مكان آخر بحثًا عن رزقه، ما سيعكس استقرارًا على الصّعيد العام، وهدوءًا في مختلف شرائح المجتمع، لأنّ تحسّن الوضعين المالي والاقتصادي للمواطن يصبّ في مصلحة الوضعين السياسي والأمني للدولة، لكنّ هذا القانون لم يُطبّق حتى الآن، ولم يُعرَف ما سبب عدم المباشرة به، فالواقع يعكس تخاذل السلطة في مجال تحسين الوضع الاقتصادي للدولة مع الإشارة إلى أنّ هذا الأمر من أولويّاتها. إنّ إقليم كردستان وبعض المحافظات غير المنتظمة في إقليم، يعترضون على النسب التي تُخَصَّص لهم من الموازنة العامة، فمثلًا أُنزِلَت نسبة الإقليم من ١٧% إلى ١٢%، ومحافظة البصرة ترفع الصوت بسبب موازنتها الضعيفة التي لا تغطّي كلفة المشاريع التي ما زالت تنفّذها منذ سنوات، كما طالبت بإنشاء إقليم حتى تُؤَمِّن حقوقها المالية التي تستحقها.

أما العقبة الثانية أمام السلطة والتي تمنعها من تحقيق الإنماء المتوازن، هي انشغالها بالمطاحنات السياسية والمشاحنات المذهبية والإثنية، بالإضافة للتأثير السلبي للأزمة السياسية التي

يعيشها العراق منذ إجراء الانتخابات النيابية المُبكِرَة في تشرين الثاني ٢٠٢١، التي أدّت بدورها إلى خلافاتٍ ضمن البيت الواحد حيث برز خلاف شيعي شيعي، سنّي سنّي وكردي كردي، أوصل الوضع الداخلي إلى التشرذم، كما برزت التدخّلات الخارجية والتي تصبّ في خانة دعم أحزاب وميليشيات معيّنة ضد أخرى وذلك لتنفيذ أجندات لمصلحة الخارج. كما تُشَكِّل الاعتداءات المتكرِّرَة على أراضي العراق بحجّة ملاحقة عناصر حزب مصنّف من قِبَل دولة إقليمية بالإرهابي، أو ردًا على هجوم تعرّضت له دولة إقليمية أخرى من طرف ثالث، أو من خلال عقد مؤتمر لبثّ سموم التطبيع، مع العلم أنّ العراق كان من أقوى الدول العربية ومشهود لقدرة جيشه الذي كان يُحسَب له ألف حساب من قِبَل الدول الإقليمية كافة، إيران، تركيا، سوريا، إسرائيل، والدول الخليجية، فأصبحت الأراضي العراقية ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والدولية، ما أدّى إلى إضعاف سيادة العراق.

من الأسباب التي أدّت إلى إضعاف العراق، إخراجه من الكويت بواسطة التحالف الدولي في العام ١٩٩١، ووقوعه تحت الاحتلال الأميركي في العام ٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى الحسابات الخاطئة للرئيس الراحل صدّام حسين، كما إلى القرارات الدولية التي صدرت، وسياسات الاحتلال الأميركي التي طُبِّقَت تجاه الشرائح العراقية المختلفة. ومعروفة المآسي التي حلّت بالأكراد والشيعة، في ظلّ حكم البعث، ومعروفة أيضًا الأسباب التي توجب اعتماد النظام الفديرالي في بعض البلدان، لتكون الفديرالية الحلّ الأنسب لنظام الحكم، كما هي معروفة الدول المتقدّمة والناجحة والتي تعتمد الفديرالية، كما يمكن أن يكون النظام الفديرالي هو الحلّ المناسب للعراق كي يتخلّص من المشاكل التي مرّ بها سابقًا وما زال يمرّ من النواحي المذهبية والإثنية وغيرها ...، لكن في المقابل فإنّ عملية طَرْح الفديرالية وتطبيقها في العراق خلال الاحتلال الأميركي، تدعو للشك وتثير ريبة بعض شرائح المجتمع العراقي.

بسبب ضعف الدولة العراقية، دخلت الفتنة السنية الشيعية التي عمّت العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط إلى العراق وانتشرت بسرعة، ما يعكس هشاشة العلاقات بين كافة الأطياف العراقية، وسهولة حصول الشرخ بينهم، ثم تلاها دخول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف بتنظيم داعش الإرهابي، ليزيد من حدّة الصراع المذهبي بين الطرفين السنّي والشيعي، كما ارتكب ذاك التنظيم أبشع المجازر والأعمال ضد الإنسانية بحقّ كافة الشرائح العراقية وبالأخصّ

بحقّ بعض الأقليات مثل الأيزيديين والمسيحيين والصابئة والشبك والتركمان، ومن المعروف أيضًا أنّ هذه الأقليات لم ولن تشكّل خطرًا لا على الشيعة ولا على السنّة ولا على الأكراد (باستثناء الموقف المتشنج ما بين الأكراد والتركمان على محافظة كركوك)، ومع الانهيار المفاجئ لِفِرَق الجيش العراقي في الموصل عام ٢٠١٤، وبروز الخطر الداعشي والخوف الذي اعترى العراقيين، بدأت المساعدات العسكرية الخارجية تصل لقوّات البيشمركة الكردية وقوّات الحشد الشعبي الشيعية بطريقة مباشرة و في بعض الأحيان بدون علم الحكومة في بغداد، بهدف مواجهة داعش.

وبسبب ضعف الجيش العراقي وانتصار البيشمركة الكردية والحشد الشعبي على تنظيم داعش، ثبّتا نفسيهما كبديل عن الجيش الوطني الاتحادي، وسنحت الفرصة للكرد للسيطرة على المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان وبالأخص في محافظة كركوك، وكان الأكراد قد سيطروا سابقًا على المرافق ونقاط العبور ووضعوا يدهم على آبار النفط في الإقليم، وأرسوا علاقات مع الدول الإقليمية والدولية، ما أدّى إلى ترسيخ وضع جديد لإقليم كردستان وكأنّه يتمتّع باستقلالية تامة عن بغداد، ما أرجع الحلم القديم إلى ذهن رئيس الإقليم (السابق) مسعود البارزاني لإنشاء دولة مستقلّة للأكراد، فقرّر إجراء استفتاء على الانفصال أحادي الجانب في أيلول من العام ٢٠١٧ وبدون موافقة السلطة في بغداد، ويُعتَبَر هذا القرار منافي للدستور الاتحادي وخيانة عظمى بحقّ الدولة العراقية وبالأخص أنّ الحرب مع تنظيم داعش كانت ما تزال مستمرّة، على أثر ذلك كانت ردّة فعل بغداد سريعة وعنيفة بعد أن تأكّدت أنّ الدعم الدولي لانفصال الإقليم لن يتأمّن للبارزاني، فدخل الجيش العراقي الاتحادي وبسط سيطرته على مرافق كردستان ونقاط العبور واسترجع كافة المناطق المتنازع عليها.

إن العِبْرَة التي تُستخلص من مسيرة البارزاني، عندما كان في أوجّ عزّه السياسي والاقتصادي، لم يرضَ أن يبقى إقليم كردستان ضمن العراق الفديرالي، بل دعا إلى الاستفتاء لينفصل ويُشَكِّل دولة مستقلّة، وبالطبع مع تخفيض حصّة الإقليم من الموازنة وخسارته كلّ ما كان قد سيطر عليه سابقًا لن يكون راضيًا، وحتى لو أمّنت الدولة العراقية الإنماء المتوازن للمحافظات وللإقليم، مع العلم أنه ليس باستطاعة الحُكْم حاليًا أن يُؤَمِّن ذلك، وفي حال سنحت للبارزاني الظروف الدولية والإقليمية من جديد لنيل الاستقلال وتأكّد أنّ الدعم الدولي من قِبَل الدول العظمى ومنظمة الأمم المتحدة مضمون، لن يتوانى عن إعلان الإستقلال عن العراق لإنشاء الدولة الكردية.

إن الأسباب التي أوصلت إقليم كردستان لإجراء الاستفتاء على الانفصال، هي الأعمال السيادية التي قام بها والتي تتنافى مع مضمون الدستور الفديرالي العراقي، فقد استلم مساعدات عسكرية بطريقة مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية ومن أعضاء التحالف الدولي وفي بعض الأحيان بدون علم الحكومة المركزية في بغداد، كما أقام علاقات مباشرة مع الدول الخارجية، من خلال استقبال المسؤولين الدوليين والإقليميين من رؤساء ووزراء ونواب وقادة عسكريين، كما الزيارات التي قام بها كل من رئيسي الإقليم السابق والحالي إلى الدول الخارجية وذلك بدون أخذ إذن مسبق من بغداد، أيضًا من خلال عقد اتفاقيات بيع نفط الإقليم للخارج عبر الأراضي التركية دون تقديم كشوفات للحكومة المركزية أو أخذ موافقتها مسبقًا، وكأنّ الإقليم يتصرّف بطريقة مستقلّة عن بغداد، كدولة مستقلّة ضمن دولة مستقلّة أكبر، حتى أنّ موضوع إنشاء قنصليّتَين عراقيتين في الإقليم يثير الدهشة، فالحكومة المركزية في بغداد تتصرّف مع الإقليم وكأنّه كيان مستقل، فهي أيضًا تتحمّل جزءًا من المسؤولية عن تنازلها عن جزء من سيادتها.

أما بالنسبة للمحافظات غير المنتظمة في إقليم، فهي تتوزّع بشكل عام إلى محافظات ذات أغلبية سنية والتي تقع في غرب العراق ومحافظات ذات أغلبية شيعية وتقع في وسط وجنوب العراق، ومن الجدير بالذكر أنّ كافة المحافظات تعاني من مشاكل إقتصادية وتطالب الحكومة بزيادة نسبتها من الموازنة العامة، فالمحافظات الغربية التي تعرّضت للاحتلال والتخريب والتدمير من قِبَل تنظيم داعش الإرهابي، تحتاج إلى إعادة الإعمار، ودفع تعويضات إلى المتضرّرين. كما أنّ المحافظات الجنوبية وبالأخص محافظة البصرة والتي تساهم بأعلى نسبة من تغذية الخزينة، تطالب أيضًا بزيادة نسبتها من الموازنة لتتابع تنفيذ مشاريعها الإنمائية.

إنّ عملية الإنماء المتوازن لو كانت متوفِّرة لدى الحكومة، يمكن أن تساعد المحافظات في حلِّ مشاكلها الاقتصادية، ولكنّ تقصير الحكومة، دفع ببعض تلك المحافظات للمطالبة بتشكيل أقاليم، كمحافظة البصرة التي طالبت سابقًا وما زالت لتتحوّل إلى إقليم بحدّ ذاتها أو بالمشاركة مع محافظات الجنوب الأخرى، كما أنّ محافظة الأنبار طالبت بتشكيل إقليم مع المحافظات الغربية الأخرى لسببين، الأول لما تحتوي من ثروات نفط وغاز ومعادن، لتُحَسِّن من طريقة استثمار مواردها لكي تطوّر بناها التحتية وتؤَمِّن فرص العمل لشبّانها، والسبب الثاني لتحمي نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية.

كما اصطدمت المطالبات بإنشاء أقاليم بعدم جديّة بغداد من جهة، والاعتراضات السياسية من أطيافٍ عدّة والتي ربطت فكرة إنشاء الأقاليم بموضوع تقسيم العراق من جهة أخرى، ما أوجد حالة فديرالية في العراق غريبة عن أي تجربة فديرالية أخرى بسبب عدم تشابه الوحدات، حيث يوجد إقليم وحيد وهو كردستان وباقي الوحدات هي محافظات غير منتظمة في إقليم، ما أدّى إلى عدم إنشاء المجلس الاتحادي الضامن الأكبر للفديرالية وحسن تطبيقها.

تعاني المحافظات من مشكلة الفساد الإداري الذي يعمّ العراق، فيجب محاربته ومحاسبة الفاسدين، مع الإشارة إلى أنّ السبب بزيادة الفساد هو سيطرة الأحزاب والميليشيات على القرار في المحافظات وعلى مرافقها العامة وخاصةّ في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية. فهذه الميليشيات إنضوت تحت قوّات الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، تلبيةً لنداء (الفتوى الكفائي) التي أطلقها آية الله السيستاني، فوُضِعَت تحت مظلّة الجيش العراقي من قِبَل الحكومة الاتحادية، ولكنها حافظت على استقلاليتها من خلال ارتباط المسؤولين عنها بإيران والتي قدّمت للميليشيات الموالية لها الدعم المالي والعسكري بطريقة مباشرة، فحقّقت الانتصارات، كما قام بعضها بارتكاب تجاوزات وأعمال غير إنسانية ومنافية للدستور الاتحادي العراقي، كما وسّعت نفوذها ليشمل بعض المناطق السنية، ما زاد في الشرخ بين المذهبين. وبعد تراجع خطر تنظيم داعش، أصبحت الأحزاب تفرض الإتاوات على الشركات وتمدّ سيطرتها على المرافق العامة في المحافظات، ما شكّل عائقًا أمام عملية الإنماء.

في المحافظات السنية، إلتحق البعض من شبّانها بتنظيم داعش الإرهابي وشاركوا بعملياته العسكرية، تدمير المدن والارتكابات التي نفّذها بحقّ العراقيين، وما فعلوه يُعتَبَر جريمة بحق الإنسانية والوطن، ومن جهة أخرى، واجهت بعض العشائر السنية تنظيم داعش وحاربته لأنّ مدنهم تعرّضت للتخريب والقتل وللأعمال الوحشية، كما طرحت واشنطن إنشاء حرس وطني للسنّة ليكون شبيهًا بالبيشمركة والحشد الشعبي، كما قدّمت لهم تركيا يد المساعدة والتي تطمح أن تتزّعم السنّة في منطقة الشرق الأوسط، لكن بالطبع إنّ ما جرى من جميع الأطراف مُستَنْكَر وأدّى إلى إضعاف الدولة وترسيخ الشرخ بين فئات المجتمع العراقي، وتدمير الوحدة الوطنية وبناء وحدات متناحرة.

إنّ الأعمال السيادية التي قامت بها وحدات الدولة العراقية، أي إقليم كردستان وقوّات البيشمركة التابعة له، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، أكانت السنية أو الشيعية، تَخَطَّت ما

هو مرسوم لها في الدستور، من حيث العلاقات الخارجية واستلام مساعدات عسكرية بطريقة مباشرة، والسيطرة على الأرض، بالتوازي مع ضعف الجيش العراقي، ساعدها ذلك على فرض نفسها كمنافس للسلطة الفديرالية، وذلك بدعم قوى دولية وإقليمية والتي تهدف إلى إضعاف العراق لتقبض على قراره وثرواته، ولتمرير موضوع التطبيع مع إسرائيل. كما أنّ الأحزاب والميليشيات والعشائر ليست وحدات تابعة للدولة، بل هي قوى أمر واقع، نفّذت أعمالاً سيادية بدون وجه حق وذلك بسبب ضعف السلطة الفديرالية والجيش الاتحادي، ما زاد من صعوبة الوضع العراقي، وكل أعمال هذه الوحدات والقوى الأخرى والتي خرجت عن إطار الدستور، أدّت إلى بروز خطر تقسيم العراق وإضعافه، كما أدّت إلى قهر المواطنين بكافة فئاتهم، وإلى شرذمة النظام السياسي الذي دخل في أتون أزمة سياسية يَصعُب حَلُّها، ويُمكِن أن تؤدّي إلى إعادة النظر في النظام العراقي القائم.

إنّ أكراد العراق قد إستحصلوا على الفديرالية خلال الوجود الأميركي، ولن يقبلوا بأقل من ذلك خوفًا من العودة إلى حقبة النظام المركزي البعثي الذي سبّب لهم المآسي الكثيرة، أمّا بالنسبة إلى العراقيين العرب، فكان حماسهم تجاه الفديرالية أقل من الأكراد، فالشيعة ساروا بالنظام الفديرالي ليتخلّصوا أيضًا من النظام السابق الذي عانوا منه طويلًا، لذلك تعاونوا مع الأكراد وأقطاب المعارضة لتطبيق النظام الفديرالي، ولكن بعد أن توسّعت سلطتهم على صعيد الحكم، خفّت حماستهم تجاه الفديرالية وعملوا على إفشال المحاولات المتكرّرة لإنشاء إقليم أكان في البصرة أو لمحافظات الجنوب ذات الأكثرية الشيعية، أما بالنسبة للسنّة ففي بداية الأمر كانوا معارضين للنظام الفديرالي منذ أن تمّ طرحه على الساحة العراقية، لأنّهم اعتبروه الخطوة الأولى التي ستسلب منهم سلطة الحكم المُتَجَسِّدَة في حزب البعث الحاكم السنّي، وبعد أن تدهورت العلاقات بينهم وبين الشيعة بسبب الفتنة، طالب البعض منهم تأسيس إقليم سنّي نواته المحافظات الغربية ذات الأكثرية السنية، لكن طلبهم جوبه بالرفض من أطياف عدّة وحتى من بعض الأفرقاء السنّة، لأن طرح موضوع إنشاء الأقاليم رُبِطَ بمشروع تقسيم العراق.

إن العلاقات الداخلية المتوتّرة والفساد المستشري وبروز قوى الأمر الواقع، يؤدّي إلى تعطيل مؤسّسات الدولة، وغبن المواطنين العراقيين، وهذه المشاكل تُشَرذِم النظام أكان فديراليًا أو مركزيًا، بمعنى آخر، إنّ أي دولة من دول العالم، فديرالية كانت أو موحّدة، وتتخبّط في تلك المشاكل، سوف تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتدهور الاقتصادي والتفتُّت الإجتماعي.

الإقتراحات

أولًا: إنّ إقليم كردستان في العراق له حيثية خاصة، يتمتّع بالحرية والديمقراطية ومتقدِّم من النواحي السياسية والاقتصادية ويتميّز عن باقي الأجزاء من كردستان الكبرى[٢٨١] التابعة لإيران، تركيا وسوريا، حيث يعاني الأكراد هناك من القمع، وتمنعهم السلطات من المطالبة بأي حالة خاصة، ومن المعروف أنّ عدد أكراد إيران حوالي ضعفي أكراد العراق، وعدد أكراد تركيا حوالي أربعة أضعاف، ومن المنطق أن تطالب الإثنية الكردية بإنشاء دولة خاصة بها، مع التذكير بأنّ الظلم كان قد رافق القضية الكردية منذ إنشاء دول جديدة على أراضي السلطنة العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، كما أنّ حدود تلك الدول كانت قد رُسِمَت بحسب اتفاقية سايكس بيكو ولم يؤخذ برأي الشعوب التي كانت تسكن في تلك الأراضي وبحقِّها في تقرير مصيرها، لكن في المقابل لماذا أكراد العراق يريدون أن يدفعوا ثمن إنشاء تلك الدولة المنشودة لوحدهم؟ وهم الأكثر تقدّمًا واستحواذًا على الحرية والديمقراطية، كما أنّ إقليم كردستان العراق في حال نال استقلاله سيكون واقعًا بين المطرقة التركية والسدّان الإيراني، وليس لديه منفذًا على البحر وسيكون دولة حبيسة، لذلك يمكن أن يُفرَض عليه حصارًا بريًا وجويًا ما يؤدّي إلى نتائج وخيمة. فمن الأفضل أن يبقى إقليم كردستان ضمن الدولة العراقية، التي تَبَدَّل وجهها بعد سقوط النظام البعثي الذي قمع الأكراد وغيرهم من الأطياف العراقية، لذلك يجب فتح صفحة جديدة مع السلطة الاتحادية في بغداد مرتكزة على الثقة المتبادلة ومبنية على الوحدة الوطنية المتنوّعة، ويمكن أن تكون التجربة الفديرالية البلجيكية خير مثال للفديرالية العراقية لتحذو حذوها، ليتمكّن العراق أن ينطلق مجدَّدًا بكافة فئاته.

ثانيًا: إنّ سياسة الغالب والمغلوب لن تفيد أحدًا، فعلى الشيعة والسنّة أن يتعالوا على كافة الجراح التي عصفت بهم منذ إنشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١، مرورًا بحكم الرئيس الراحل صدّام حسين وصولًا إلى مرحلة الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، حتى اعتماد النظام الفديرالي في العراق. وعليهم أن ينبذوا الفتنة والتي هي بالطبع صنيعة أطراف خارجية تهدف إلى إضعاف المنطقة العربية والشرق أوسطية، لتسيطر تلك الأطراف على ثرواتها. كانت السلطة بِيَد السنّة أيام الرئيس الراحل

---

[٢٨١] أنظر خريطة كردستان الكبرى، الملحق رقم ٣.

صدّام حسين، وكان الشيعة يعتبرون أنّهم الفئة المظلومة، والآن السلطة بِيَد الشيعة، والسنّة يحسّون بالغبن، فعلى الطرفين أن يفتحوا صفحة جديدة بينهما لبدء مرحلة إعادة الإعمار والنهوض بالعراق، وأن يُغَلِّبوا المصلحة العليا، وأن يقفوا جنبًا إلى جنب كسدّ منيع في وجه كل الأطماع الخارجية التي ما زالت تعصف بدولتهم. وعلى السلطة الاتحادية في بغداد أن تفرض سلطتها على كامل الأراضي العراقية وأن توزّع الأدوار على إقليم كردستان والمحافظات بحسب الدستور، وأن تمنع الميليشيات من التدخّل بالشؤون التي تخصّ الدولة والمواطنين.

ثالثًا: بالنسبة لتطبيق الفديرالية، من الطبيعي أن تنشأ أقاليم جديدة حتى لو كان طابعها مذهبي، لأنّ من أسباب اعتماد النظام الفديرالي، أن يُطَبَّق في الدول التي تضمّ إثنيات وطوائف ومذاهب عدّة، وتشكيل الأقاليم الإدارية تهدف إلى تنظيم العمل وإعطاء الفرصة لأبناء الإقليم كي يعملوا على تطويره، وبالطبع القصد من إنشاء الأقاليم ليس تقسيم العراق البتّة، فلو أنّ فئة معيّنة أصرّت على التقسيم أو الإنفصال وحصلت على دعم الدول الكبرى وموافقة منظمة الأمم المتحدة على عملية الانفصال، ستصل إلى مبتغاها حتى لو لم تنشئ إقليمًا وبقيت ضمن الإطار الإداري للمحافظات، ومن جهة ثانية، مع محاولة إقليم كردستان الانفصال من خلال الاستفتاء، لم يستطع أن يصل إلى هدفه، بل على العكس من ذلك فقد خسر كل ما ربحه منذ العام ١٩٩٢، لأن القوى الإقليمية والدولية ناهضت مشروع الانفصال، ولكن إذا أردنا أن نُطَبِّق بشكل صحيح الفديرالية في العراق، فيجب أن تكون متماثلة، من خلال إنشاء وحدات متشابهة أي أقاليم، وبالتالي إنشاء مجلس الاتحاد الذي سيكون بيضة القبان للنظام الفديرالي، لأنّ عرقلة إنشاء أقاليم لا تهدف إلى المحافظة على وحدة الدولة والابتعاد عن التقسيم، بل هي تهدف إلى الهيمنة على كامل البلد، والاستفادة من خلال الفساد لوضع يد الفاسدين على الثروات وزمام الأمور.

رابعًا: إفساح المجال أمام الأقليات كالتركمان والمسيحيين والأيزيديين لإنشاء محافظات جديدة من أجزاء محافظات، وأن تنشئ إقليمًا في حال تمّ إنشاء أقاليم على صعيد كل العراق، وإذا لا، يمكن إعطاءهم فرصة تطبيق الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية، كالنظام الذي تُطَبِّقُه الصين للأقليات العرقية لديها، لإن إعطاء الحرية المنضبطة لكل فئة من فئات الشعب العراقي تساهم في ترسيخ السلم الأهلي وتفسح المجال لجميع الأطياف لتشارك في الحكم وتعمل على تطوير العراق ما سيؤدّي إلى تعزيز حسّ المواطنة العراقية المبنية على التنوّع.

الملحق رقم ١

خريطة العراق تبين المحافظات والدول المجاورة



٢٨٢

---

[٢٨٢] ياسر الكعبي، **يشترك العراق في الحدود مع دول الجوار وهي: تركيا (٣٥٢ كم) وإيران...**، ٩-١-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٢٢-٨-٢٠٢٢:

المرجع الالكتروني للمعلوماتية https://almerja.com › azaat › indexv

الملحق رقم ٢
خريطة توضح الموقع الجغرافي لإقليم كردستان العراق



٢٨٣

[٢٨٣] فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، مرجع سابق.

الملحق رقم ٣

خريطة تبين كردستان الكبرى



٢٨٤

---

[٢٨٤] **أكاديمي مقرب من السلطات الإماراتية ينشر خريطة جمهورية كردستان**، ٢٧-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢-٨-٢٠٢٢:

https://www.newlebanon.info › أكاديم...

الملحق رقم ٤

مقتطفات من مواثيق القانون الدولي في حق تقرير المصير

إنّ القرار ٦٣٧ (٧) حق الشعوب والأمم في تقرير المصير، ١٦ ديسمبر ١٩٥٢، الجمعية العامة – الدورة السابعة يشير إلى ما يلي: " تعترف الدول في الأمم المتحدة وتُعَزِّز إعمال حق تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المُتَمَتِّعَة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية والتي تخضع لإدارتها، وتُسَهِّل ممارسة شعوب هذه الأقاليم لهذا الحق وفقًا لمبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بكل إقليم ولرغبات الشعوب المَعنِيَّة التي تُعرِب عنها بِحُريَّة، وتتحقّق رغبات الشعب من خلال الاستفتاءات العامة أو غيرها من الوسائل الديمقراطية المُعتَرَف بها، و يُفَضَّل أن يتمّ ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة".

إن ميثاق الأمم المتحدة يشير في البند ٢ من المادة ١ من الفصل الأول منه إلى " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

إن المادة ٧ من الإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان تشير إلى أنّ" الناس جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم متساوون في حقِّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتُّع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز".

إنّ الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يشير في البند ٢ من المادة ٤ إلى أنّ " على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المؤاتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية". كما ويشير في البند ٤ من المادة ٨ منه إلى أنّه " لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي".

إنّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشيران كلاهما في البند ١ من المادة ١ من الجزء الأول على أنّ

" لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرّة في تقرير مركزها السياسي وحّرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

إنّ القرار رقم ١٥١٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة د–١٥ المؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠، (إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة)، يشير في البند ٦ منه إلى أنّ " أي محاولة تهدف إلى التقويض الجزئي أو الكلّي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه".

إنّ التوصية العامة الواحدة والعشرون بشأن الحق في تقرير المصير – الدورة الثامنة والأربعون للجنة القضاء على التمييز العنصري (١٩٩٦) تشير في البند ٦ إلى ما يلي: " تؤكّد اللجنة على ألّا يؤول أي من إجراءات اللجنة، بمقتضى الإعلان المتعلّق بالعلاقات الودية على أنه تصريح أو تشجيع بشأن إتيان أي عمل من شأنه أن يقطع كليًا أو جزئيًا، أوصال السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة والمستقلّة والتي تتصرّف بمقتضى مبدأ تساوي حقوق الشعوب وحقّها في تقرير مصيرها والتي لديها حكومة تمثّل كل السكان الذين ينتمون لإقليمها من دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون. وترى اللجنة أن القانون الدولي لم يعترف بحقّ عام للشعوب في أن تعلن منفردة الانفصال عن دولة ما. وفي هذا الصدد تأخذ اللجنة بالآراء الواردة في "خطة السلام" (الفقرات ١٧ وما بعدها) وهي أن تفتُّت الدول قد يضرّ بحماية حقوق الإنسان فضلًا عن ضرره بالحفاظ على السلم والأمن. بَيْد أن هذا لا يستبعد إمكانية وضع ترتيبات يتمّ التوصّل إليها باتفاقات حرّة بين جميع الأطراف المعنية".

لائحة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

الدساتير والقوانين:

١- دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

٢- الدستور البلجيكي وتعديلاته.

٣- قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤.

الكتب :

٤- الزنكة، عدنان، **المركز القانوني رئيس الدولة الفديرالية العراق أنموذجًا**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١.

٥- غسان بدر الدين – علي عواضة، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

٦- الزيدي، وليد كاصد، **الفديرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، الطبعة الأولى، العتبة العباسية المقدسة، العراق، ٢٠١٩.

٧- طي، محمد، **القانون الدستوري والمؤسّسات الدستورية**، الطبعة الثامنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٣.

٨- الإبراهيم، سعدي، **الفديرالية والهوية الوطنية العراقية**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤.

٩- عصفور، سعد، **القانون الدستوري**، الطبعة الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٤.

١٠- سرحال، أحمد، **في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.

١١- بحر العلوم، علي عبود، **الفديرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، الطبعة الأولى، العارف للمطبوعات، ٢٠١٤.

١٢- حسين، لقمان عمر، **مبدأ المشاركة في الدولة الفديرالية**، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.

١٣- ويسي، عثمان علي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفديرالي**، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٥.

١٤- الأحمدي، رياض، **الفديرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، الطبعة الأولى، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء، ٢٠١٣.

١٥- واتس، رونالد ل.، **الأنظمة الفديرالية**، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، طبعة خاصة، كندا، ٢٠٠٦.

١٦- أندرسون، جورج، **مقدمة عن الفديرالية**، ترجمة مها تكلا، منتدى الأنظمة الفديرالية، كندا، ٢٠٠٧.

١٧- عبيد، حسين، **الأنظمة السياسية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٣.

١٨- المجذوب، محمد، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.

١٩- دوفرجيه، موريس، **المؤسّسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، مجد المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.

٢٠- إسماعيل، عصام نعمة، **دساتير الدول العربية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.

٢١- طالباني، نوري، **حول مفهوم النظام الفديرالي**، الطبعة الثانية، أربيل، ٢٠٠٥.

٢٢- طقوش، محمد سهيل، **تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)**، الطبعة الأولى، دار النفائس، ٢٠١٥.

٢٣- تريب، تشارلز، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٤- إبراهيم، محمد زكي، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، الطبعة الأولى، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٥- كرمانج، شيركو، **الهويّة والأمّة في العراق**، ترجمة عوف عبد الرحمن عبدالله، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

٢٦- الوردي، علي، **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إنتشارات مكتبة الحيدرية.

٢٧- بطاطو، حنا، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة العربية الثانية، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٨- الصمد، رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥**، الطبعة الثالثة، المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

٢٩- الحيدري، محمد محمد، **تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٥٨ دراسة وتحليل**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بيروت، ٢٠١٢.

٣٠- النفيسي، عبد الله فهد، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، ١٩٨٦.

٣١- العزّاوي، دهام محمد، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٣٢- راندل، جوناثان، **أمّة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة فادي حمّود، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٩.

٣٣- منذر، محمد، **تطور العلاقات الدولية بين ١٦٤٨ – ١٩١٩**، الطبعة الأولى، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ٢٠١٠.

٣٤- بينغيو، أوفرا، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، الطبعة الأولى، دار الساقي، ٢٠١٤.

٣٥- الخزرجي، نزار عبد الكريم فيصل، **الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ مذكرات مقاتل**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.

٣٦- الرحمن، حبيب، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

٣٧- ديب، كمال، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، ٢٠١٣.

٣٨- جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية**، ترجمة مجد الشرع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ٢٠٠٧.

٣٩- بليكس، هانز، **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب ٢٠٠٥.

٤٠- الألوسي، سؤدد فؤاد، **الغزو الأميركي للعراق حقائق وأرقام**، الطبعة الأولى، دار المعتز، ٢٠١٢.

٤١- بريمر، بول، بالإشتراك مع مالكولم ماك – كونل، **عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

٤٢- هيكل، محمد حسنين، **الأمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٤.

٤٣- الوندي، بشير، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، الطبعة الأولى، دار الصفار للطباعة والترجمة والنشر، بغداد، ٢٠٢١.

٤٤- عبيد، حسين، **المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٤.

<u>مجلات</u> :

١- أبو النور، محسن، **الانفصال المعلق..معركة استفتاء كردستان**، السياسة الدولية، العدد ٢١١، يناير ٢٠١٨.

٢- أحمد، عبد الجبار، **الفديرالية واللامركزية في العراق**، ورقة سياسات، مؤسّسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٣.

٣- باركي، هنري ج.، **العراق وجيرانه أخطار (وإمكانات) الجوار**، معهد السلام الأميركي، تقرير خاص رقم ١٤١، تموز ٢٠٠٥.

٤- حسن، حارث، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، دراسة، مركز مالكوم كير- كارنيغي، ٢٠١٤.

٥- سعيد، يريفان، **التجربة العثمانية في الموصل**، في الماضي والحاضر، منتدى فكرة،٢١ أكتوبر ٢٠١٦.

٦- سفوك، زيد، **الفديرالية بين الواقع والخيال – مجموعة أبحاث**، الحوار المتمدن، العدد ٥١٢٩، ١٠ نيسان ٢٠١٦

٧- الشمري، علي، **الفديرالية.. ونظم الاتحاد الفديرالي**، مجلة النبأ، العدد ٥٩، تموز ٢٠٠١.

٨- عبد القادر، نزار، **مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"**، الدفاع الوطني، العدد ١٠٣، كانون الثاني ٢٠١٨.

٩- علاء الدين، رانج، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مركز بروكنجز الدوحة، موجز السياسة، ديسمبر ٢٠١٧.

١٠- علي، إيناس عبد السادة، "**البارادبلوماسي: لمحة تاريخية موجزة**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس عشر، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

١١- إيناس عبد السادة علي- علي حسن حميد، **البارادبلوماسي: دور الوحدات دون الدولة في السياسة الخارجية**، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد ٢١، ديسمبر ٢٠١٨.

١٢- عمر الحداد- طريف الخياط، **مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٧-٤-٢٠١٧.

١٣- الكاكائي، وحيد، **جيوسياسية النفط والغاز في إقليم كورستان العراق والفواعل الإقليمية والدولية**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية العدد (٨٦) الجزء الثاني لسنة ٢٠٢١.

١٤- محسن، محمد عباس، **أثر تسليح الوحدات المكونة للإتحاد الفديرالي على سيادة الدولة الإتحادية: قراءة واقع عراقي متغير**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، مارس ٢٠١٧.

١٥- المحمد، إسماعيل، **الدولة الاتحادية ((الفديرالية))...**، مجلة الحوار، مقالات، العدد ٧١، السنة ٢٥، ١٢ تموز ٢٠١٨.

١٦- نادر، عليرظا، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، Rand، وجهة نظر، ٢٠١٥.

صحف:

١- ابراهيم، حسين، **في ما وراء المؤتمر – التهريبة: "كردستان" تحيي أحلام الانفصال**، الأخبار، العدد ٤٤٥٠، تاريخ ٢٩-٩-٢٠٢١.

٢- **الأمم المتحدة ترفض لعب أي دور في استفتاء الأكراد على الإنفصال عن العراق**، الحياة، العدد ١٩٧٩٦، تاريخ ١٦-٦-٢٠١٧.

٣- الأمين، إبراهيم، **صراع الأولويات في بغداد: "داعش" أم انفصال الأكراد**، الأخبار، العدد ٣٢٩٣، تاريخ ٩-١٠-٢٠١٧.

٤- الشريف، يوسف، **الملف الكردي في تركيا.. عقدة التاريخ و(بارانويا) المستقبل**، يكيتي، العدد ٢٦٧، تشرين الأول ٢٠١٩.

٥- **إيران لأعدائها: للصبر الاستراتيجي...حدود!**، الأخبار، العدد ٤٥٨٤، تاريخ ١٤-٣-٢٠٢٢.

٦- أيوب، نور، **بغداد تطوق الانفصاليين**، الأخبار، العدد ٣٣٠٠، تاريخ ١٧-١٠-٢٠١٧.

٧- **بارزاني يحضّر لانفصال كردستان : سنضحي بالدم من أجل الاستقلال**، اللواء، العدد ١٣٤٥٣، تاريخ ٢٤-٤-٢٠١٢.

٨- **بغداد: مقتل ٩ وإصابة ٣٣ في هجوم صاروخي تركي على دهوك**، اللواء، العدد ١٦٤٣٦، تاريخ ٢١-٧-٢٠٢٢.

٩- **تركيا تطلق هجوماً ضد "العمّال الكردستاني" شمال العراق**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٨٤٨، تاريخ ١٩-٤-٢٠٢٢.

١٠- **تصريحات النجيفي عن "انفصال السنة" تثير ردود فعل متباينة في العراق**، الحياة، العدد ١٧٦١٧، تاريخ ٢٠١١/٦/٢٩.

١١- جيّاد، سُرى، **الرئاسة والحكومة على نار كردية حامية**، الأخبار، العدد ٤٦٦٧، ٣٠-٦-٢٠٢٢.

١٢- **الجيش الأميركي ينقل قوّاته إلى مناطق أكثر أمناً**، البناء، العدد ٣١٤٠، تاريخ ١٨-١-٢٠٢٠.

١٣- **الحكومة العراقية تؤكد على عزمها على منح المحافظات صلاحيات أوسع**، الحياة، العدد ١٩٤٧٢، تاريخ ٢٧-٧-٢٠١٦.

١٤- خدوري، وليد، **آثار قرار عدم دستورية قانون البترول في كردستان**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٧٩٢، تاريخ ٢٢-٢-٢٠٢٢.

١٥- الخوري، راجح، **حراك في العراق**، النهار، العدد ٢٧٤٢٨، تاريخ ١١-٥-٢٠٢١.

١٦- **الدولة العراقية...تناقضات المواطنة والهوية**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٦١١، تاريخ ٢٥-٨-٢٠٢١.

١٧- الراشد، سعاد، **إقليم لـ"السنّة" في العراق؟**، السفير، العدد ١٢٩٤٩، تاريخ ١٦-١٢-٢٠١٤.

١٨- الراشد، سعاد، **تسليح "البيشمركة": ضرورة عسكرية أم دفع للانفصال**، السفير، العدد ١٢٨٨٥، تاريخ ٣٠-٩-٢٠١٤.

١٩- **الرئيس العراقي وضع مدونة لاسترداد الأموال المنهوبة**، الديار، العدد ١١٤٢١، تاريخ ١٨-٣-٢٠٢١.

٢٠- زعيتر، هيفاء، **خط نفط مباشر بين انقرة وأربيل: ضغط على بغداد أم تشريع للانفصال؟**، السفير، العدد ١٢٤٦٦، تاريخ ٢٧-٤-٢٠١٣.

٢١- **زيارة تاريخية لداود أوغلو إلى كردستان العراق**، الأخبار، العدد ٩٦١، تاريخ ٣١-١٠-٢٠٠٩.

٢٢- سالم، صلاح، **من الباسك وكاتالونيا إلى كردستان: جدل مبدأ السيادة مع تقرير المصير!**، الحياة، العدد ١٩٩٤٥، ١٢-١١-٢٠١٧.

٢٣- السقاف، محمد علي، **نزعات الانفصال في كردستان وكاتالونيا**، الحياة، العدد ١٩٩٣٤، ١-١١-٢٠١٧.

٢٤- سليمان، خالد، **البصرة تحن إلى الماضي والمالكي يحول فيها تعويض خسارته في بغداد**، الحياة، العدد ١٨٩١٤، تاريخ ١٦-١-٢٠١٥.

٢٥- سيف الدين، اكلم، **ماتيس وجاووش اوغلو في بغداد: انفصال الأكراد و "الحشد" والميليشيات**، العربي الجديد، العدد ١٠٨٧، تاريخ ٢٣-٨-٢٠١٧.

٢٦- شمو، أكرم، **الفديرالية (الاتحادية)**، يكيتي، العدد ٢٦٦، ٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

٢٧- شوقي، فرح الزمان، **لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان؟**، العربي الجديد، العدد ١١١٣، تاريخ ١٨-٩-٢٠١٧.

٢٨- عادل النواب- محمد علي، **الحوار العراقي لجنة مصغرة لإقناع الصدر بالمشاركة**، العربي الجديد، العدد ٢٩٠٨، تاريخ ١٨-٨-٢٠٢٢.

٢٩- عبد الرزاق، سعيد، **جاويش اوغلو طالب الإقليم بالتراجع... وعدّ الانفصال زعزعة لاستقرار المنطقة**، الشرق الأوسط، العدد ١٤١٤٢، تاريخ ١٧-٨-٢٠١٧.

٣٠- عثمان، نزار، **التقسيم كاستراتيجية أميركية تستهدف العراق والمنطقة**، البناء، العدد ١٨٦٧، تاريخ ٢٦-٨-٢٠١٥.

٣١- **العراق في رسالة إلى مجلس الأمن: لدى تركيا أغراض توسعية وراء الاعتداءات**، الديار، العدد ١١٩٤٠، تاريخ ٢٥-٧-٢٠٢٢.

٣٢- العريبي، هيفاء، **الاستراتيجية الإيرانية الجديدة وتداعياتها على العراق والمنطقة**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٥١٩، تاريخ ٢٥-٥-٢٠٢١.

٣٣- علاء الدين، فرهاد، **إيران وسياسات الهيمنة على العراق**، الشرق الأوسط، العدد رقم ١٥٠٦٠، تاريخ ٢١-٢-٢٠٢٠.

٣٤- **العملية السياسية في العراق على مفترق طرق حاسم بعد ١٩ عاماً من الفشل**، الشرق الأوسط، العدد ١٥٩٥١، تاريخ ٣١-٧-٢٠٢٢.

٣٥- فرنسيس، باسم، **الاستفتاء على الانفصال عن العراق يزيد الخلافات بين أكراد كركوك والتركمان**، الحياة، العدد ١٩٨٤٥، تاريخ ٤-٨-٢٠١٧.

٣٦- فرنسيس، باسم، **الأكراد أمام ضياع حلم الدولة وتداعيات مسعى الانفصال**، الحياة، العدد ١٩٩٩١، تاريخ ٢٨-١٢-٢٠١٧.

٣٧- فرنسيس، باسم، **بارزاني يحض المسيحيين على إقامة محافظة في نينوى**، الحياة، العدد ١٩٤٦٣، تاريخ ١٨-٧-٢٠١٦.

٣٨- كاظم، جودت، **البرلمان العراقي يرفض تقسيم نينوى بعد طرد "داعش" منها**، الحياة، العدد ١٩٥٣٤، تاريخ ٢٧-٩-٢٠١٦.

٣٩- الكبيسي، صفاء، **تجدد الجدل بشأن إدارة ملف النفط بين بغداد وأربيل بموازاة حوارات تشكيل الحكومة**، العربي الجديد، ٣٠-٦-٢٠٢٢.

٤٠- كنفاني، حسام، **الانفصال الانتحار**، العربي الجديد، العدد ١١٥٤ تاريخ ٢٩-١٠-٢٠١٧.

٤١- **المالكي يطرح رؤيته للأقاليم... في البصرة**، الأخبار، العدد ٢٤٩٤، تاريخ ١٦-١-٢٠١٥.

٤٢- **المحكمة الاتحادية في العراق تقضي بعدم إمكانية إنفصال أي منطقة**، الأنوار، العدد ١٩٦٥٤، تاريخ ٧-١١-٢٠١٧.

٤٣- محمود، رستم، **كردستان العراق في مأزق بعد صدمة "عدم دستورية" قانون النفط والغاز**، النهار العربي، ١٦-٢-٢٠٢٢.

٤٤- **مذكرة تعاون عسكري بين واشنطن وكردستان تحسباً لمعركة الموصل**، الشرق الأوسط، العدد ١٣٧٤٢، تاريخ ١٣-٧-٢٠١٦.

٤٥- النشمي، فاضل، **إقرار إقليم البصرة يثير خلافاً بين القوى السياسية العراقية**، الشرق الأوسط، العدد ١٤٧٣٦، تاريخ ٣-٤-٢٠١٩.

٤٦- النشمي، فاضل، **صراع مكونات كركوك على المحافظ يعطّل تطلعات سكانها**، الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٠٥، تاريخ ١١-٦-٢٠١٩.

٤٧- نور الدين، محمد، **تركيا والدولة الكردية اللعبة السياسية الخاسرة**، السفير، العدد ١٢٨٢٣، تاريخ ١٦-٧-٢٠١٤.

٤٨- وحيد، أحمد، **خلافات ترسيم الحدود بين المحافظات جنوب العراق**، الحياة، العدد ١٩٤٧٠، تاريخ ٢٥-٧-٢٠١٦.

٤٩- يايموت، خالد، **العراق وهيمنة الميليشيات الإيرانية تعزز قدراتها خلف واجهة مؤسّسات الدولة**، الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٩٥، تاريخ ٩-٩-٢٠١٩.

أطروحات ورسائل:

١- أبو طبيخ، عبد المنعم أحمد، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفديرالية**، رسالة جامعية.

٢- ادهم، عادل إبراهيم، **التنظيم الإداري في الدولة الفديرالية العراق أنموذجًا**، أطروحة دكتوراه في فلسفة القانون العام، ٢٠١٤.

دراسات

١- جورج ماكفرن- وليام بولك، **الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول ٢٠٠٦.

٢- علي الدين هلال- ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠١٠.

٣- قدورة، عماد، **التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة ١٩٧٢ ١٩٧٥)**، المركز العربية للأبحاث- ودراسة السياسات، ٢٠١٦.

٤- ليام أندرسن- غاريث ستانسفيلد، ترجمة عبد الإله النعيمي، **أزمة كركوك السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية**، الطبعة الأولى، دراسات عراقية، بغداد، ٢٠٠٩.

٥- مباركية، منير، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

٦- مطر، سايد، **مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تريب**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.

٧- نصرالله، يوسف، **دومينو الصراعات تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٩.

انترنت

١- أحمد إبراهيم الشريف، **سجن أبو غريب .. مآسٍ لن تموت أبداً**، الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٦-٤-٢٠٢٢:

https://www.youm٧.com › story › ...س

٢- زينب فخري، **إشكاليات الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥**، ٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٢٥-٢-٢٠٢٢:

https://www.azzaman.com/%D٨٪A٥٪D٨٪B٤٪D٩٪٨٣٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨A%D٨٪A٧٪D٨٪AA-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AF%D٨٪B٣٪D٨٪AA%D٩٪٨٨٪D٨٪B١-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AF%D٨٪A٧٪D٨٪A٦٪D٩٪٨٥-%D٩٪٨٤٪D٨٪B٩٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٥-٢٠٠٥-%D٨٪B٢٪D٩٪٨A%D٩٪٨٦٪D٨٪A٨-%D٩٪٨١٪D٨٪AE/

٣- **قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم – درر العراق ...** تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٤/٢٥:

http://wiki.dorar-aliraq.net › law

٤- رستم محمود، **حكومتا العراق وإقليم كردستان توحدان جهودهما في العلاقات الخارجية**، ٢٣-٨-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢-٧-٢٠٢٢:

www.independentarabia.com › node

٥- حسين إبيش، **دول الخليج العربي والاستفتاء الكردي**، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٧-٤-٢٠٢٢:

https://agsiw.org/ar/gulf-arab-countries-kurdish-referendum-ar

٦- طه العاني، **أثارت موجة غضب وسخرية.. بغداد تفتح لها قنصليتين في كردستان**، الجزيرة نت، ١٣-٢-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١-٧-٢٠٢٢:

www.aljazeera.net › news › politic

٧- **احتفاء رسمي بالبارزاني في ديار بكر**، الجزيرة نت، ١٦-١١-٢٠١٣، تاريخ الدخول: ٨-٧-٢٠٢٢:

www.aljazeera.net/news/international/٢٠١٣/١١/١٦/%D٨٪A٧٪D٨٪AD%D٨٪AA%D٩٪٨١٪D٨٪A٧٪D٨٪A١-%D٨٪B١٪D٨٪B٣٪D٩٪٨٥%D٩٪٨A-%D٨٪A٨٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪A٨٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪B٢%D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨A-%D٩٪٨١٪D٩٪٨A-%D٨٪AF%D٩٪٨A%D٨٪A٧٪D٨٪B١-%D٨٪A٨٪D٩٪٨٣٪D٨٪B١

٨- **أهم زيارات قادة العالم إلى اقليم كوردستان في العام ٢٠١٥**، روواو، ٢-١-٢٠١٦، تاريخ الدخول: ٨-٧-٢٠٢٢.

https://www.rudawarabia.net › Arabic

٩- **مكتبه يكشف تفاصيل لقاء بارزاني والعاهل الأردني**، بغداد اليوم، بغداد اليوم-كردستان، ٢٨-١-٢٠١٩، تاريخ الدخول ٨-٧-٢٠٢٢:

https://baghdadtoday.news › news › م...

١٠- **البابا فرنسيس من أربيل: سأغادر إلى روما لكن العراق سيبقى معي وفي قلبي**، ٧-٣-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٨-٧-٢٠٢٢:

www.almanar.com.lb/٧٩٣٥٦٢٢

١١- علي السويعدي، **ثالث زيارة رسمية.. بارزاني يصل فرنسا للقاء ماكرون**، العين الإخبارية، ٢٩-٣-٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٨-٧-٢٠٢٢:

al-ain.com/article/barzani-iraqi-kurdistan-french-president

١٢- أسامة مهدي، **نجيرفان بارزاني ووزير الدفاع البريطاني: داعش لازال خطراً حقيقياً**، إيلاف، ١٥-٩-٢٠٢١، تاريخ الدخول: ٩-٧-٢٠٢٢:

https://elaph.com › News › ٢٠٢١/٠٩

١٣- طه العاني، **لقاءات متبادلة.. لماذا تتطلع قطر وكردستان العراق لتطوير علاقاتهما؟**، الخليج أونلاين، ١٦-١٠-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٨-٧-٢٠٢٢:

https://alkhaleejonline.net › سياسة

١٤- يوسف قليان، **سهل نينوى ومستقبل الأقليات في العراق**، fikra forum، ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٣-٢٠٢٢:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/shl-nynwy-wmstqbl-alaqlyat-fy-alraq

١٥- فرج عبجي، **أمين عام البيشمركة لـ"النهار": لهذا سقطت الموصل والانبار ووصل "داعش" اربيل**، النهار، ١٥-١٠-٢٠١٤، تاريخ الدخول:١٠-٧-٢٠٢٢:

https://www.annahar.com › article

١٦- **فرنسا تتحرك من أجل ضحايا الاضطهاد على خلفية عرقية ودينية في الشرق الأوسط**، كانون الثاني ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٠-٧-٢٠٢٢:

https://www.diplomatie.gouv.fr › فر...

١٧- رانج علاء الدين، **ماذا سيحدث للميليشيات الشيعية العراقية بعد مقتل أحد أهمّ قادتها؟**، brooking، ٣-٣-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٥-٤-٢٠٢٢:

https://www.brookings.edu/blog/orderfromchaos/٢٠٢٠/٠٣/٠٥/%D٩٪٨٥%D٨٪A٧%D٨٪B٠%D٨٪A٧%D٨٪B٣%D٩٪٨A%D٨%AD%D٨٪AF%D٨٪AB%D٩٪٨٤%D٩٪٨٤%D٩٪٨٥%D٩٪٨A%D٩٪٨٤%D٩٪٨A%D٨٪B٤%D٩٪٨A%D٨٪A٧%D٨٪AA%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٤%D٩٪٨A%D٨٪B٩%D٩٪٨A%D٨٪A٩%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٩%D٨٪B١%D٨٪A٧%D٩٪٨٢/

١٨- مصطفى توفيق، **الميليشيات الشيعية في العراق**، آراء، ١-١٠-٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٣-٤-٢٠٢٢:

https://araa.sa/index.php?view=article&id=٣٥١٠:٢٠١٥-١٠-٠٤-١٥-١٩-٢٢&Itemid=١٧٢&option=com_content

١٩- رائد الحامد، **القوّة الطائفية الجديدة في العراق**، ١٣-١١-٢٠١٤، تاريخ الدخول: ١٦/٧/٢٠٢٢:

https://carnegieendowment.org › sada

٢٠- حارث حسن، **الحرس الوطني في العراق: العوائق الطائفية والرهانات السياسية**، ١٩-٢-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٧-٧-٢٠٢٢:

https://studies.aljazeera.net › node

٢١- اكلم سيف الدين، **ميليشيات العراق تعرقل "الحرس الوطني" ... لتحافظ على سبب وجودها**، ١٠-٩-٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٢٢-٧-٢٠٢٢:

https://www.alaraby.co.uk...مليشيا ›

٢٢- **تسليح العشائر السنية يثير مخاوف الميليشيات في العراق**، الخليج اونلاين، ٢٤-٥-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٣-٤-٢٠٢٢:

https://alkhaleejonline.net/%D٨٪B٣%D٩٪٨A%D٨٪A٧%D٨٪B٣%D٨٪A٩/%D٨٪AA%D٨٪B٣%D٩٪٨٤%D٩٪٨A%D٨٪AD%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٩%D٨٪B٤%D٨٪A٧%D٨٪A٦%D٨٪B١%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٣%D٩٪٨٦%D٩٪٨A%D٨٪A٩%D٩٪٨A%D٨٪AB%D٩٪٨A%D٨٪B١%D٩٪٨٥%D٨٪AE%D٨٪A٧%D٩٪٨٨%D٩٪٨١%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٩٪٨٥%D٩٪٨٤%D٩٪٨A%D٨٪B٤

%D٩٪٨A%D٨٪A٧%D٨٪AA%D٩٪٨١%D٩٪٨A%D٨٪A٧%D٩٪
٨٤%D٨٪B٩%D٨%B١%D٨٪A٧%D٩٪٨٢

٢٣- علي صبري، **كردستان العراق.. الفديرالية أم الاندماج؟!**، الجزيرة نت، ٣-١٠-٢٠٠٤، تاريخ الدخول: ١٩-٧-٢٠٢٠:

https://www.aljazeera.net/opinions/٢٠٠٤/١٠/٣/%D٩٪٨٣%D
٨٪B١%D٨٪AF%D٨٪B٣%D٨٪AA%D٨٪A٧%D٩٪٨٦%D٨٪A٧٪
D٩٪٨٤%D٨٪B٩%D٨٪B١%D٨٪A٧%D٩٪٨٢%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D
٩٪٨١%D٩٪٨A%D٨٪AF%D٨٪B١%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٩٪٨A%
D٨٪A٩-%D٨٪A٣%D٩٪٨٥#٠

٢٤- سعد جواد، **مكانة ودور أكراد العراق بعد الانسحاب الأميركي، مركز الجزيرة للدراسات**، ١٧-١٢-٢٠١١، تاريخ الدخول: ١-٥-٢٠٢٢:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١١/١٢/٢٠١١١٢١٧
١٣٤٢٤٢٠٤٥٦٢.html

٢٥- سهام أشطو، "**سيطرة بغداد على كركوك ستؤجل الحلم الكردي لسنوات أخرى**"، ١٦-١٠-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٤-٢٠٢٢:

https://www.dw.com/ar/%D٨٪B٣%D٩٪٨A%D٨٪B٧%D٨٪B١
%D٨٪A٩-
%D٨٪A٨%D٨٪BA%D٨٪AF%D٨٪A٧%D٨٪AF%D٨٪B٩%D٩٪
٨٤%D٩٪٨٩%D٩٪٨٣%D٨٪B١%D٩٪٨٣%D٩٪٨٨%D٩٪٨٣%D٨٪B
٣%D٨٪AA%D٨٪A٤%D٨٪AC%D٩٪٨٤%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪
AD%D٩٪٨٤%D٩٪٨٥%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٩٪٨٣%D٨٪B١%D٨٪
AF%D٩٪٨A%D٩٪٨٤%D٨٪B٣%D٩٪٨٦%D٩٪٨٨%D٨٪A٧%D٨٪
AA%D٨٪A٣%D٨٪AE%D٨٪B١%D٩٪٨٩/a-٤٠٩٧٦٧٤١

٢٦- إبراهيم محمد، **كردستان وكاتالونيا- الانفصال وحسابات الربح والخسارة!**، ٤-١١-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٧-٦-٢٠٢٢:

https://www.dw.com/ar/%D٩٪٨٣%D٨٪B١%D٨٪AF%D٨٪B٣
%D٨٪AA%D٨٪A٧%D٩٪٨٦

٢٧- صالح حميد، **إيران تقمع مواطنيها الأكراد لتعاطفهم مع استفتاء كردستان**، ٢٨-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٧-٢٠٢٢:

https://www.alarabiya.net › ٢٠١٧/٠٩/٢٨

٢٨- **الحكومة السورية تعتبر استفتاء أكراد العراق "مرفوضاً"**، ٢٥-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٨-٧-٢٠٢٢:

https://www.i٢٤news.tv › middle-east

٢٩- **كيف يتعامل أكراد سوريا مع استفتاء كردستان؟**، ٥-١٠-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٥-٧-٢٠٢٢:

https://futureuae.com › ar-AE › Item

٣٠- **مجلس الأمن الدولي أعلن معارضته لإستفتاء إقليم كردستان وحذر منه**، ٢٢-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢١-٧-٢٠٢٢:

https://www.elnashra.com › show/١١٣٧٧٤٧

٣١- فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، ١٢-١٠-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ٢٥-٥-٢٠٢٢:

http://rasanah-iis.org

٣٢- حمد جاسم حمد، **دور إيران في الدعوة لإنشاء إقليم السليمانية في العراق**، تاريخ: ٢-٨-٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٧-٨-٢٠٢٢:

https://m.annabaa.org › arabic › studies

٣٣- **تحت عنوان "السلام والاسترداد"... مؤتمر في كردستان العراق يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل**، تاريخ ٢٥-٩-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٧-٨-٢٠٢٢:

https://www.france٢٤.com › ٢٠٢١٠٩...

٣٤- كفاح محمود كريم، **سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢-٩-٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٩-٨-٢٠٢٢:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٨/٠٩/١٨٠٩٠٢١٠١٩٣٢٤٧٠.html

٣٥- وليد الخزرجي، **لهذا "البصرة" مهملة رغم دعمها لـ ٨٠% من ميزانية العراق**، ٨-١-٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٢١-٨-٢٠٢٢:

https://arabi٢١.com › story › لهذا-الب...

٣٦- صباح ناهي، **هل بات إعلان الإقليم السني العراقي وشيكا؟**، ١٢-٨-٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١٢-٨-٢٠٢٢:

https://www.independentarabia.com › ...

٣٧- طه العاني، **مظاهرات العراق.. أسباب التصعيد وسبيل الحل**، ١٠-١٠-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٦-١-٢٠٢١:

https://www.aljazeera.net › ٢٠١٩/١٠/١٠

٣٨- فراس أبو هلال، **انتفاضة الشعب العراقي.. رسائل الداخل والخارج**، تاريخ ٧-١٠-٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٦-١-٢٠٢١:

arabi٢١.com › story › انتفاضة-الشع...

٣٩- بقلم يورونيوز، **أزمة العراق بين استقرار الوضع الداخلي وحجم النفوذ الإيراني**، ٣-٨-٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٤/٨/٢٠٢٢:

https://arabic.euronews.com › iraq-cr...

٤٠- سامي مهدي العزاوي، **مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي**، تاريخ الدخول: ١٣-٨-٢٠٢٢:

https://childcenter.uodiyala.edu.iq › asdNewFolder

٤١- **زيارة البابا فرنسيس إلى العراق**، من ٥ إلى ٨ آذار ٢٠٢١، تاريخ الدخول: ١٤-٨-٢٠٢٢:

https://ar.wikipedia.org › wiki › زيار...

٤٢- ياسر الكعبي، **يشترك العراق في الحدود مع دول الجوار وهي: تركيا (٣٥٢ كم) وإيران...**، ٩-١-٢٠٢١، تاريخ الدخول ٢٢-٨-٢٠٢٢:

https://almerja.com › azaat › indexv المرجع الالكتروني للمعلوماتية

٤٣- **أكاديمي مقرب من السلطات الإماراتية ينشر خريطة جمهورية كردستان**، ٢٧-٩-٢٠١٧، تاريخ الدخول ٢٢-٨-٢٠٢٢:

https://www.newlebanon.info › أكاديم...

المراجع باللغة الأجنبية

Livres

١- Chine, **éditions en langues étrangères**, Premiere edition, ٢٠٠٩.

٢- Eliot Bulmer, **Federalism**, International IDEA Constitution – Building Primer١٢, second edition, ٢٠١٧.

٣- Georges Couffignale, **Le régime politique de l'Espagne**, Montchrestien, Paris, ١٩٩٣.

٤- Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, **Iraq Since ١٩٥٨ From Revolution to Dictatorship**, ١٩٩٠, I.B Tauris & Co Ltd, London & Newyork.

٥- **Merriam Websrer's Collegiate Dictionary**, Eleventh Edition, Massachusetts, ٢٠٠٣.

٦- Michael J. Kelly, **Ghosts Of Halbaja Saddam Hussein and the Kurdish Genocide**, greenwood publishing group, ٢٠٠٨.

٧- **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris, ١٩٨٢.

٨- R.**Cagiano**, F.Tobgui, S.Hayat, M.Herland, N.Stojanovic, J.Cagiao Y Conde, **Le Federalisme : Le Retour ?**, La Societe P-J Proudhon - Ehess, ٢٠١٠.

٩- Stéphane Pelletier, **L'Espagne d'aujourd'hui**, Armand Colin, Paris, ٢٠١٢.

Journal/recherche

١- Loulouwa Al-Rachid, **L'Iraq aprés l'Etat islamique: une vivtoire qui change tout ?**, ifri programme Turqui/Moyen-Orient, Juillet ٢٠١٧.

Internet

١- Max Boot, **Iran-Backed Militias in Iraq poised to expand influence**, ١٣-١٠-٢٠٢٠, Date entry: ٢٤/١٢/٢٠٢٠:

www.cfr.org › in-brief › iran-backed-militias-iraq-poise...

الفهرس

الإهداء ..... أ

الشكر ..... ب

المقدمة ١

الفصل الأول: الفديرالية وأسباب اعتمادها في العراق ٧

المبحث الأول: ماهية الدولة الفديرالية ٨

الفقرة الأولى: مدخل إلى الفديرالية ٨

أولًا: الدولة الموحّدة والمركّبة وتعريف الفديرالية ٨

١- تعريف الفديرالية ٨

٢- الدولة الموحّدة والدولة المركبة ٩

ثانيًا: نشأة الدولة الفديرالية وانقضائها وتوزيع الاختصاصات ١٢

١- طرق نشأة الدولة الفديرالية ١٢

٢- نهاية الدولة الفديرالية ١٤

٣- توزيع الاختصاصات في الدولة الفديرالية ١٥

ثالثًا: أهداف الدولة الفديرالية ١٧

١- إيجاد الحلول المناسبة للبلاد المترامية الأطراف ١٧

٢- تعزيز السلام ١٨

٣- مشاركة المواطن والتخلّص من احتكار السلطة ١٨

٤- حماية وجود الأقليات وحل مشكلة التعددية ١٩

رابعًا: مبادئ الدولة الفديرالية ٢٠

١- مبدأ الاستقلال ٢١

٢- مبدأ المشاركة ٢٢

الفقرة الثانية: ركائز الدولة الفديرالية والأعمال السيادية ٢٣
أولًا :الدستور الفديرالي ٢٣
١- مميزات الدستور الفديرالي ٢٣
٢- طريقة وضع الدستور الفديرالي ٢٤
٣- التماثل وعدم التماثل في الدستور ٢٥
ثانيًا: السلطات الدستورية ٢٦
١- السلطات الفديرالية ٢٦
٢- سلطات وحدات الدولة الفديرالية ٢٨
ثالثًا: الأعمال السيادية الخاصة بالسلطة الفديرالية ٢٨
رابعًا :اشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية ٣٠
١-العلاقات الثقافية والاقتصادية..... ٣٠
٢-العلاقات السياسية والدولية..... ٣٠
٣-على صعيد الدفاع والأمن الداخلي..... ٣١
المبحث الثاني: الدولة العراقية ٣٢
الفقرة الأولى: لمحة تاريخية ٣٢
أولًا: الإرهاصات الفديرالية في زمن الولايات العثمانية ٣٢
ثانيًا: مكونات الشعب العراقي ٣٤
ثالثًا: إعلان قيام الدولة العراقية ٣٥
رابعًا: سقوط دولة الأكراد في شمال العراق ١٩٢٢-١٩٢٤ ..... ٣٨
خامسًا: محاولة الجنوب الإنفصالية ٤٠
الفقرة الثانية: نتائج أعمال النظام العراقي السابق ٤١
أولًا: سياسة القمع ٤١
١- مجازر بحق الكرد: "حملات الأنفال" ٤٣
٢- مجزرة حلبجة ٤٣

ثانيًا :الحرب مع إيران (١٩٨٨-١٩٨٠) ٤٤
١- تأزّم العلاقات بين العراق وإيران ٤٤
٢- اندلاع الحرب بين الطرفين ٤٥
٣- نتائج الحرب مع إيران ٤٦
ثالثًا :حرب الكويت عام ١٩٩٠ ..... ٤٧
١- اجتياح الكويت ٤٧
٢-التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت ٤٩
رابعًا: ثورتي الجنوب والشمال ٥٠
١-ثورة الجنوب الشيعية ٥٠
٢-ثورة الشمال الكردية ٥١
٣-الموقف الأميركي من الثورتين ٥٢
المبحث الثالث: العراق الفديرالي ٥٢
الفقرة الأولى: الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ ..... ٥٢
أولًا: سقوط الدولة العراقية وحل الجيش العراقي ٥٣
١- التهيئة للحرب ٥٣
٢- بدء الحرب ٥٣
٣- حلّ الجيش وقوّات الأمن العراقية ٥٤
ثانيًا: الاحتلال الأميركي والحاكم العسكري (بريمر) ٥٥
ثالثًا: سيطرة الميليشيات ٥٦
رابعًا: تأثر العراق بانتشار الفتنة السنية الشيعية ٥٧
الفقرة الثانية: تحوّل النظام العراقي إلى الفديرالية ٥٨
أولًا: قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام ٢٠٠٤ ..... ٥٨
ثانيًا: الدستور الفديرالي الدائم لعام ٢٠٠٥ ..... ٥٩
ثالثًا: إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ٦٠

رابعاً: الأعمال السيادية للسلطة الفديرالية العراقية ٦١
الفصل الثاني: أعمال وحدات الدولة العراقية السيادية ونتائجها ٦٢
المبحث الأول: إشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية ٦٣
الفقرة الأولى: العلاقات الخارجية والنفط ٦٣
أولًا: التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ٦٤
ثانياً: تمثيل قنصلي داخلي ٦٥
ثالثًا: علاقات شبه دولية ٦٦
رابعاً: إدارة ثروات النفط والغاز في الحقول غير المكتشفة ٦٩
الفقرة الثانية: الأعمال العسكرية في العراق ٧٢
أولًا: تصدي البيشمركة لداعش وحماية الأقليات العراقية ٧٢
ثانيًا: وصول مساعدات عسكرية مباشرة إلى إقليم كردستان ٧٤
ثالثًا: الدور العسكري للميليشيات الشيعية ٧٦
رابعًا: دور العشائر والميليشيات السنية ٧٩
المبحث الثاني: مخاطر تهدد النظام الفديرالي العراقي ٨٢
الفقرة الأولى: الحركة الانفصالية في إقليم كردستان ٨٣
أولًا: تطور حيثية الأكراد وضعف السلطة المركزية ٨٣
ثانيًا: إجراء استفتاء في كردستان للانفصال عن العراق (٢٥ أيلول ٢٠١٧).. ٨٤
ثالثًا: سيطرة بغداد على كركوك ومرافق كردستان ٨٦
رابعًا: تداعيات الاستفتاء على إقليم كردستان ٨٧
الفقرة الثانية: مناهضة إقليمية ودولية للانفصال الكردي ٨٨
أولًا: الموقف التركي من الانفصال ٨٨
ثانيًا: الموقف الإيراني من الانفصال ٨٩
ثالثًا: الموقف السوري من الانفصال ٩١
رابعًا: المواقف الدولية من الانفصال ٩٢
١- الموقف الأميركي ٩٢

٢- الموقف الأوروبي ٩٣
٣- موقف منظمة الأمم المتحدة..... ٩٤
المبحث الثالث: التدخل الخارجي والتشرذم الداخلي ٩٦
الفقرة الأولى: تدخل خارجي لدعم أطراف محلية ٩٦
أولًا: تدخل الولايات المتحدة لفرض سياساتها ٩٦
ثانيًا: التدخل الإيراني في الأزمة العراقية ٩٨
ثالثًا: التدخل التركي في العراق ١٠١
رابعاً : التدخل الإسرائيلي في العراق ١٠٤
الفقرة الثانية: شرذمة على الصعيد الداخلي ١٠٦
أولًا: ضعف العلاقات الداخلية ١٠٦
١- فقدان الثقة بين الأطراف الداخلية ١٠٦
٢- المحافظات، خلافاتها، وعلاقاتها بالحكومة المركزية ١٠٧
٣- الخلاف على كركوك ١٠٨
ثانيًا: المطالبة بإنشاء أقاليم ومحافظات ١٠٩
١- إقليم الجنوب ١٠٩
٢- إقليم المحافظات الغربية ١١١
٣- إنشاء محافظات جديدة ١١٢
ثالثًا: انتفاضة شعبية في وجه الفساد ١١٣
رابعاً: الأزمة السياسية ١١٥
خامساً: المواطنة العراقية في ظل النظام الفديرالي ١١٧
الخاتمة ١٢٠
الإقتراحات ١٢٦

الملحق رقم ١ ..... ١٢٨
الملحق رقم ٢ ..... ١٢٩
الملحق رقم ٣ ..... ١٣٠
الملحق رقم ٤ ..... ١٣١
لائحة المراجع والمصادر ١٣٣
الفهرس ١٥٠